الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

جامعة البويرة

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر البطالة و التضخم على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 1970-2016

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبة:

– مطاري سارة

تحت إشراف الدكتور:

– مولاي بوعلام

لجنة المناقشة:

د/طهراوي فريد	رئيسا
د/مولاي بوعلام	مشرفا
د/العمري علي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017–2018

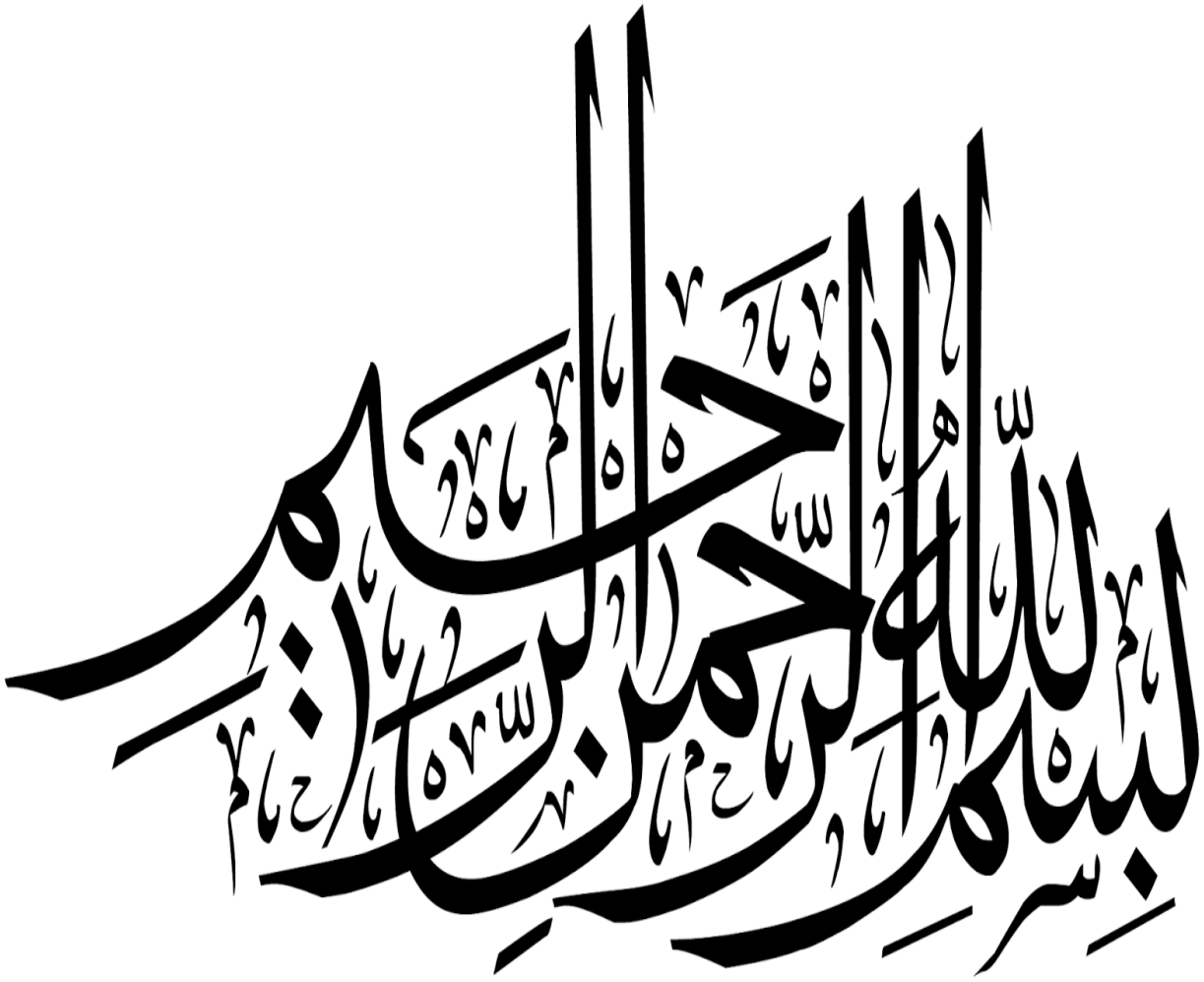
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إهداء

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة...و نصح الأمة ...

إلى نبي الرحمة ونور العالمين ....سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى قرتي العين

إلى من خص الله الجنة تحت قدميها، و غمرتني بالحب و الحنان

و أشعرتني بالسعادة و الأمان هي حياتي و كل عمري أمي الغالية..

إلى النور الذي أنار دربي و السراج الذي لا ينطفئ نوره أبدا

إلى الذي بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح أبي الحنون..

إلى زوجي الغالي رفيق دربي و سندي في الحياة ...

إلى من جمعتني بهم ظلمة الرحم ... إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي...

أخواتي الحبيبات و أزواجهم . أمينة ، نسرين، هبة ، و الروح الجميلة التي غادرتنا إيمان رحمها الله

إلى رمز البراءة براء، يوسف، محمد أمين.

و عائلته

إلى عائلة زوجي و كل الأهل و الأقارب

إلى كل الصديقات دون استثناء أخص بالذكر من شاركنني حلو الجامعة و مرها

حياة ، أمال ، فطيمة ، سارة.

إلى من مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة

إلى كل هؤلاء أهدي عملي.

كلمة شكر

﴿ ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ ﴾

سورة النمل، الآية 19

الحمد لله الذي وفقني و مكنني من إتمام هذا العمل

فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه

فالحمد لله أوله و آخره.

أتوجه بأسمى عبارات الشكر و التقدير إلى:

أستاذي الكريم الدكتور / مولاي بوعلام

على تفضله الإشراف على هذا البحث، و على مجهوده و دقة مواعيده وصدقه في العمل ، و على التوجيهات و النصائح و التشجيع من أجل إتمام هذا العمل و إخراجه في أحسن صورة .

زاده الله علما وتواضعا

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، الذين سأنال شرف منا قشتهم لهذه الدراسة،

فلهم مني كل الشكر

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

سارة

الملخص:

يدرس هذا البحث العلاقة بين معدلات التضخم و البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) ، و لتحقيق أهداف الدراسة استعنا ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي رأينا أنها تساعد في تفسير هذه العلاقة، و ذلك باستخدام اختبار السببية ، التكامل المشترك ، و نموذج تصحيح الخطأ المتعدد، وقد توصلنا من خلال البحث إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية لكل من معدل التضخم، البطالة، و النمو الاقتصادي، لكن بعد تطبيق الفروق الأولى أصبحت هذه السلاسل مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى، بعد تطبيق اختبار Johanson تم التوصل إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين هذه المتغيرات، و كذا وجود أثر سلبي بين معدل البطالة و التضخم و بين النمو الاقتصادي بإبطاء لسنة واحدة ، وهذا ما يعني أن تخفيض معدل التضخم و البطالة بفترة إبطاء واحدة يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي.

أوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسة الهادفة للقضاء على التضخم و البطالة و إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات تخفيض معدلات البطالة، فإن الوصفة الفعّالة للسياسة الاقتصادية الوطنية والهادفة إلى دعم النمو يجب أن تسعى للبحث عن المزيج الأمثل لعوامل النمو قصيرة المدى وتلك التي لها آثار بعيدة المدى، ثم العمل على توظيفها بطريقة مثلى من أجل تحقيق النمو وفي نفس الوقت تخفيض حدّة البطالة.

الكلمات المفتاحية : التضخم ، البطالة ، النمو الاقتصادي، قانون أوكان، نموذج تصحيح الخطأ المتعدد.

Abstract:

This study examines the relationship between inflation rates, unemployment and economic growth in Algeria during the period (2016-1970). In order to achieve the objectives of the study, we used some macro economic variables which we considered to be helpful in interpreting this relationship using the causal test, Multiple error correction model, We found that the time series of inflation, unemployment and economic growth were unstable, but after applying the first differences, these series became stable and integrated first class. After applying the Johanson test, And a negative effect between the unemployment rate and inflation and economic growth at a slowdown of one year. This means that lowering inflation and unemployment by one slowdown will contribute to an increase in the rate of economic growth.

The study recommended that a policy aimed at eliminating inflation and unemployment and finding mechanisms to create permanent jobs that would affect long-term economic growth should be reviewed. It is also supposed to separate growth support policies and policies to reduce unemployment rates. The effective prescription of economic policy The National Bank, which aims to support growth, should seek to optimize the combination of short- and long-term growth factors and then employ them optimally to achieve growth while reducing unemployment.

Key words: Inflation, unemployment , Economic growth, Okun Law , Vector Error Correction Model.

فهرس المحتويات

المحتـــوى	رقم الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	**I**
قائمة المختصرات	**II**
مقدمة	**أ–هـ**
الفصل الأول :الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية وتحليل النمو الاقتصادي	**03**
المطلب الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي	**03**
الفرع الأول: ما الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	**03**
الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي	**06**
المطلب الثاني: محددات و مقاييس النمو الاقتصادي	**06**
الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي	**06**
الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	**08**
المطلب الثالث: منافع و تكاليف النمو الاقتصادي	**11**
الفرع الأول: منافع النمو الاقتصادي	**11**
الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي	**12**
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	**13**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	**13**
الفرع الأول: عرض النظرية	**13**
الفرع الثاني: تقييم النظرية الكلاسيكية	**15**
الفرع الثالث: نقد النظرية الكلاسيكية	**16**
المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية	**16**
الفرع الأول: عرض النظرية	**16**
الفرع الثاني: نظرية شومبيتر (schumpeter)	**17**

الفرع الثالث: نقد نظرية شومبيتر(Schumpeter)	**18**
المطلب الثالث: النظرية الكنزية	**19**
الفرع الأول: عرض النظرية	**19**
الفرع الثاني: نقد النظرية الكينزية	**20**
المبحث الثالث: النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي و قانون أوكان	**21**
المطلب الأول: نموذج سولو	**21**
المطلب الثاني: نموذج(هارود –دومار)	**22**
الفرع الأول: عرض النموذج	**22**
الفرع الثاني: الانتقادات الموجه للنموذج	**23**
المطلب الثالث: نماذج نظرية النمو الداخلي	**24**
الفرع الأول: عرض النموذج	**24**
أولا: نموذج AK	**25**
ثانيا: نموذج بارو Barroلعام1990(تراكم رأس المال العام)	**26**
الفرع الثاني : نقد نظرية النمو الداخلي	**28**
المطلب الرابع: قانون أوكان (Arthur Okun) و إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة	**29**
خلاصة	**31**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم و البطالة	
تمهيد	**33**
المبحث الأول: عموميات حول التضخم	**34**
المطلب الأول: مفهوم التضخم و قياسه.	**34**
الفرع الأول: مفهوم التضخم	**34**
الفرع الثاني: قياس التضخم	**35**
المطلب الثاني : أسباب التضخم و أنواعه	**36**
الفرع الأول: أسباب التضخم	**36**
الفرع الثاني: أنواع التضخم	**37**

المطلب الثالث: آثار التضخم و علاجه	**39**
الفرع الأول: آثار التضخم الاقتصادية	**39**
الفرع الثاني: علاج التضخم	**42**
أولا: السياسة النقدية في ضبط التضخم	**42**
ثانيا: السياسة المالية	**44**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم	**46**
المطلب الأول: التضخم عند الكلاسيك	**46**
الفرع الأول: عرض النظرية	**46**
الفرع الثاني :الانتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود	**49**
المطلب الثاني: التضخم في الفكر الكينزي	**50**
المبحث الثالث: البطالة و علاقتها بالتضخم	**52**
المطلب الأول: ماهية البطالة	**52**
الفرع الأول : مفهوم البطالة	**52**
الفرع الثاني: قياس البطالة	**53**
الفرع الثالث: أنواع البطالة	**54**
المطلب الثاني: أسباب البطالة، آثارها، و علاجها	**55**
الفرع الأول: أسباب البطالة	**55**
الفرع الثاني: آثار البطالة	**56**
الفرع الثالث: علاج البطالة	**57**
المطلب الثالث: تفسير البطالة وفقا لبعض الأفكار الاقتصادية	**58**
الفرع الأول: البطالة في التحليل الكلاسيكي	**58**
الفرع الثاني: البطالة في التحليل الكينزي	**59**
الفرع الثالث: البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث	**60**
أولا :منحنى فيليبس و العلاقة بين البطالة و التضخم	**60**
خلاصة:	**63**
الفصل الثالث: واقع التضخم والبطالة في الجزائر و أثرهما على تحقيق النمو الاقتصادي	
تمهيد	**65**
المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر	**66**

المطلب الأول: تحليل سوق العمل في الجزائر	**66**
الفرع الأول: هيكل سوق العمل في الجزائر	**66**
الفرع الثاني: خصائص سوق العمل في الجزائر	**68**
الفرع الثالث: سوق العمل خلال فترة الإصلاحات (1970-2003)	**69**
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة و أسبابها في الجزائر	**70**
الفرع الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر	**70**
الفرع الثاني : أسباب البطالة في الجزائر	**72**
المطلب الثالث:سياسات التشغيل للحد من البطالة في الجزائر و الأجهزة المكلفة بالتشغيل	**73**
الفرع الأول: سياسات التشغيل في الجزائر	**73**
أولا: برنامج التعديل الهيكلي	**73**
ثانيا: سياسة الإنعاش الاقتصادي	**75**
الفرع الثاني: الأجهزة المكلفة بالتشغيل في الجزائر	**77**
المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر و آليات علاجه	**79**
المطلب الأول: نظرة عامة حول التضخم في الجزائر	**79**
الفرع الأول: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1970-2016)	**79**
الفرع الثاني: أسباب التضخم في الجزائر	**80**
المطلب الثاني: السياسة المالية لمعالجة التضخم في الجزائر	**82**
الفرع الأول: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر	**82**
الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية في معالجة التضخم	**83**
المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر و كيفية معالجتها لظاهرة التضخم.	**84**
الفرع الأول: قانون النقد و القرض 90-10	**85**
الفرع الثاني: قانون النقد و القرض 03-11	**86**
الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية لمواجهة التضخم في الجزائر	**87**
المبحث الثالث: برنامج الاستقرار الاقتصادي و آثاره على النمو الاقتصادي	**90**
المطلب الأول: مدخل نظري لبرنامج الاستقرار الاقتصادي	**90**
الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي	**90**
الفرع الثاني: مفهوم برنامج الاستقرار الاقتصادي	**91**
المطلب الثاني: برنامج الاستقرار الاقتصادي في الجزائر	**91**

الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/30	**91**
الفرع الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني 1991/06/03 إلى 1992/03/30	**92**
الفرع الثالث: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995	**93**
المطلب الثالث: نتائج برنامج التثبيت الاقتصادي و أثره على النمو	**94**
الفرع الأول: نتائج برنامج التثبيت الاقتصادي	**94**
الفرع الثاني: أثر برنامج التثبيت الاقتصادي على النمو الاقتصادي	**95**
خلاصة	**97**
الفصل الرابع: دراسة قياسية وتحليلية لأثر البطالة و التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2016-1970)	
تمهيد	**99**
المبحث الأول:دراسة وصفية وتحليلية لمتغيرات الدراسة.	**100**
المطلب الأول: متغيرات الدراسة و آفاقها.	**100**
الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة.	**100**
الفرع الثاني: البيانات وحدود الدراسة	**101**
المطلب الثاني: دراسة وصفية تحليلية للمعطيات	**102**
المطلب الثالث: اختبار السببية.	**105**
الفرع الأول: اختبار السببية وفق(Granger)	**105**
الفرع الثاني: دراسة السببية الاقتصادية بين متغيرات الدراسة	**106**
المبحث الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات	**109**
المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية	**109**
الفرع الأول : اختبار ديكي-فولر(Dickey Fuller test)	**109**
المطلب الثاني: تطبيق اختبار ديكي –فولر على متغيرات الدراسة	**112**
المبحث الثالث: اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة	**122**
المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات	**122**
الفرع الأول: خصائص درجة تكامل سلسلة زمنية وشروط التكامل المشترك	**122**

الفرع الثاني: اختبار علاقة التكامل المشترك	**123**
الفرع الثالث: اختبار جوهنسون لمتغيرات الدراسة	**124**
المطلب الثاني : تقدير و اختبار نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM	**125**
الفرع الأول: تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)	**125**
الفرع الثاني: اختبارات تشخيص نموذج VECM	**127**
الفرع الثالث: دوال الاستجابة و تحليل التباين	**128**
خلاصة	**130**
خاتمة	**132**
المراجع	**137**
الملاحق	**147**

قائمة الجداول و الأشكال

أولا : فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-3)	تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004	75
(2-3)	توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية للفترة(2001-2004)	76
(1-4)	نتائج اختبار السببية	107
(2-4)	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على لوغاريتم معدل التضخم (LCPI) التأخير (P=0)	114
(3-4)	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على لوغاريتم معدل التضخم (DLCPI) التأخير (P=0)	115
(4-4)	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على لوغاريتم معدل البطالة (LUNEM) التأخير (P=0)	116
(5-4)	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على لوغاريتم معدل البطالة (DLUNEM) التأخير (P=0)	117
(6-4)	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على لوغاريتم نسبة تراكم رأس المال الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي (LGDI) ، التأخير (P=0)	118
(7-4)	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (DLGDI) ، التأخير (P=0)	119
(8-4)	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على سلسلة إجمالي القوى العاملة (LLF)، التأخير (P=0)	119
(9-4)	ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على سلسلة إجمالي القوى العاملة (DLLF)، التأخير (P=0)	120
(10-4)	جدول يلخص خصائص و مميزات متغيرات الدراسة	121
(11-4)	تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار جوهنسون	124
(12-4)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهنسون للفترة (1970-2016)	125
(13-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) عند P=1	126
(14-4)	نتائج اختبار(Ljung-box) لبواقي التقدير	127

ثانيا: فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	14
(2-1)	نموذج (AK)	26
(1-2)	مراحل حدوث تضخم الطلب	36
(2-2)	العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار	48
(3-2)	منحنى الطلب الكلي و منحنى العرض الكلي الكينزي	50
(4-2)	منحنى فيليبس	61
(1-3)	هيكل سوق العمل في الجزائر.	66
(2-3)	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1970-2015)	70
(3-3)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1970-2015)	79
(1-4)	التمثيل البياني للسلسلة (LGDP)	102
(2-4)	التمثيل البياني للسلسة (LCPI)	102
(3-4)	التمثيل البياني للسلسة (LUNEM)	103
(4-4)	التمثيل البياني للسلسة (LGDI)	103
(5-4)	التمثيل البياني للسلسة (LLF)	104
(6-4)	تطور سلسلة النمو الاقتصادي عند الفرق الأول(DLGDP)	113
(7-4)	تطور لوغاريتم معدل التضخم عند الفرق الأول(DLCPI)	115
(8-4)	تطور لوغاريتم معدل البطالة عند الفرق الأول (LUNEM)	116
(9-4)	تطور لوغاريتم نسبة تراكم رأس المال الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي عند الفرق الأول(DLGDP)	118
(10-4)	تطور لوغاريتم إجمالي القوى العاملة عند الفرق الأول(DLLF)	120

قائمة المختصرات	
IL	La speyres Inde
IP	Paache Inde
IF	Fisher Index
GDP	Growth Domestic Product
VAR	Vector Autoregression
RVAR	Restricted Vector Autoregression
AIC	Akaik Criterion
TS	Trend Stationary
DS	Differency Stationary
AR	Autoregressive
DF	Dickey-Fuller
ADF	Augmented Dickey-Fuller test
VECM	Vector Error Correction Model
ARCH	Autoregressive Conditional Heteroscedasticity
JB	Jarque Bera
ANSEJ	Agence nationale pour le soutien à l'emploi des Jeunes
CNAC	Caisse national d'assurance chômage
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit
PNDA	Plan National de Développement Agricole
CPE	Contrats pré- emploi Contrats pré- emploi
ESIL	Emplois salariés d'initiative locale
IAIG	Indemnité d'Activités d'Intérêt Général
TUP.HIMO	Travaux d'Utilité Publique à Haute Intensité de Main d'œuvre

مقدمة

يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة و يعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتأخرة. وتعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أهم أطروحات الأحزاب المتطلعة إلى الحكم، وعلى أساسها يقاس نجاح الحكومات أو إخفاقها، كما تجري على أساسها محاسبة الحكام من قبل شعوبهم .و لم تعد التنمية الاقتصادية مجرد قيمة يدعى الناس إليها ويشجعون عليها فحسب، بل أصبحت الشغل الشاغل للهيئات التشريعية والمجالس التنظيمية في البلاد. ومنثم أصبحت مناقشة الميزانية، وأسعار العملات، ومعدلات النمو، والتضخم، والبطالة من أهم أعمال مجالس الشعوب وكافة الدوائر الحاكمة.

و من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان، توفير فرص عمالة و الحد من البطالة و خفض معدلات التضخم و تنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار و الإنتاج.

يأتي الاهتمام بمواضيع التضخم و البطالة والنمو الاقتصادي، انطلاقا من أن هذه القضايا تعد من أهم اهتمامات الخبراء و الاقتصاديين و صانعي القرارات على أعلى مستوى من الهرم، لما لها من الأثر على تطور و تقدم المجتمعات، بالتالي تحاول الحكومة إتباع مجموعة من الاستراتيجيات و الخطط حتى تجنب هاته المشاكل أو على الأقل التقليل من الأضرار الناجمة عنها. وتعد البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، اذ يترتب عليها العديد من الآثار السلبية اقتصادية كانت أو اجتماعية و هذا من خلال تراجع الإنتاج الوطني من جهة و من جهة أخرى فقدان الأفراد الحافز و المهارة و الثقة بالنفس و هذا ما سيؤدي إلى آثار نفسية مختلفة. أما التضخم فهو آفة اقتصادية يترتب عنها انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك و سوء استغلال الموارد المحدودة المتوفرة.

إن الجزائر كغيرها من دول العالم مازالت تعاني من تفاقم مشكلة البطالة والتضخم، وذلك راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي أي أن كل مداخيله تعتمد على المحروقات بصفة مباشرة و بالتالي أي انخفاض في أسعار البترول مثلا سيؤثر على تحسين معدلات النمو الاقتصادي. وقد سعت الجزائر جاهدة كغيرها من العديد من دول العالم لبلوغ مستويات جيدة من التقدم الحضاري، بالعمل على التحسين المستمر لسياساتها الاقتصادية بضبط معدلات البطالة و معدلات التضخم بما يضمن عدم الوقوع في الاختلالات التي تصيب الاقتصاد، و ما لذلك من آثار وخيمة على مختلف الجوانب .

وعلى هذا الأساس تم طرح الإشكالية التالية:

I. إشكالية الدراسة:

ما طبيعة و اتجاه العلاقة بين كل من التضخم و البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و يندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها في ما يلي:

II. الأسئلة الفرعية:

1) ما هي نظرة الفكر الاقتصادي للبطالة و التضخم ؟
2) هل نجحت الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية لمعالجة التضخم و البطالة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي ؟
3) هل توجد علاقة عكسية و سببية ما بين معدل التضخم و معدل البطالة و النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري ؟ و هل لكل من تراكم رأس المال الإجمالي ،إجمالي القوى العاملة ،أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و للإجابة على هذه التساؤلات تم طرح الفرضيات التالية:

III. فرضيات الدراسة:

1) اختلفت الأفكار الاقتصادية في تفسير ظاهرتي التضخم ، فقد اعتبره الكلاسيك بأنه ظاهرة نقدية ، أما الكينزيين فيفسرون التضخم بأنه نتيجة زيادة الطلب الفعلي عن العرض المتاح من السلع و الخدمات، أما بالنسبة للبطالة فقد اتفق الكلاسيك و الكنزيين على عدم وجود البطالة الإجبارية و إن وجدت فهي بطالة اختيارية.
2) ساهمت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لمعالجة مشكلة التضخم و البطالة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.
3) تعتبر العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي علاقة عكسية حيث كلما زاد معدل التضخم أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي، كما أن العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي هي علاقة عكسية أيضا. كما أن لكل من تراكم رأس المال الإجمالي، إجمالي القوى العاملة ،أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

IV. دوافع اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار هذا الموضوع إلى ما يلي:

- على الرغم من كثرة الدراسات التجريبية التي قامت باختبار التأثير المتبادل بين معدلات التضخم و البطالة و النمو الاقتصادي، إلا أنها لم يتم حسمها و الوصول إلى طبيعة العلاقة.
- محاولة معرفة مدى نجاعة السياسة التي تتبناها الدولة للتقليص من معدل التضخم و البطالة وكذا تحسين معدلات النمو الاقتصادي.
- رغبة الباحث في دراسة الموضوع.

V. أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من عمق الجدل القائم حول هذا الموضوع ، إذ يعتبر موضوع البطالة، التضخم و أثرهم على تحقيق النمو الاقتصادي من الأبحاث التي احتلت حيزا كبيرا من الدراسات الاقتصادية، وتتبلور أهمية هذه الدراسة في كونها تبرز العلاقة الموجودة بين التضخم و النمو الاقتصادي من جهة، و بيان طبيعة هذه العلاقة و اتجاهها ، و بيان العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي من جهة أخرى و إبراز طبيعة التأثير بينهم من خلال استعمال السلاسل الزمنية.

VI. أهداف الدراسة:

لقد كان اختيارنا للموضوع نابع من انشغالنا الكبير به، كون أن مشكلة البطالة و التضخم في الجزائر تعتبر مسألة جوهرية تبقى مطروحة للدراسة و العلاج، وذلك من خلال نسب و معدلات البطالة و التضخم المقدمة والتي لم تعرف الاستقرار طيلة الفترة المدروسة من ارتفاع و انخفاض، ضف إلى ذلك التراجع المحسوس و الانتقال الفريد لتلك المعدلات خلال السنوات القليلة الماضية جعلنا نتساءل عن علاقة التضخم و البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر، و هذا من أجل الأهداف التالية :

- إثراء معلومات الطالبة حول الموضوع.
- الاستكشاف التجريبي القياسي للعلاقة بين التضخم و البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الخروج بمجموعة من النتائج المفسرة و الشارحة لهذه العلاقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد على توفير توجيهات لمتخذي القرار الاقتصادي و الشركاء في التنمية.

VII. منهج الدراسة:

يعتمد البحث في دراسة الإشكالية على المنهجين التاليين : المنهج الوصفي التحليلي و على المنهج الاستقرائي من خلال ملاحظة و تحديد المشكلة ، و توصيف أهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة كما هو متوفر في مادة البحث ، و من أجل إخراج البحث في أحسن صورة تدعم الجزء النظري بجزء تطبيقي ،وذلك باستخدام القياس الاقتصادي كأمر ضروري لتلخيص مثل هذه الظواهر و قياسها و نمذجة العلاقة المتواجدة بينها.و قد تم اعتماد النماذج القياسية المستعملة لبيانات السلسلة الزمنية ،نظرا للدور الحاسم التي تلعبه هذه النماذج في المعطيات الطولية.

VIII. حدود الدراسة:

مكانيا ارتكزت الدراسة حول تحليل العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي و التضخم و البطالة في الجزائر كحدود مكانية، وامتدت الدراسة زمنيا في الفترة الممتدة من 1970-2016 ، و تم اختيار هذه الفترة طبقا لمعيار توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة، و كذا فقد شهدت هذه الفترة أهم التطورات الاقتصادية للجزائر(الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، أزمة البترول سنة 1986)

IX. الدراسات السابقة:

تستمد الدراسات السابقة أهميتها من كونها الموجه الأساسي للباحث ،الذي يحدد من خلاله تموضع دراسته بالنسبة لباقي الدراسات، إن الدراسات في هذا الموضوع قليلة و مشابهة و قد حاولنا قدر المستطاع حصرها و توظيفها في دراستنا ،و فيما يلي استعراض لأهمها:

- دراسة (دحماني محمد ادريوش) :**إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل** ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية بجامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان (2012-2013) ، حاول الباحث من خلال هذا العمل اختبار قانون أوكان باستخدام طرق قياسية حديثة (ARDL) توصل إلى نتيجة مفادها أن هذا

القانون لا يصلح لحالة ، الاقتصاد الجزائري ، ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر لا يساهم في خلق الوظائف ، و لكن باستخدام اختبار السببية تبين وجود ارتباط بين المتغيرين بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بينها (معدل البطالة قد يستجيب للانخفاض بنسب ضعيفة جدا ،حتى لما تكون معدلات النمو مرتفعة)، كما قام بتقدير العلاقة بين الطلب على العمالة و النمو الاقتصادي ،و كذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و أهم العوامل الديموغرافية على التغير في معدلات البطالة في الجزائر ، و تبين و جود أثر سلبي لقوة العمل النشطة ، للواردات وكذا حجم الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة و في حين ظهر أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي، حجم الاستثمار و كذا أسعار النفط الحقيقية.

- دراسة (سمية بلقاسمي) :**إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري** أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة1 (2016-2017)، حاولت الباحثة من خلال هذا العمل التحقق من طبيعة و شكل العلاقة القائمة بين البطالة و التضخم و القوى المسببة لها من خلال اختبار مدى صحة العلاقة الإحصائية لمنحنى فيلبس للبيانات الجزائرية خلال الفترة (2014 - 1990)، و معرفة الأثر الذي يحدثه تغير المعروض النقدي على كل من الظاهرتين ، توصلت الباحثة إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين سواء في الأجل القصير و الطويل، كما بين اختبار السببية لجرانجر عدم وجود سببية بينهما ،أي عدم انطباق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري. و أن زيادة المعروض النقدي في الجزائر تؤدي إلى تغير إيجابي في التضخم في المدى القصير و الطويل دون حدوث أي تأثير على معدل البطالة.
- دراسة (مصطفى وائل مصطفى أبو رمضان): **العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي في فلسطين، دراسة قياسية للفترة 2000-2015**مذكرة ماجستير في برنامج اقتصاديات التنمية ،كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة التضخم و أثرها على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني وتحليليها في الفترة 2000-2015في كل من قطاع غزة و الضفة الغربية و فلسطين ككل، وكذا فحص إمكانية وجود معدل معين للتضخم تتغير عنده العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي، حيث قام الباحث بالاعتماد على نموذج (خان – صنهاجي)و تم التوصل إلى عدم وجود عتبة تضخم في الاقتصاد الفلسطيني، حيث لم يتوصل إلى معدلات معينة تتغير عندها العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي ، و تم التوصل إلى أن معدلات التضخم المنخفضة (أقل من4%) لها آثار إضافية ايجابية على النمو في الأراضي الفلسطينية ككل. و قد اعتبر الباحث أن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الواردات بشكل كبير و اعتماده على العملات الأجنبية كالدينار و و الدولار و الشيكل يجعله عرضة بشكل كبير للتضخم الموجود في الدول صاحبة هذه العملات.

X. صعوبات الدراسة:

بالإضافة إلى الصعوبات التي اعترضت البحث فيما يتعلق بندرة المراجع المتخصصة بموضوع البحث، وخاصة الجزء الخاص بالنمو الاقتصادي، فمعظم المراجع المتوفرة لا تقدم دلالات واضحة على مصادر النمو الاقتصادي في المدى الطويل، إضافة إلى ذلك فهي تقتصر في الأغلب على بحث مشكلات التخلف و التنمية وفق منطق نموذجي معين، اعترضته مشكلة أخرى و هي قلة البيانات الإحصائية الدقيقة، و حتى الموجودة منها فإن أرقامه تتناقض أحيانا بين مصدر و آخر، وحتى في المصدر الواحد، مما اضطر الباحث إلى التقدير أحيانا و الترجيح أحيانا أخرى.

XI. تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، حاولنا في كل فصل التطرق إلى جانب من جوانب البحث مركزين في ذلك على الترابط و التسلسل بين الفصول، وذلك كما يلي:

الفصل الأول: في هذا الفصل سوف نتناول النمو الاقتصادي بمفهومة و مقاييسه و محدداته و كذا النظريات المفسرة له و نماذجه الرياضية مع إظهار العلاقة بينه و بين البطالة من خلال التطرق إلى قانون أوكين.

الفصل الثاني: يشمل الإطار النظري لكل من التضخم و البطالة من خلال إعطاء صورة واضحة عن كل منها، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بكل منها وكذا النظريات المفسرة لها و إظهار العلاقة بينها وذلك من خلال إلقاء نظرة سطحية على منحنى فيليبس.

الفصل الثالث: تم في هذا الفصل التطرق لواقع التضخم و البطالة في الاقتصاد الجزائري وتأثيرهما على تحقيق النمو الاقتصادي، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء تمثل الجزء الأول في تشخيص لظاهرة البطالة في الجزائر، أما الجزء الثاني فتمثل في إظهار واقع التضخم في الجزائر وآلية علاجه، أما الجزء الأول و الأخير فقد تم فيه التطرق لبرنامج الاستقرار الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الرابع: يتناول هذا الفصل دراسة تحليلية و قياسية لعلاقة التضخم و البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر و لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية: تمثلت النقطة الأولى في دراسة أولية للمعطيات من خلال عرض البيانات و حدود الدراسة و تعريف متغيرات الدراسة. كما تضمن أيضا دراسة وصفية وتحليلية و دراسة السببية بين متغيرات الدراسة، أما النقطة الأخيرة فتضم النموذج القياسي و تحليل النتائج.

كما احتوى البحث على مقدمة عامة و خاتمة عامة اشتملت على أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معالجة البحث، و بناءا على هذه النتائج تمكنا من تقديم جملة من المقترحات العامة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنمو

الاقتصادي.

تمهيد:

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا و هاجسا تسعى جميع الشعوب و الأمم بمختلف ثقافاتها و إيديولوجياتها، للعمل على تحقيقه، و البحث عن الوسائل و العوامل التي من شأنها الرفع من المستوى المعيشي للفرد و المجتمع ككل، وبالتالي يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية، و هدف أي سياسة اقتصادية كانت وخاصة لدى البلدان المتخلفة اقتصاديا و التي تشكل نحو ثلاث أرباع سكان العالم، بحكم أنه من جهة يبرز حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن ثم يبرز الوضعية الاقتصادية الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية، ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع ومنه جاء النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا مع تطور الفكر الاقتصادي إذ كان الاهتمام يدور حول المحددات و العوامل المفسرة للنمو ، حيث كان الاقتصاديين الكلاسيك من الأوائل الذين تطرقوا لهذا الموضوع من خلال نظريات كل من آدم سميث، ديفيد ريكاردو، ومالتوس وغيرهم، ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك أمثال شومبيتر وصولا إلى النظرية الكنزية وأخيرا نظرية النمو الداخلي.

و في هذا الفصل سنحاول إظهار أهم جوانب النمو الاقتصادي من خلال عرض التعاريف و النظريات المفسرة له ونماذجه وذلك بتقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية و تحليل النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي و قانون أوكان.

المبحث الأول: ماهية وتحليل النمو الاقتصادي

تعتبر المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي، من بين أهم المواضيع التي نالت اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار في البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء، وذلك لاعتبار النمو الاقتصادي أداة لقياس تطورها. و يركز هذا المبحث على دراسة مفهوم كلا من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و إظهار الفرق بينهما.

المطلب الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي

هناك جدال قائم دائم فيما يخص مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وبالتالي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمعات ،حيث يميل البعض إلى المساواة بينهما باعتبار أن كلاهما يعني التغيير إلى الأحسن، بينما يذهب البعض الآخر إلى تخصيص المصطلح الأول بالنسبة(النمو الاقتصادي) للدول المتقدمة اقتصاديا بينما يفضلون استخدام مفهوم التنمية على الدول الأقل تقدما إلا أنه الكثير من المحللين الاقتصاديين يذهبون إلى وجود اختلاف واضح بين المفهومين لذا أدرجنا في هذا المطلب مختلف التعريفات لهذين الأخيرين و إظهار الفرق بينهما.

الفرع الأول:ما الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

يشير مصطلح النمو الاقتصادي(Economic Growth)إلى معدلات التزايد في الإنتاج و الدخل الحقيقي التي تتحقق عبر الزمن. ويعتبر النمو الاقتصادي الأداة الرئيسية الأهم في تحسين ظروف المعيشة لأبناء الاقتصاد على المدى الطويل،[1] بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي ، يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان خلال نفس العام[2] يتحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع و الخدمات.[3]

النمو الاقتصادي يعني الزيادة الثابتة أو المطرودة في السعة الإنتاجية للاقتصاد القومي و التي تساعد مع مرور الوقت في زيادة الدخل و الإنتاج العام في ظل الحكم الراشد و العدالة في التوزيع ، و الزيادة في النمو الاقتصادي لا تعني تماما أي تقدم في حالة البلدان لأن هناك العديد من العوامل التي يجب وضعها في الحسبان حتى نستطيع الحكم بأن النمو الاقتصادي قد أدى إلى تحسن.[4]

إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج القومي أو الدخل القومي، بل لا بد أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني. و كثيرا ما يزيد الناتج

---

[1] طالب محمد عوض " **مدخل إلى الاقتصاد الكلي** " معهد الدراسات الأجنبية ، الأردن ،2004 ، ص 179

[2] السيد محمد أحمد السيرتي- على عبد الوهاب نجا "**مبادئ الاقتصاد الكلي** " الدار الجامعية ، مصر ، 2008 ،ص 347

[3] عمر صخري " **التحليل الاقتصادي الكلي** " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ،ص 12

[4] شعيب بونوة – زهرة بن يخلف " **مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي** " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010 ، ص 60

القومي أو الدخل القومي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد. و وفقا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.[1]

ومنه يمكن أن نستخرج الخصائص التالية: [2]

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
- يجب أن تكون الزيادة على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر التضخم.

أي أن: معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم. [3]

و يمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى ما يلي[4]:

- **النمو الطبيعي**:و هو النمو الذي يحدث تدريجيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحثي يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.
- **النمو العابر أو غير المستقر**: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، بل يتصف بكونه ناتج عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته ، و يمثل هذا النمط في النمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة و مواتية في تجارتها الخارجية و يؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.
- **النمو المخطط**: و هو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته غير أن قوته و فعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، و فاعلية التنفيذ و المتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

---

[1] مصطفى أحمد حامد رضوان " **التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم**" الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر، 2011، ص 156

[2] شعيب بونوة ، زهرة بن يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 61

[3] مصطفى أحمد حامد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 157

[4] محي الدين حمداني " **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل – دراسة حالة الجزائر–** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص: 9- 10

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن. [1]

و تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة[2]

تقسم التنمية في الفكر الاقتصادي إلى قسمين: [3]

- **الفكر الاقتصادي في الغرب**: يستمد مفهومه من تجربة النمو الاقتصادي الغربي، و لا يميز غالبا بين النمو و التنمية ، و يؤكد تعريف هذا التيار للتنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن.
- **اقتصاديو العالم الثالث**: حسب هذا التيار فان التنمية الاقتصادية هي عملية هادفة إلى إحداث تحولات هيكلية – اقتصادية – اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة.

وقد اتفق هذين التيارين على أن قاعدة التنمية الأساسية تتمثل في إيجاد البناء الإنتاجي المادي و البشري القادر على رفع متوسط إنتاجية الفرد وزيادة كفاءة المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في إنتاج السلع و الخدمات يفوق التزايد في عدد السكان.

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

إن حدوث النمو الاقتصادي ليس قرينة كاملة ولا كافية على حدوث تنمية وبيان ذلك كالتالي:

- النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية أو اقتصادية، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة و يمكن القول أن التنمية تتمثل في التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية للدولة و في العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل القومي الحقيقي [4]
- إن النمو الاقتصادي عفوي تلقائي، ولكن التنمية جهد قصدي، فهي توجيه و تدخل من قبل الدولة و الشعب فالنمو لا يحتاج إلى وضع البرامج و الخطط الإستراتيجية بل يأتي بصورة عفوية دون إعداد أو تخطيط مسبق.[5]

---

[1] محمد علي الليثي " **التنمية الاقتصادية** " دار الجامعات المصرية، مصر، 1977، ص15

[2] بكري كامل " **التنمية الاقتصادية** " دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1986، ص 63

[3] الجيوسي وليد " **أسس التنمية الاقتصادية** " دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة الأولى، 2009 ، ص 3

[4] جمال حلاوة رضا " **مدخل إلى علم التنمية** " دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 30 – 31

[5] جمال حلاوة رضا، مرجع سابق ،ص 32

- النمو يعني إنتاجا أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخرات و تغيير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية,أما التنمية فهي التغيرات في هيكل الإنتاج و تخصيص الوارد بين القطاعات الاقتصادية .
- مفهوم النمو ينطبق على الدول المتقدمة اقتصاديا، و التي تتميز باستغلال مواردها استغلالا كاملا أو شبه كامل. أما مفهوم التنمية فينطبق على البلدان المتخلفة، التي تمتلك إمكانيات التقدم ولكنها لم تقم بعد باستغلال مواردها.[1]

الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي[2]

النمو هدف مهم من أهداف السياسة الاقتصادية، فهو الأساس و الوسيلة الرئيسية لرفع مستويات المعيشة حيث أنه يحقق ما يلي:

- يتيح للمجتمعات ذات الدخل المنخفض إمكانية التخلص من ساعات العمل الطويلة وظروف المعيشة المزرية . ويمكن من زيادة التوقعات في أمد الحياة .
- يعتبر مرغوبا ومهما لدى الحكومات لأنه يجلب لها إيرادات أكبر من الضرائب، وكلما زاد دخل المجتمعات و ثرواتها زادت الإمكانيات في الحكومة لتقديم عدد أكبر من المدارس و المستشفيات... بدون اللجوء إلى رفع معدلات الضريبة.
- يساعد على تنفيذ السياسات التي ترمي إلى توزيع الدخل لمصلحة الفئات الأقل يسارا، فزيادة الدخل الحقيقي لكل فرد يجعل من الممكن تخصيص قدر أكبر نسبيا إلى ذوي الدخل المنخفض وقدر أقل نسبيا إلى ذوي الدخل العالي.

المطلب الثاني: محددات و مقاييس النمو الاقتصادي

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة أهم هذه العوامل:

أولا: الموارد الطبيعية و البشرية

1) **الموارد الطبيعية:** هي ما يمكن استغلاله من المعطيات التي زودتنا بها الطبيعة، مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهذه الموارد، و يشترط في هذا العامل الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف و الغايات الاقتصادية للمجتمع. كما يجب أن تكون كلفة استغلال هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل و يشل هذا العامل نوعية هذه الموارد إضافة إلى كمياتها، فالنوعية الرديئة من الموارد غير المناسبة لحاجات المجتمع لا يكن تحويلها إلى حالات

[1] العمري علي " **دراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر (1970–2006)**مذكرة، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص 45

[2] محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة " **مبادئ الاقتصاد**" جامعة قاز يونس، بنغازي، ليبيا، طبعة الأولى، 2002، ص 741

اقتصادية للمجتمع الاستفادة منها. و تمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم الثبات وتغير كمياتها ونوعياتها، حيث يمكن لبعض الموارد أن لا تتجدد و يمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطويرها. [1]

2) **الموارد البشرية**[2] ويتمثل هذا لعامل بشكل رئيس بعدد السكان في بلد ما. و لهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون رئيس في معادلة تحديد معدل الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي.

المعادلة التالية توضح ذلك:

معدل الدخل الداخلي = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي/عدد السكان

من المعادلة نلاحظ أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فإذا ازداد عدد السكان والذي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي قل الطرف الأيسر من المعادلة و بالتالي قل معدل النمو الاقتصادي، أما إذا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فإن معدل النمو الاقتصادي سيرتفع. و تتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل يمكن اعتبارها عوامل مؤثرة في معدل النمو الاقتصادي أهمها:

- مدة ساعات العمل في الأسبوع الواحد.
- المهارات الفنية والخبرة المكتسبة للفرد الذي ينجز العمل.
- كمية ونوعية المصادر المتاحة و التكنولوجيا المستخدمة في العمل.
- المستوى الصحي و التعليمي للفرد الذي ينجز العمل.
- مستوى التنظيم والإدارة في العمل.

ثانيا : رأس المال

يتعلق تراكم رأس المال، كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى ، بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية والبني التحتية . هذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر وتحويل الدخل المتوفر نتيجة هذا الامتناع إلى النشاطات الاستثمارية.[3] فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال هي تلك التي تأثر في الاستثمار وأهمها:

- توقعات الأرباح
- السياسات الحكومية تجاه الاستثمار

[1] الشرفات علي " **التنمية الاقتصادية في العالم العربي / الواقع العوائق سبل النهوض**" دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص: 41 -42

[2] الشرفات علي، نفس المرجع، ص: 43 - 44

[3] الشرفات علي، مرجع سبق ذكره، ص 44

إن كلفة النمو الاقتصادي بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.[1]

ثالثا : العمل

هو مجموع القدرات الفيزيولوجية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب و التعليم يزيد من التطور النوعي للعمالة، تتحدد إنتاجية عنصر العمل بدرجة كبيرة حسب العمر ، الحالة الصحية ، التعليم والتدريب و الخبرة والتأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.[2]

إن مبدأ التخصص و تقسيم العمل يعتبر مبدأ مهم في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن تقسيم العمل و التخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية وهو ما يسمى اقتصاديا بالكفاءة الإنتاجية للعامل، و الحاجة إلى تقسيم العمل ستكون أقل في حالة الدول النامية بسبب محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في انجاز هذا العمليات ستكون عالية . و بازدياد حجم السوق و التوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في النتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.[3]

رابعا: معدل التقدم التقني

يعتبر هذا العامل أيضا من أهم العوامل التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة المستوى المعيشة للسكان.[4] و جوهر هذا العامل يكمن في مدى إمكانية الاستفادة من التقدم التكنولوجي و أدواته المتاحة في تحسين مستويات الإنتاج ،و بالتالي تحسين دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم. ولسرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية التكنولوجية الأثر الكبير في انجاز التحسينات السالفة الذكر.[5]

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

بما أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل الوطني بما يحقق زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، فإن الناتج المحلي هو المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو و يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم و الخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة.[6]

---

[1] حربي محمد عريقات " **مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي** "دار الكرمل للنشر و التوزيع، الأردن، 1997، ص 69

[2] مولاي بوعلام " **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2014** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية, الجزائر، 2016، ص 81

[3] الشرفات علي، مرجع سبق ذكره، 45

[4] حربي محمد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 70

[5] الشرفات على، مرجع سبق ذكره، ص 44

[6] مولاي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 78

ولقياس النمو الاقتصادي سنتناول المعايير التالية:

أولا : معيار الدخل

لابد من الإشارة في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي، وكذلك عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات.

1) **الدخل القومي الكلي**[1]: يقترح(Meade) قياس النمو الاقتصادي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، وذلك لأن زيادة الدخل –أو نقصه – قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية –أو سلبية.

فزيادة الدخل القومي لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان. وكذلك يتعذر الإفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.

2) **الدخل القومي الكلي المتوقع:** يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع و ليس الفعلي ، فقد يكون لدي الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، لذا يوصى أن يأخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

3) **معيار متوسط الدخل:** يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بين هذه الصعاب أن إحصائيات السكان و الدخول غير كاملة وغير دقيقة، و كتقسيم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين (working force)دون غيرهم. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك و حساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم مفيد من نواحي الإنتاج.[2]

و في هذا الشأن اعتقد(Charles Kindleberger) أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة ، أما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة و الرفاهية.[3]

حيث: معدل النمو الاقتصادي $= \frac{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } \boldsymbol{T} - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } (\boldsymbol{1-T})}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } (\boldsymbol{1-})}$

4) **معادلة "singer"للنمو الاقتصادي:**[4] عبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

الادخار الصافي (Net Saving)

إنتاجية رأس المال (Productivity of Capital)

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية " **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية** " الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 89

[2] محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سابق، ص: 89 – 90

[3] كبداني سيد أحمد " **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص 23

[4] محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سابق، ص :92 – 93

معدل نمو السكان (Population Growth)

و تتخذ هذه الدالة الشكل التالي: D=SP-R

حيث:

D :هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S : هي معدل الادخار الصافي.

P: هي إنتاجية رأس المال.

R: هي معدل نمو السكان.

وقد أورد سنجر قيما عددية لهذه المتغيرات إذ افترض أن معدل الادخار الصافي (S=6%) و (P=0.2%) و (R=1.25%) أي أن (D=-0.012%)لأن $(0,06 \times 0,002 - 0,0125 = -0,012\%)$وهذا يعني أن معدل النمو السنوي لدخل الفرد ينخفض ولا يتحسن.

و تعتبر هذه النسبة مقبولة وقت صياغته لمعادلته، أما في الوقت الحالي فهي غير ذلك فالدول النامية بمقدورها الادخار بنسبة أكثر وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0,2% و معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق1,25%

ثانيا: معيار حجم النشاط الوطني

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي الذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط و من أهمها:

1) **المعدلات النقدية للنمو**: تقاس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة ، و يتم قياس قيم هذه المعدلات باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة و الدولية.[1] وهي معدلات يتم احتسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني ، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب الذي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين العملات المختلفة ، إلا أنه لا يزال أفضل و أسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات[2] ومن أهم هذه المعدلات ما يلي:

1-1 **معدل النمو بالأسعار الجارية**: هذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة ومن أهم المعدلات المستخدمة " معدل نمو الناتج الوطني ومعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي "

[1] عز الدين تمار " **دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة 1990-2013** " مذكرة ماستر أكاديمي في اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015، ص 5

[2] ناصر الدين قريبي " **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–** " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص 27

2-1 **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترات طويلة، مع ارتفاع الأسعار و ظهور التضخم الاقتصادي أصبح من الضروري تعديل البيانات وذلك بالاستناد إلى الأرقام القياسية للأسعار.

3-1 **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** وهذا الأسلوب يستخدم عادة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية، وهذا عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من دولة إلى أخرى لذلك يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة.

2) **المعدلات العينية للنمو:** يعتبر معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي، و من الناتج الوطني ، ومن الدخل الوطني ، من أهم المؤشرات قياس النمو الاقتصادي وعلاقته بالنمو السكاني و كان هذا نتيجة للزيادة الهائلة في معدلات زيادة السكان في الدول النامية و التي تقارب زيادة معدلات نمو الناتج، أما في مجال الخدمات ونظرا لعدم الدقة في استخدام المقاييس النقدية فقد تم استخدام مقاييس أخرى و التي تعبر عن النمو الاقتصادي .[1]

3) **مقارنة القوة الشرائية:** هو عبارة عن مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي، وهذا الأسلوب يستخدم من طرف المنظمات والهيئات الدولية عند نشر تقارير الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم، حيث يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف، من عيوب هذا المقياس أنه يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية بحيث يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته و بين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت نفسه، و لذلك تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها ، فعند قياس النمو الاقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في القدرة الشرائية من بلد لآخر بغض النظر عن ارتفاع الأسعار.[2]

المطلب الثالث: منافع و تكاليف النمو الاقتصادي

يترافق النمو الاقتصادي مع مجموعة من الفوائد و المضار أو التكاليف الاقتصادية، وتتوقف حصيلة هذه الفوائد و المضار على طبيعة النمو الاقتصادي، حيث أن الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج و الموارد الطبيعية أحدث أضرار بالإنسان والبيئة، وتعتبر تكاليف النمو الاقتصادي التضحيات التي يتحملها المجتمع مقابل معدلات عالية من النمو ، وتتمثل فوائد وأضرار النمو الاقتصادي في ما يلي:

الفرع الأول: منافع النمو الاقتصادي[3]

- زيادة الدخول الحقيقية وارتفاع مستويات المعيشة و الاستهلاك وهذا يفترض القمة العاملة نفسها، واستمرارها على الاشتغال ساعات العمل نفسها.

[1] عز الدين تمار، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[2] ناصر الدين قريبي، مرجع سبق ذكره، ص 28 .

[3] محمد عزيز – محمد عبد الجليل أبو سنينة، مرجع سبق ذكره، ص 747 .

– الانتفاع بجزء من التحسن في مستويات المعيشة، مع زيادة في أوقات الراحة و الفراغ " زيادة العطل و الإجازات و تقليص ساعات العمل الأسبوعي"

– إبقاء مستويات الاستهلاك على حالها ونقل جزء من القوة العاملة للتفرغ إلى توفير المزيد من خدمات التعليم بدوام كامل، و تخفيض سن التقاعد. يعني ذلك أن النمو الاقتصادي يجعل من الممكن تخصيص قدر أكبر من الموارد للخدمات الاجتماعية بدون الحاجة إلى تخفيض الاستهلاك الخاص.

الفرع الثاني: تكاليف النمو الاقتصادي.

- **التضحية بالراحة الآنية:** إن كلفة الزيادة في الإنتاج تقاس بدرجة التضحية، أو المتعة التي كان يمكن للأفراد التمتع بها، فقد يرغب بعض الأفراد ممارسة بعض الهوايات بدلا من الاشتغال ساعات إضافية ومهما يكن الأمر يمكن التعبير عن قيمة الراحة بأنها:
  - الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين.
  - الإسهام في إنتاج بعض السلع و الخدمات التي أمكن تحقيقها بفعاليات و هوايات معينة، كالتجارة و التصوير...
- **التضحية بالرغبات الآنية:** كلما رغبنا في زيادة معدل النمو الاقتصادي كلما تطلب الأمر زيادة في التضحية، سواء بتأجيل الراحة أو الاستهلاك. فلا بد من مقارنة قيمة أو كلفة التضحيات التي يرغب القيام بها اليوم أو غدا لأجل تحقيق معدل معين في النمو الاقتصادي مع قيمة المنافع التي تتحقق في المستقبل.
- **تردي البيئة:** من نتائج التصنيع الواسع وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الأقطار المتقدمة بصورة خاصة و الأقطار الأخرى بصورة عامة حدوث مختلف أنواع التلوث في البيئة سواء تلوث الماء، تلوث الجو،كما أن انتشار طرق المواصلات البرية والجوية بين المدن والريف إلى تعكير الراحة العامة بزيادة ضجيج السيارات و أصوات الطائرات, كما أن تعقيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى انتشار الجرائم بجميع أنواعها.[1]
- **نضوب الموارد الطبيعية:**إن النمو المتزايد يتطلب استخدام موارد طبيعية ضخمة، ما يؤدي الى نضوب العديد منها، كالبترول و الغاز مثلا وهذا علة حساب الأجيال القادمة.[2]

[1] حربي محمّد عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 70 -71

[2] العمري على ، مرجع سبق ذكره ، ص 46

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

ركز الفكر الغربي منذ بداياته على مسائل النمو الاقتصادي، ولقد مرت نظريات النمو بعدة تطورات عبر مختلف الفترات الزمنية، و اختلف الاقتصاديون في تفسيره عبر الزمن. لقد ظهرت نظريات عديدة ومدارس فكرية ركزت على مسألة النمو وفي ما يلي نورد أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

الفرع الأول:عرض النظرية

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة و المنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل (Full Employment) للموارد و الحرية الفردية في ممارسة النشاط. واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو الاقتصادي طويل الأجل في الدخل القومي. ومن أبرز مفكري هذه المدرسة ما يلي:

أولا:آدم سميث (Adam Smith)

يعتبر آدم سميث أن العمل مصدر لثروة الأمة و تقسيمه هو وسيلة لرفع إنتاجيته، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوامل الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل و التخصص. [1]و يرى آدم سميث عملية النمو بوصفها داخلية على نحو شديد ،واضعا تأكيدا خاصة على تأثير تراكم رأس المال في إنتاجية العمل .و قد تركز اهتمام آدم سميث على العناصر التي تقرر إنتاجية العمل و اعتبر تقسيمه العنصر الأساسي لذلك.[2] فتخصص العمال في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون من خلاله إنتاج كمية أكبر بنفس الجهد المبذول من جانبهم. ويؤكد على الحاجة إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، حيث أن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار. [3] وقد وجد (A.Smith)أن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق و الذي يؤدي توسعه إلى خلق إمكانيات جديدة لتقسيم العمل مما قد يدخل الاقتصاد في دورة تراكمية بين تقسيم العمل و توسيع السوق وزيادة حجم المنشآت و ظهور الوفورات، و من ناحية أخرى بين (A.Smith) بأن الأرباح – من خلال المدخرات – التي تعد مصدر للتراكم الرئيس لرأس المال فإنها تهبط بسبب منافسة الرأسماليين على العمال، فترتفع أجورهم و هنا ذكر بأن انخفاض الأجور الحقيقية للعمال وتدهور مستوياتهم المعيشية إن قلل من عرض قوة العمل فإنه يحافظ على مستويات الأرباح السائدة أي يسهم في تحسين معدلات النمو.[4]

و يعتبر (A.Smith) أن العوائد تسود معظم النشاطات الصناعية. بينما انخفاضها يخص النشاطات المعتمدة على الأراضي مثل الزراعة و المناجم، لأن الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج.

---

[1] القريشي مدحت محمد " **التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات وموضوعات** " دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن ،الطبعة الأولى، 2007، ص 56

[2] محمد صالح تركي القريشي " **علم اقتصاد التنمية**" إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص : 76- 77

[3] بكري كامل " **التنمية الاقتصادية**" دار الجامعات المصرية، مصر، الطبعة الثانية، 1977، ص : 59 -60

[4] هوشيار معروف " **تحليل الاقتصاد الكلي**" دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص 371

ويؤكد(A.Smith)أن الادخار عامل مهم في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، ولهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخار و تراكم رأس المال كما افترض سميث أن كل الادخار يتم تحويله إلى استثمار ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأس مالي وتنمية دون وجود ادخارات. [1]

الشكل (1–1) : تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

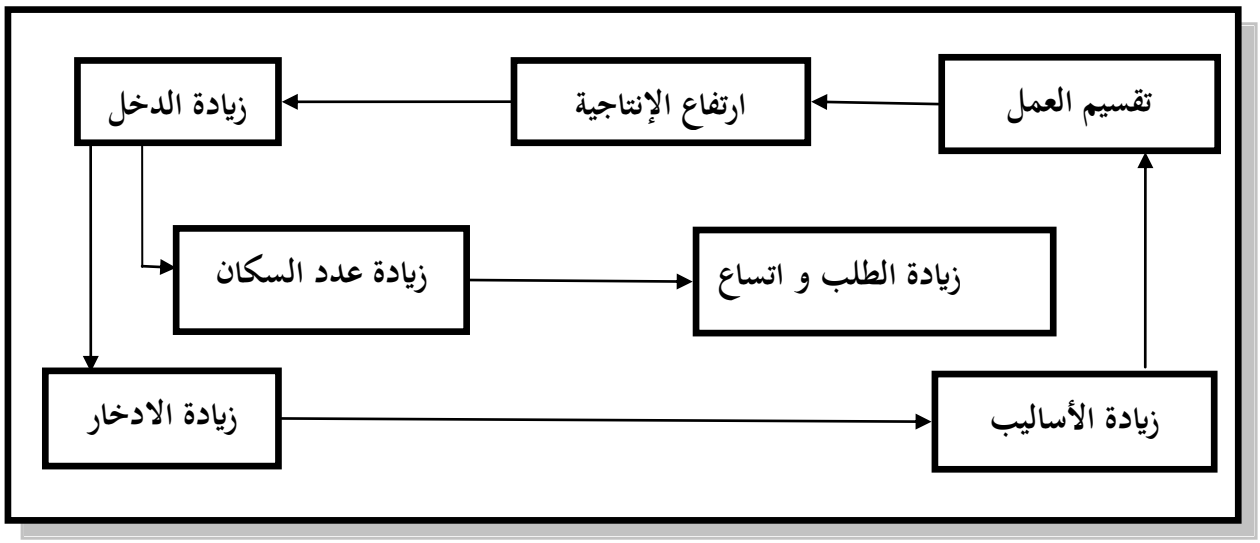

المصدر: عدة أسماء" **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**" مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 2 ،الجزائر، 2016 ،ص 78

ثانيا: ديفيد ريكارد(David Ricardo)

اعتبر (Ricardo) الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود و الثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاثة للمجتمع – الرأسماليين و الزراعيين و ملاك الأراضي – العامل الحاسم و المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، فالرأسماليون دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو إذ يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العاملين و يوفرون مستلزمات العمل من خلال اندفاعهم إلى تحقيق أقصى ربح فيعملون على تكوين رأس المال و التوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو. أما العمال يمثلون المجموعة الأكبر ولا يملكون أي وسائل إنتاجية، ويعتمد حجم قوة العمل على مستوى الأجور . أما ملاك الأراضي وهم الذين يمتلكون كمية الأراضي الثابتة المتاحة ويستطيعون تقاضي الريع في مقابل استخدامها، فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة في الأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة. [2]

بما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية و للمجتمع، وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي، إذ كلما زادت هذه الأرباح يزداد تكوين رأس المال، و يزداد بذلك الاستثمار. أما التجارة الخارجية فهي مهمة في المجال الاقتصادي، وذلك بتخصيص كل دولة في إنتاج السلع و المواد

[1] القريشي مُحَمَّد مدحت، مرجع سبق ذكره، ص : 57 – 58

[2] كبداني سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص 35

التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبية أقل، ويرى أهمية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية لذلك يحبذ عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم حتى لا تقتل عزائمهم، وتضيع فرصة التنمية. [1]

ثالثا: روبرت مالتوس (Robert Malthus)

يتمثل النمو الاقتصادي عند روبرت مالتوس في الفرق بين أقصى ناتج وطني نهائي منتظر و الناتج الوطني الفعلي، وأن الاقتصاد يتكون من قطاعيين رئيسيين هما الزراعة والصناعة، واعتبر الزراعة تخضع لقانون تناقص الغلة بسبب ضعف ارتباطها بالتقدم الفني و التكنولوجي، في حين أن الصناعة لا تخضع لقانون تناقص الغلة بسبب ارتباطها بالتقدم التكنولوجي.[2]

إن أفكار وطروحات مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج.

و يرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية. و قد ركز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين يقترح حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

و يؤكد مالتوس بأن النمو السكاني يحبط مساعي النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد و تعيده إلى مستوى الكفاف. [3]

الفرع الثاني: تقييم النظرية الكلاسيكية

رغم الاختلاف في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك لكن هناك مجموعة من الأفكار المتفق عليها فقد اعتقدوا بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال، وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال، وعليه فإن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي. ويرى الكلاسيك وجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي حيث هذا الأخير يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن تزايد حجم السكان يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال، لقد اعتبر الكلاسيك أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر و يعود ذلك حسب سميث إلى ارتفاع الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

---

[1] وعيل ميلود " **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها. حالة : الجزائر مصر السعودية**" أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2014 ، ص: 18 – 19

[2] فليح حسن خلف " **التنمية والتخطيط الاقتصادي** " جدار العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2006 ،ص 117

[3] القريشي مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص : 59 – 60

تصور الكلاسيك ظهور حالة من الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي نتيجة ندرة الموارد الطبيعية و المنافسة بين الرأسماليين.[1]

الفرع الثالث:نقد النظرية الكلاسيكية[2]

ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتج لدفع عجلة التنمية الاقتصادية. إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها و المتمثلة في زيادة السكان من ناحية و تناقص الغلة من ناحية أخرى.

و قد عالت النظرية الكلاسيكية في وصفها لآثار هذين العاملين، و تبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية و لم تتوقف عملية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها، حيث تغفل النظرية الدور الذي تلعبه التقدم التقني في تقليص تناقص الغلة، وفي رفع مستوى التراكم الرأسمالي و الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهها. كما تتجاهل عنصر التنظيم لاعتباره عاملا غير استراتيجيا.

المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية

الفرع الأول:عرض النظرية

في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر 1870 تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد . و أصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيس للاقتصاد الكلاسيكي المحدث،[3] و يؤكد النموذج الكلاسيكي الحديث على دور التقدم التكنولوجي و إنتاجية العمل في الإبقاء على معدل النمو المستدام في المدى الطويل. و قد أنجز من خلال افتراض تناقص الناتج الحدي لرأس المال[4] ويمكن القول بصورة عامة أن الفكر الاقتصادي الحديث حول النمو الاقتصادي قد اعتمد على عدة شروط منها:[5]

- توافق الاستقرار السياسي مع رغبة المجتمع في التنمية .
- ارتفاع ميل الادخار لدى السكان.
- توافر عرض العمل الماهر مقرونا بخبرات إدارية متطورة.
- شيوع الروح التنافسية بين عدد كبير من وحدات الإنتاج المتلائمة لبعضها من حيث الحجم.
- قابلية موارد الإنتاج على التجزئة و الانتقال.
- دعم آلية السوق و حرية حركات الأسعار وكفاءة تخصص الموارد و المنتجات.

تلخصت أهم أفكار النظرية الكلاسيكية الحديثة فيما يلي:

---

[1] القريشي مدحت محمد ، مرجع سبق ذكره، ص: 62 – 64

[2] عبلة عبد الحميد البخاري" **التنمية والتخطيط الاقتصادي** " قسم الاقتصاد ،كلية الاقتصاد و الإدارة ،جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص 70

[3] القريشي مدحت محمد، مرجع سبق ذكره، ص 66

[4] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص : 83 – 84

[5] هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 374

1) يرى أصحاب النظرية النيوكلاسيكية أن حالة التخلف الاقتصادي ظاهرة مدفوعة بعوامل داخلية، مثل التدخل الحكومي المفرط في النشاط الاقتصادي و السياسات الاقتصادية السيئة، [1] فاعتبروا عدم تدخل الحكومة في الاقتصاد و تحرير الأسواق و الخصخصة و تشجيع التجارة الخارجية و التصدير في الدول النامية هو الوسيلة الفعالة والسريعة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود.[2]
2) إن واحدة من أهم الأفكار التي تشكل الأطر لهذا النموذج تتأسس على افتراض انه في المدى الطويل فان النمو الاقتصادي يكون مستقلا عن معدل الادخارات ،و يعتمد على تراكم رأس المال البشري و المادي و التقدم التكنولوجي.[3]
3) النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة و متكاملة ذات تأثير إيجابي متبادل ، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور و أرباح و فوائد. [4]
4) اعتبرت عملية تكوين رأس المال أهم ما جاءت به هذه النظرية من حيث علاقتها بالنمو الاقتصادي ، حيث تم افتراض إمكانية الإحلال بين رأس المال و العمل، حيث تم افتراض إمكانية تكوين رأس المال دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان، وترى هذه النظرية أن تكوين رأس المال يعتمد على الادخار و أن الادخار يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين الاستثمار يتحدد بسعر الفائدة و الإنتاجية الحدية لرأس المال [5]

الفرع الثاني: نظرية شومبيتر (schumpeter)

يعتبر (schumpeter)من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، وقد وضع نظريته في بداية القرن العشرين تحديدا سنة 1911م اعتبر فيها النمو ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا ، وقد ركز في نظريته على دور الإدارة أو المنظم و الابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج و بالتالي زيادة فرص الادخار و من ثم الاستثمار.[6] وقد اعطى دورا مهما للعوامل التنظيمية و الفنية في عملية النمو الاقتصادي و ركز على على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو ، فالمنظم هو المبتكر و المجدد و حسب (schumpeter) المنظم ليس الرأسمالي بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا .

---

[1] ميشل ب تودارو تعريب محمود حسن حسني ، محمود حامد محمود عبد الرزاق " **التنمية الاقتصادية** " دار المريخ للنشر، الرياض ،المملكة العربية السعودية، 2006 ،ص 151

[2] علي جدوع الشرفات ،مرجع سبق ذكره، ص 34

[3] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص : 83 - 84

[4] مولاي بوعلام ،مرجع سبق ذكره، ص 99

[5] القريشي مدحت محمد ،مرجع سبق ذكره، ص : 67-68

[6] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 48

إن إتجاه النمو عند(schumpeter) ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدوده وأن هذه الحدود عندما تكون بيئة الاستثمار غير مواتية وذلك لسببين الأول: الائتمان حتى يصل إلى حدوده و الثاني عند توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار و الدخول النقدية مما يزيد من مخاطرة الابتكار.

و تتضمن عملية النمو لدي(schumpeter) ثلاث عناصر أساسية وهي: الابتكار و المنظم و الائتمان المصرفي، أما بخصوص آراء(Schumpeter)حول نهاية الرأسمالية فإنه يؤكد على أنها يمكن أن تحافظ على نفسها طالما أن المنظمين يتصرفون كالفرسان، لكن هذه المواصفات يقوم بتدميرها النظام الرأسمالي نفسه و الذي يستند على الموقف العقلاني, ولهذا فإن نهاية الرأسمالية في نظره تتم على يد ثلاثة قوى:

- انهيار الوظيفة التنظيمية.
- تحلل العائلة البرجوازية.
- تحطم الإطار المؤسسي للمجتمع الرأسمالي.[1]

الفرع الثالث:نقد نظرية شومبيتر (Schumpeter)[2]

يعطي شومبيتر(Schumpeter) أهمية بارزة لدور المنظم و المبتكرين في سياق النمو الاقتصادي، كما يسلط الضوء أيضا على أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة لعملية النمو، وعلى الرغم من أن بعض الكتاب يعربون عن إعجابهم بتحليلات شومبيتر (Schumpeter) للعملية الرأسمالية إلا أن القليل فقط من الكتاب يقبلون باستنتاجاته، ومن أهم الانتقادات الموجهة للنظرية ما يلي:

- إن عملية النمو في نظرية شومبيتر (Schumpeter) تستند أساسا على المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، في حين أن وضيفة الابتكار في الوقت الحاضر من مهام الصناعات ذاتها، ولهذا فإن نموذج شومبيتر (Schumpeter)يعتبر غير ملائم للواقع الحالي، حيث تغير دور المنظم، كما أن الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على البحوث و التطوير و التي لا تتضمن الكثير من المخاطر.
- يعطي شومبيتر (Schumpeter)أهمية كبيرة في نظريته إلى الائتمان المصرفي و لكنه في الأمد الطويل وعندما تزداد الحاجة إلى رأس المال بشكل كبير فإن الائتمان المصرفي لا يكفي بل تكون هناك حاجة إلى مصادر أخرى مثل إصدار الأسهم و القروض من أسواق رأس المال.
- يعتبر شومبيتر(Schumpeter) التكنولوجيا متغيرا رئيسيا و مركزيا لعملية النمو الاقتصادي، في حين أنه لم يعطي أهمية كبيرة للمتغيرات الأخرى, وخاصة رأس المال.

[1] محمد مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص : 69-71

[2] معط الله أمال" **آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970–2012)** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2015 ،ص 149

- وضع شومبيتر (Schumpeter) تنبؤا خاطئا حول مستقبل الرأسمالية، ففي الواقع بدلا من الضعف و الانهيار تظهر الرأسمالية بمثابة أقوى نظام للاقتصاد، حيث أن الأسباب التي حددها شومبيتر(Schumpeter) لسقوط الرأسمالية لم تجد أهمية كبيرة في الوقت الحاضر.

المطلب الثالث: النظرية الكنزية

الفرع الأول: عرض النظرية

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا و منتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين، و لم تتخلله أية مشاكل حتى جاء الركود الاقتصادي الذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة(1930-1939)،لذلك بدأ الاهتمام بالنمو الاقتصادي [1]

و قد وضع جون كينز(1883-1946) مجموعة من الأفكار و المبادئ الخاصة بالنمو الاقتصادي – عاش كينز فترة الكساد الاقتصادي الكبير- وكانت معظم أفكاره جاءت من محاولات وضع الحلول المناسبة للتخلص من هذا الكساد. [2]

لقد قامت النظرية الكنزية على انتقاد ومعارضة النظرية الكلاسيكية ،حيث يرى " كينز" أن النظام الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية التي تضمن تحقق التوظيف الكامل، وأن الاقتصاد يمكن أن يصل إلى التوازن رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديدين[3]

ومن أهم الأفكار التي جاء بها كينز في هذا المجال:

- سيادة الأسواق لتحقيق التوازن الاقتصادي، وقد ركز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي، مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال الذي اعتبره المحرك الرئيسي لزيادة الدخل القومي
- التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار، بناءا على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك و الميل الحدي للاستثمار.
- ضرورة إعادة توزيع الدخل على أفراد المجتمع ولصالح الطبقات الفقيرة ، باعتبار ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب الفعال الذي يعتبر المحرك الرئيسي لارتفاع الدخل القومي.
- تطبيق نظم تصاعدية للضرائب وتطبيق نظم للتأمينات الاجتماعية و توفير الخدمات العامة لأفراد المجتمع. [4]
- معارضة فكرة مرونة الأجور و الأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية و الإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة و تعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

[1] محمد مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 73

[2] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 48

[3] عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص 73

[4] علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص : 48 -49

- رفض فكرة الاعتماد على أن الدخل بكاملة سيعاد تدفقه في صورة طلب على السلع و الخدمات –وفق ما نص عليه قانون ساي – حيث يمكن أن يتسرب عن طريق مدخرات غير مستخدمة أو غير مستثمرة.[1]

الفرع الثاني:نقد النظرية الكينزية

على الرغم من أن الاقتصاد اليوم لا يزال يعرف بالاقتصاد الكينزي غير أن هناك بعض الأمور الأساسية التي أغفلها كينز فكانت محل نقد لنظريته, ومن أهمها:

- أدخل كينز متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان و التحول التكنولوجي و الريادة، و لكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود و الصيغ العامة، وبالتالي فان التحليل الكينزي لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي.
- عدم ربطه متغيراته الديناميكية بنظرية للإنتاج وعدم التركيز على مكونات الاستثمار وعلى تطوير قطاعات معينة في الاقتصاد.[2]
- لقد ظهرت كتابات كينز في عقد كان فيه سعر الفائدة متدنيا جدا يجعله غير كافيا لاستعادة التشغيل الكامل، فقد و كأنه اعتقد أن البيئة النقدية التي سادت تلك الفترة ستكون هي القاعدة العامة.
- يقف النموذج الكينزي للنمو عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في الدول المتخلفة، حيث يستلزم نمو اقتصاد الدول المتخلفة تحليلا خاصا وذلك لسببين رئيسيين هما:

- جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس الطلب، فمع نقص رؤوس الأموال و كفاءة عنصر العمل و تخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الإنتاج بل إلى حدوث تضخم في المستوى العام للأسعار.
- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن و التي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن و نقص العمالة في الريف، و بدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي .[3]

[1] عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره ، ص 73

[2] هوشيار معروف ، مرجع سبق ذكره، ص : 381-382

[3] عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص : 75-76

المبحث الثالث: النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي

تعددت النماذج الرياضية لتفسير النمو الاقتصادي نتيجة تعدد الآراء حول أهمية كل عنصر من عناصر الإنتاج في عملية النمو، فنجد (هارود –دومار)السباقين في إدخال الأدوات الرياضية في حساب النمو الاقتصادي، لهذا سوف نتناول في بداية هذا المبحث نموذج سولو ونموذج (هارود–دومار) بعدها نماذج النمو الداخلي و في الأخير قانون أوكين الذي يوضح طبيعة العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والبطالة.

المطلب الأول: نموذج سولو [1]

يعتبر نموذج سولو في النمو الاقتصادي أحد الإسهامات البارزة للمدرة الكلاسيكية الجديدة، حيث ترجع هذه المدرسة مصادر النمو الاقتصادي إلى كل من:(رأس المال العيني أو المادي ، العمل ، مستوى التقدم التكنولوجي)

يستند هذا النموذج على توصيف محدد وبسيط لدالة الإنتاج التي تبين العلاقة بين الإنتاج Y وعناصره (رأس المال، العمل و مستوى التقنية) و ذلك على النحو التالي: $Y=F(K;L;T)$

يمارس مستوى التقنية أثر إيجابي على عنصري العمل و رأس المال، أي أنه يؤدي إلى تزايد إنتاجية العمل و رأس المال

و من أجل حساب معدل النمو الاقتصادي نقوم بصياغة المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = y\frac{\Delta K}{K} + (1-y)\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta T}{T}$$

حيث:

$\frac{\Delta Y}{Y}$ ،معدل نمو الناتج القومي " معدل النمو الاقتصادي"

$\frac{\Delta K}{K}$ ،معدل نمو رأس المال

$\frac{\Delta L}{L}$،معدل نمو العمل

$\frac{\Delta T}{T}$ ،معدل نمو مستوى التقنية

y ،نصيب رأس المال من الدخل الوطني

1-y ،نصيب العمل من الدخل الوطني

تبين المعادلة السابقة أن النمو الاقتصادي يعتمد على :

معدل نمو رأس المال مضروبا في نصيبه من الدخل $\left(\frac{\Delta K}{K}\right)$

معدل نمو العمل مضروبا في نصيبه من الدخل $\left[(1-y)\frac{\Delta L}{L}\right]$

معدل تغير مستوى التقنية $\left(\frac{\Delta T}{T}\right)$

[1] محمد أحمد الأفندي " **مبادئ الاقتصاد الكلي**" دار الكتاب الجامعي، صنعاء ، الطبعة الثانية، 2012 ، ص : 314-315

المطلب الثاني: نموذج(هارود – دومار)

الفرع الأول: عرض النموذج

تم وضع هذا النموذج من الاقتصاديين(روي هارود) و (وافسي دومار)، انشغلا بدراسة معدلات النمو الاقتصادي و معرفة دور الاستثمارات في تحقيق نمو معدل الدخل القومي،[1] و يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة و يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، و قد توصل هذا النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دور رئيسي في عملية النمو، و قد ركز هذا النموذج على العلاقة الدينامية بين الادخارات و الاستثمارات و الناتج، و يوضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أنه اتخذ بشكل مكثف في البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو و متطلبات رأس المال.و يستند هذا النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:

- الاقتصاد مغلق و وجود توازن عند الاستخدام الكامل.
- ثبات الميل الحدي للادخار و يكون مساويا للميل المتوسط له.
- ثبات معدل رأس المال الناتج $\frac{k}{y}$, وثبات كل من الأسعار و مستواها العام وسعر الفائدة.[2]

و النموذج البسيط للنمو الاقتصادي(لهارود – دومار) يكون كما يلي:[3]

1) الادخار Sيكون نسبة s من الدخل القومي Y أي:

$$S = sY \ldots\ldots\ldots (1)$$

2) الاستثمار I يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال، K و يكتب بالشكل التالي:

$$I = \Delta K \ldots\ldots\ldots (2)$$

بما أن الرصيد الكلي لرأس المال له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي (الناتج) Y وفقا لمعامل رأس المال/ الناتج فإن:

$$k = \frac{K}{Y} \ldots\ldots\ldots (3)$$

$$k = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \ldots\ldots\ldots (4)$$

من المعادلتين (3) و (4) نجد :

$$\Delta K = k\Delta Y \ldots\ldots (5)$$

3) بما أن الادخار القومي Sيجب أن يساوي الاستثمار القومي I نكتب المساواة التالية:

$$I = S \ldots\ldots\ldots (6)$$

من المعادلتين (2)و (5) نجد:

[1] شادي جمال الغرباوي " **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين**" أطروحة ماجستير في اقتصاديات التنمية ، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2015 ،ص 30

[2] مدحت محمد القريشي ،مرجع سبق ذكره، ص 74

[3] ميشل ب تودارو، مرجع سبق ذكره، ص : 126-127

$I = \Delta K = k\Delta Y$ .....(7)

وعليه يمكن كتابة متطابقة الادخار و الاستثمار الموضحة في المعادلة (6) بالشكل التالي:

$S = sY = k\Delta Y = \Delta K = I$.....(8)

ومنه يكون: $sY = k\Delta Y$ .....(9)

بقسمة المعادلة (9) على Y ثم على k نجد: $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}$ .....(10)

نلاحظ أن الجانب الأيسر للمعادلة (10) يشير إلى معدل التغير أو معدل النمو GNP ، تمثل هذه المعادلة ترجمة بسيطة لمعادلة(هارود – دومار) المشهورة في النمو الاقتصادي، فهي تعبر على أن معدل النمو يكون محدد بالارتباط بين معدل الادخار القومي (s) و معامل رأس المال/ الناتج (k) و يكتب بالصيغة التالية: $GNP = \frac{s}{k}$ حيث:

GNP: معدل نمو الناتج.

S:معدل الادخار القومي.

k:معامل رأس المال على الناتج.

بشكل أكثر تحديدا هذه النظرية أنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي يرتبط بعلاقة موجبة مع الادخار " أو الاستثمار" و يرتبط بعلاقة سالبة مع معامل رأس المال / الناتج ، فالارتفاع في k يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج.

الفرع الثاني : الانتقادات الموجه للنموذج[1]

ومن جملة من جملة الانتقادات التي وجهت إلى النموذج هي أن بعض الاستنتاجات قامت على فرضيات تجعله غير واقعي:

1) فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\frac{\Delta S}{\Delta Y}$ و معدل رأس المال الناتج k غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر، كما أن ثبات نسب استخدام كل من رأس المال و العمل غير مقبولة وذلك لإمكانية الإحلال فيما بينهما.
2) لم يهتم النموذج باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
3) المساواة بين معامل رأس المال الناتج و المعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، خصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.
4) يعتبر النموذج غير ملائم للبلدان النامية نظرا لاختلاف الظروف فيما بينها وبين البلدان المتقدمة، فالنموذج يهدف إلى منع هذه الأخيرة من الدخول في حالة ركود طويل و لا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية.
5) يتصف هذا النموذج بارتفاع معدل الادخار و معدل رأس المال الناتج و بدايته من حالة التوازن الكامل، كما يفترض النموذج عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، هذا ما لا ينطبق على البلدان النامية.

[1] مدحت محمد القريشي ،مرجع سبق ذكره ، ص : 76-77

6) تأكيده على أن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأمد، لأنه أي زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يعوضها زيادة في معامل رأس المال الناتج $(\frac{K}{Y})$ وبذلك يبقا معدل النمو طويل الأمد دون تغير.

المطلب الثالث: نماذج نظرية النمو الداخلي

الفرع الأول : عرض النموذج

بدأت تتشكل هذه النظرية في منتصف الثمانينيات من خلال اسهامات " رومر , لوكاس, بارو" و الذين ركزوا على دور رأس المال البشري و التعليم و التدريب كمصدر رئيسي في النمو الاقتصادي مثله مثل رأس المال المادي، و ترتكز هذه النظرية على ركيزتين أساسيتين هما:

- رأس المال البشري
- المعرفة والتي من خلالها يتم توليد النمو طويل الأجل[1]

توفر نظرية النمو الجديدة" النمو الداخلي" إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي و أن نمو الدخل القومي الإجمالي الذي يتقرر بواسطة النظام الذي يحكم عملية الإنتاج وليس من قبل قوى خارج من ذلك النظام. إن هذه النماذج تنظر إلى النمو في الدخل القومي الإجمالي على أنه نتيجة طبيعية للتوازن في المدى الطويل، ومن الحوافز الأساسية لنظرية النمو الاقتصادي الجديدة هي أنها تسعى إلى توضيح الاختلافات في معدل النمو بين الدول، وعلى نحو أضيق فإن الذين نظروا للنمو الداخلي كانوا يسعون إلى توضيح العناصر التي تقرر حجم معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي ترك بدون توضيح و قرر على نحو خارجي.

إن نماذج النمو الداخلي تحمل بعض التشابه مع النظرية الكلاسيكية الحديثة ولكنها تختلف عنها على نحو كبير في افتراضاتها الأساسية و الفروقات الأكثر أهمية بين النوعين المذكورين من النظريات ما يلي: [2]

- نبذ الافتراض الكلاسيكي الحديث في تناقص العوائد الحدية لاستثمارات رأس المال و السماح بوجود تزايد للعوائد إلى الحجم في دالة الإنتاج الكلي، و التركيز على دور الوفورات الخارجية في تقرير معدل العائد على استثمارات رأس المال من خلال افتراض أن استثمارات القطاع العام والخاص في رأس المال البشري تولد وفورات خارجية وتحسينات في الإنتاج وتعوض الميل الطبيعي لتناقص العوائد.
- تسعى نظرية النمو إلى توضيح وجود حالة تزايد عوائد للحجم و تباعد أنماط النمو الاقتصادي في المدى الطويل بين الدول، حيث أن التغيرات الخارجية في التكنولوجيا لم تعد ضرورية لتوضيح النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

و قد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي، إن هذه النظريات لا تزال قيد التطوير و لذلك سنتطرق لبعض النماذج دون غيرها ونكتفي فقط بنموذج **AK و نموج بارو.**

[1] شادي جمال الغرباوي ، مرجع سبق ذكره، ص 38

[2] محمد صالح تركي القريشي، مرجع سبق ذكره، ص : 100-101

أولا: نموذج AK

من أجل التفرقة بين نظرية النمو الداخلي و النظرية النيوكلاسيكية نتطرق إلى النموذج AK الذي يعبر عنه بواسطة المعادلة البسيطة التالية:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots (1)$$

يمكن الملاحظة من خلال المعادلة التالية أنه لا يوجد تناقص للعوائد على رأس المال، ولهذا فوجود إمكانية للاستثمار في رأس المال المادي و البشري وتحسينات في الإنتاج .كما يؤدي ذلك إلى إمكانية قيام الاستثمارات بتوليد وفورات خارجية تجعل المعامل α في معادلة سولو تعادل وحدة[1]

تقودنا هذه الدالة إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت و تراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج " سولو" أي أن:[2]

$$\dot{K} = sY - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي :

$$L = \dot{nL} = 0$$

من(1) و (2) يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots (3)$$

أو:

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots (4)$$

أو:

$$\frac{\dot{K}}{K} = S\frac{Y}{K} - \delta \quad \ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث: (Y) يمثل حجم الانتاج، (A)معامل يعبر عن مستوى التقدم التكنولوجي، (K) يمثل رأس المال المادي و البشري،(S) يعبر عن معدل الادخار. و بالعودة إلى نموذج " سولو " مع مراعات فرضيات نموذج AK فإننا نستطيع رسم الشكل التالي:

[1] ميشل ب تودارو، مرجع سبق ذكره ، ص 155

[2] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير مدخلة بعنون : **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة لجزائر**، منتدى الاقتصاديين المغاربة ص : 14- 15 من الموقع:
www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf تاريخ الاطلاع: 2018/05/28، 15:56

الشكل (1-2): نموذج (AK)

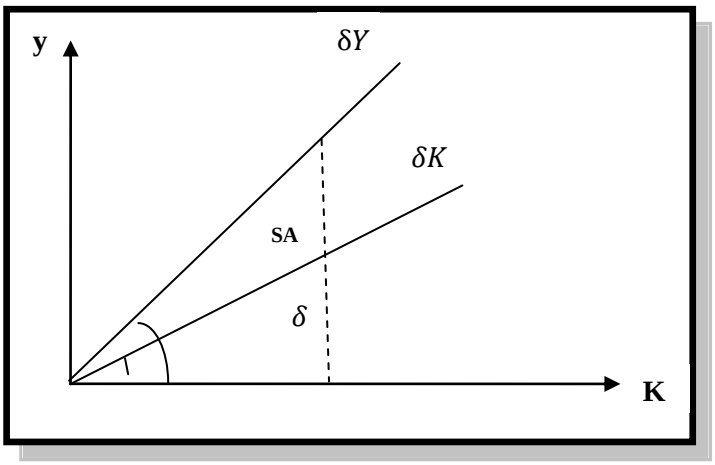

المصدر : البشير عبد الكريم دحمان – بواعلي سمير ,مرجع سبق ذكره ,ص 15

إن الخط δK يمثل مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، و بما أن Y خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي إحدى خصائص نموذج AK.

لنفترض أن اقتصادا ما يبدأ من النقطة K_0 في هذا النموذج يتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائما مساوية لـ A، حيث:

($A = \frac{Y}{K}$ و $\frac{\dot{K}}{K} = S\frac{Y}{K} - \delta$) و بالتالي:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = g_Y$$

ومنه نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الناتج، و (g_Y) لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار " الادخار" و نتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

ثانيا: نموذج بارو Barro لعام 1990(تراكم رأس المال العام)

لقد كان الفكر الاقتصادي المسيطر في تفسير الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الدول الكبرى خلال الثمانينيات يعتمد على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.وفي بداية التسعينات تم تعديل هذا الاتجاه الفكري بعض الشيء حيث نجم عن الأزمة السائدة في أوربا ضرورة تدخل الدولة، مما يعني إعادة الاعتبار لأهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسياستيها النقدية و المالية، إن هذا التطور الحديث في إبراز دور الدولة يمثل احد الاهتمامات الرئيسية لنظريات النمو الداخلي ، و ذلك من خلال دراسة التأثير المباشر للدولة على الإنتاجية الخاصة من خلال

استثماراتها العامة، وفي ظل هذا التوجه قدم(BARRO) 1990 نموذجه في النمو الداخلي الذي تلعب فيه النفقات العامة دور المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي .[1]

وعليه سنقوم بإيضاح ماهية رأس المال العام [2]، و النموذج المقدم من طرف(BARRO)المحلل لمدى تأثير رأس المال العام و النفقات العامة على النمو الاقتصادي.

1) عرض النموذج: [3]

يبين هذا النموذج أن النشاطات الحكومية هي مصدر النمو الداخلي، حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص، و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص. و باستعمال هذه السلع فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة إلى أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، و يؤكد على أن النشاطات المترتبة بهذا النوع من الفرضيات محدودة، و يفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = A \cdot L_i^{1-\alpha} \cdot K_I^{\alpha} \cdot G^{1-\alpha} \rightarrow 0 < \alpha < 1 \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن المردودية الحدية لرأس المال متناقصة($\acute{K}_K = {}^{\alpha Y}/_{K}$)، أما المردودية المشتركة لرأس المال و النفقات العمومية فهي ثابتة ($AL^{1-\alpha}$) ، مع افتراض ثبات اليد العاملة للمؤسسة L . و بالنسبة للمؤسسات فالنفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل إنتاجية خارجية معطاة وبدون تكلفة .

ويعتمد نموذج بارو في النتائج المتوصل إليها على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع و الخدمات :

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta K + G \ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن : (C) يمثل الاستهلاك (I) يمثل الاستثمار (G) يمثل الإنفاق الحكومي و يمثل (Y) الإنتاج

بافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t إذن: $T=G=tY$ و بالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات هو : $(1-t) \times Y$ وبناءا على ذلك فإن دالة الاستهلاك تصبح من الشكل التالي:

$$C = (1-s)(1-t)Y \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

بتعويض المعادلة (3) في (2) نجد:

$$Y = (1-s)(1-t)Y\dot{K} + \delta K + G \ldots\ldots\ldots(4)$$

و بما أن $T+G+Ty$ فإن المعادلة (4) تصبح:

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + \delta K + tY$$
$$=> Y - (1-s)(1-t)Y - tY = \dot{K} + \delta K$$

---

[1] ضيف احمد " **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989–2012**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015، ص 58

[2] يتمثل رأس المال العام في مجموع التجهيزات و الخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية الأخرى و التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الإنتاجية ، و تتمثل أساسا في تجهيزات البنية التحتية و نميز نوعين من رأس المال العام " رأس مال عام إنتاجي، رأس مال عام استهلاكي".

[3] بلقلة براهيم" **آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**" مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص : 82 -83

$$=> Y = \frac{\dot{K}+\delta K}{s(1-t)} \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

بتعويض tY مكان G في المعادلة (1) نجد:

$$Y = AL^{1-\alpha}K^{\alpha}(tY)^{1-\alpha} = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}t^{1-\alpha}Y^{1-\alpha}$$
$$=> Y^{\alpha} = AL^{1-\alpha}K^{\alpha}t^{1-\alpha}$$
$$Y = A^{1/\alpha}KL^{1-\alpha/\alpha}t^{1-\alpha/\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots (6)$$

بمساواة المعادلة (5) مع (6) نجد:

$$\frac{\dot{K}+\delta K}{s(1-t)} = A^{1/\alpha}KL^{1-\alpha/\alpha}t^{1-\alpha/\alpha}$$
$$=> \frac{\dot{K}+\delta K}{Ks(1-t)} = A^{1/\alpha}L^{1-\alpha/\alpha}t^{1-\alpha/\alpha}$$
$$=> \frac{\dot{K}+\delta K}{K} = s(1-t)A^{1/\alpha}L^{1-\alpha/\alpha}t^{1-\alpha/\alpha}$$
$$=> \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t)A^{1/\alpha}L^{1-\alpha/\alpha}t^{1-\alpha/\alpha} - \delta \ldots\ldots\ldots (7)$$

بما أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة t الذي يسمح لها بتحديد حجم الإنفاق الكلي G ومعدل النمو للاقتصاد أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\partial(\dot{K}/K)}{\partial t} = \left[-t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1+\alpha}{\alpha}(1-t)t^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1}\right] sAL^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$
$$=> t = \frac{1-\alpha}{\alpha}(1-t) => \dot{t} = 1-\alpha$$

تدل هذه النتيجة على أن الدولة تستطيع أن تقوم بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للمنشآت القاعدية، والتي يعبر عنها بالعلاقة : $(G/Y)^* = t^* = 1-\alpha$. ومن خلال البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو، و التي تقتضي فرض معدلات معينة من الضرائب وكذا ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشآت القاعدية، تبعا لذلك يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية، من أجل تحقيق معدلات نمو أمثلية عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة .حيث يبين **بارو** في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المساوية لـ

$$(G|Y) = 1-\alpha$$

وتقوم بالتالي باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل والمساوية لـ G من أجل تمويل جميع نفقاتها.

ثانيا : نقد نظرية النمو الداخلي[1]

- من أهم عيوب نظرية النمو الحديثة أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبا لا تتناسب مع اقتصاديات العالم الثالث.
- إن أهم ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية هو عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال،إلا أن هذه النظرية أغفلة هذه العوامل المؤثرة لذا فصلاحية دراساتها للتنمية الاقتصادية تكون محدودة خاصة عند المقارنة بين دولة ودولة أخرى.

[1] ميشل ب تودارو ، مرجع سبق ذكره، ص 157

- أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط، وتركيزها على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: قانون أوكان (Arthur Okun) و إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة

الفرع الأول: عرض النموذج

يعتبر النمو الاقتصادي أحد المتغيرات التي يفترض أن يؤدي إلى خفض معدلات البطالة داخل الاقتصاد القومي، فتحقيق المزيد من المخرجات (الناتج) يتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج)، و من ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة. و بالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظيف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض أعداد البطالين.[1]

يعد قانون أوكان أحد الأدوات المستخدمة بصورة واسعة من قبل صناع السياسة الاقتصادية لقياس كلفة البطالة ومكاسب النمو الاقتصادي، فقد قاس أوكان العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فقدم أوكان علاقتين اختباريتين تربطان معدل البطالة بالناتج الفعلي في بحثه عام 1962، لقد سمي الارتباط السلبي بين الناتج المحلي الإجمالي و البطالة بقانون أوكان، و يتمثل تألق قانون أوكان في سهولته إذ تضمن متغيرين اقتصاديين كليين مهمين فضلا عن ذلك، يبدو إن العلاقة تنعم بالدعم المخبري، إذ يمثل قانون أوكان علاقة إحصائية بصورة أكثر من أن يكون ذات ميزة هيكلية للاقتصاد، و كما هو الحال مع أي علاقة إحصائية، ربما يخضع القانون إلى التعديلات نتيجة التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الكلي.[2]

يمثل قانون أوكان مفهوم مهم في الاقتصاد الكلي على المستويين النظري و التجريبي .فمن الناحية النظرية، فإن هذا القانون عبارة عن علاقة بين منحنى العرض الكلي و منحنى فليبس و من الناحية التجريبية، فإن معامل أوكان يساعد في التنبؤ و صنع السياسة الاقتصادية.[3]

لقد نجح أوكان في بيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة و النمو الاقتصادي إذ يبين أنه إذا انخفضت البطالة بنسبة 1% فإن ذلك يكون راجع إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% و العكس صحيح، كما بين أنه عند مستوى معين من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في العمالة.[4]

و يعطى نموذجي العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في ما يلي:

---

[1] مجدي الشوربجي" **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة مصر للعلوم الاقتصادية ، مصر، العدد السادس، ص 142 ، بدون سنة.

[2] إسحاق كواشخية " **النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر – تحليل مدى ملائمة قانون أوكان–**"مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2015، ص 32

[3] دحماني محمد ادرويش " **إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر 2013 ، ص 126

[4] طالب سمية شهيناز- لبيق محمد البشير" **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990–2012)** مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016 ص : 112-113

أولا: نموذج الفجوة

$$Y_t - Y_t^* = \beta(U_t - U_t^*) \ldots\ldots\ldots(1)$$

Y_t ، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

Y_t^* ، الناتج المحلي الإجمالي الممكن.

β ، معامل أوكان.

U_t ، المعدل الفعلي للبطالة.

U_t^*، المعدل الطبيعي للبطالة.

ثانيا: نموذج الفرق

$$\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta U_t + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

e_t ، معدل الخطأ.

تستخدم المعادلة (2) لاستقصاء أثر البطالة على النمو الاقتصادي، أما بالنسبة لأثر النمو الاقتصادي على البطالة يتم قياسه من خلال تقدير المعادلة (3)

$$\Delta U_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta Y_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

من خلال هذه الصيغتين يتم استخلاص نقاط رئيسة لقانون أوكان أهمها:

أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة حيث يزداد معدل البطالة مع انخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي والعكس صحيح، لكن ليس بشكل متناسب بحيث أن كل ارتفاع ب 1% للنمو الاقتصادي يقابله انخفاض بأقل من 1% لمعدل البطالة وهذا ما يفسره معامل أوكان الذي يقيس أثر انحراف معدل نمو الناتج الحقيقي عن مستواه الكامن على معدل البطالة، كذلك نجد أنه من أجل تخفيض معدل البطالة يجب أن يكون معدل الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل الناتج الكامن، ومن أجل ثبات معدل البطالة يجب أن يتساوى معدل نمو الناتج الحقيقي مع الكامن .[1]

[1] سليم عقون " **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة : دراسة قياسية تحليلية ، حالة الجزائر** " ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة، سطيف، الجزائر ،2010 ،ص 41

خلاصة:

لقد كان ولا يزال النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخول الحقيقية ومستويات المعيشة و التخفيف من الفقر و البطالة، وهناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي، أهمها كمية ونوعية الموارد البشرية والطبيعية وتراكم رأس المال و معدل التقدم التقني .... وغيرها حيث يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، و بالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الاقتصادية السائدة.

أما بالنسبة لنظريات النمو الاقتصادي فقد خضعت لظروف الزمان و المكان ومتطلبات تحقيق التنمية، حيث اعتبر التراكم الرأس مالي السبب الرئيسي للنمو حسب الكلاسيك، هذا بالإضافة إلى نظرية النمو النيوكلاسيكية التي تربط الاقتصادي أساسا بالادخار، والتقدم التكنولوجي وعملية تكوين رأس المال، ثم ظهرت النظرية الكينزية للنمو المتميزة بالتحليل الكلي و فكرة الطلب هو الذي يخلق العرض و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين و التشريعات وزيادة الإنفاق إلى أن ظهرت نماذج النمو الحديثة مع نهاية الثمانينيات و أعزت النمو لأسباب داخلية.

إضافة إلى قانون أوكان الذي بين العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي و البطالة، و التي تتمثل في وجود علاقة عكسية تبادلية بين التغير في معدل النمو الاقتصادي و التغير في معدل البطالة.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتضخم و البطالة

تمهيد:

التضخم والبطالة ظاهرتين اقتصاديتين قد تواجه أي اقتصاد في العالم، فهما من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات و البرامج الحكومية، فالبطالة هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة، حيث أصبحت ظاهرة اقتصادية في أي اقتصاد، أما التضخم فهو ظاهرة الارتفاع العام المستمر في الأسعار، و أصبح يشكل نقطة سوداء في الاقتصاد.

تعتبر أزمتي البطالة و التضخم أحد أهم التحديات الراهنة، فنسب هذه الأخيرة تعبر عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في أي بلد باعتبارهما ظاهرتين متفاوتة النسب تقل وترتفع على حسب درجة تقدم الدول وتخلفها، من هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة ظاهرتي البطالة والتضخم و العلاقة بينهما.

وفيما يلي سوف يتم التطرق إلى المفاهيم و الأدبيات النظرية لكل من البطالة و التضخم و منحنى فيليبس الذي يبين العلاقة الموجودة بينها وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: عموميات حول التضخم

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

المبحث الثالث: البطالة وعلاقتها بالتضخم

المبحث الأول: عموميات حول التضخم

تمثل مشكلة التضخم في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ،لذا استحوذ موضوع التضخم بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي و الاقتصادي باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموما و الساحة العربية خصوصا وفيما يلي سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية للتضخم.

المطلب الأول: مفهوم التضخم و قياسه.

الفرع الأول: مفهوم التضخم

على الرغم من شيوع وانتشار مصطلح التضخم وشموله معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر، إلا أنه لم يوجد لحد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف محدد وواضح له،[1]فلقد تعددت التعاريف المتعلقة بظاهرة التضخم، وسبب هذا التعدد هو المنظور الذي ترتكز عليه هذه التعريفات المختلفة و لكنها تدور حول فكرة أساسية تتمثل في زيادة كمية النقود دون أن تقابلها زيادة مماثلة لكمية السلع و الخدمات المنتجة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع و الخدمات وفي ذات الوقت تدهور في قيمة النقود.[2] ومن التعاريف الأكثر شيوعا أن التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات عبر الزمن و بالتالي فالتضخم ينطوي على عنصرين أساسيين هما ارتفاع مستوى الأسعار وارتفاع المستمر في الأسعار.[3]

و يعرف التضخم : بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي نتيجة فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، وهو زيادة النقود أو وسائل الدفع على حاجة المعاملات. و يرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج، و عدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة ، كما أن الزيادة في كمية النقود و الزيادة في تيار الإنفاق النقدي ، يؤدي بالنظام الاقتصادي إلى التضخم لا محالة.[4]

من التعاريف السابقة يتضح ما يلي:[5]

- إن الارتفاع لا يكون في كل الأسعار إذ قد ينخفض بعضها، وقد يرتفع بعضها ولكن الاتجاه العام يجب أن يكون صعوديا .

---

[1] محمود حسين الوادي و آخرون " **الاقتصاد الكلي**" دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان ، الأردن ، الطبعة الثالثة ، 2013 ص 181

[2] سوزي عدلي ناشر" **مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي**" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ،الطبعة الأولى، 2015 ص 126

[3] رواء زكي الطويل " **محاضرات في الاقتصاد السياسي**" دار زهران للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن ،الطبعة الأولى، 2013 ص 163

[4]حسين بن سالم جابر الزبيدي " **التضخم و الكساد**" مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ، الطبعة الأولى، 2011 ، ص 32

[5]حسام علي داود" **مبادئ الاقتصاد الكلي**" دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ، الطبعة الثالثة ،2013 ص: 161-162

- الارتفاع في الأسعار يجب أن يكون مستمرا، وذلك يعني أن الارتفاع العارض والذي يتبعه استقرار أو انخفاض في الأسعار لا يعتبر تضخم، ولا يمثل تهديدا للاقتصاد القومي.
- يقصد بالمستوى العام للأسعار المتوسط المرجح لأسعار السلع و الخدمات في الاقتصاد ، أما معدل التغير في المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) فيقاس على النحو التالي:

$$\text{معدل التضخم} = 100 \times \frac{\text{مستوى الأسعار في السنة الحالية} - \text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}}{\text{مستوى الأسعار في السنة السابقة}}$$

$$F = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} \times 100$$

الفرع الثاني: قياس التضخم

ذكرنا سابقا أن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، لذا لابد من وجود مؤشر عام يرصد التغيرات في أسعار السلع و الخدمات في الدولة، و هذا المؤشر هو الرقم القياسي للأسعارPrice Index وهي أداة إحصائية تقيس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر في زمان إلى آخر أو مكان إلى آخر، وتنقسم حسب تغيرات الأسعار إلى أنواع منها: [1]

أولا: الرقم القياسي(لاسبير)La speyres

في هذا الرقم يتم الترجيح بكميات فترة المقارنة ولهذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس، ويمكن تعريف بأنه الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس، ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{IL} = \frac{\sum \text{P1.Q0}}{\sum \text{P0.Q0}} \times 100$$

حيث:

$\sum P1.Q0$:تمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس مضروبة في أسعار سنة المقارنة.

$\sum \text{P0.Q0}$:تمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس مضروبة في أسعار سنة الأساس.

ثانيا: الرقم القياسي باش(Paache Inde)

في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة و فترة الأساس بكميات فترة المقارنة و لهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة فترة المقارنة، ويمكن تعريفه بأنه الرقم القياسي التجميعي المرجح بكميات فترة المقارنة، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{I P} = \frac{\sum P1.Q1}{\sum \text{P0.Q1}} \times 100$$

[1] العايبي منيرة " **دراسة قياسية لبعض محددات معدل التضخم في الجزائر دارسة قياسية للفترة(1980–2014)**" مذكرة ماستر أكاديمي، الطور الثاني ، ورقلة ، الجزائر 2015-2016 ص 6

حيث:

$\sum P1.Q1$:تمثل مجموع قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة.

$\sum P0.Q1$:تمثل مجموع قيم كميات سنة المقارنة بأسعار الأساس.

ثالثا: الرقم القياسي الأمثل(رقم فيشر)Fisher Index

لقد جمع فيشر بين الرقمين و اوجد رقما جديدا وهو عبارة عن الوسط الهندي لرقمي لاسبير و باش، وسمي الرقم القياسي الأمثل(فيشر) ، أي أن:

$$IF = \sqrt{I(L).I(P)} = \sqrt{\left(\frac{\sum P1.Q0}{\sum P0.Q0} \times 100\right)\left(\frac{\sum P1.Q1}{\sum P0.Q1} \times 100\right)}$$

المطلب الثاني : أسباب التضخم و أنواعه

الفرع الأول: أسباب التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة و من أبرز هذه الأسباب ما يلي:

1) التضخم الناتج عن الطلب: [1]

هذا النوع من التضخم يحدث حين يرتفع الطلب الكلي الإجمالي لقطاع المستهلكين و المستثمرين في المجتمع في الوقت الذي يظل فيه العرض المتاح من السلع و الخدمات أكثر محدودية، ويحدث ذلك لأن الموارد الاقتصادية أصبحت كلها مستعملة أو مشغلة بالكامل، أو لأنه لا يمكن زيادة الإنتاج من السلع و الخدمات بسرعة كافية لمواكبة الزيادة في الطلب.

و يمكن تفسير ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل (2-1): مراحل حدوث تضخم الطلب

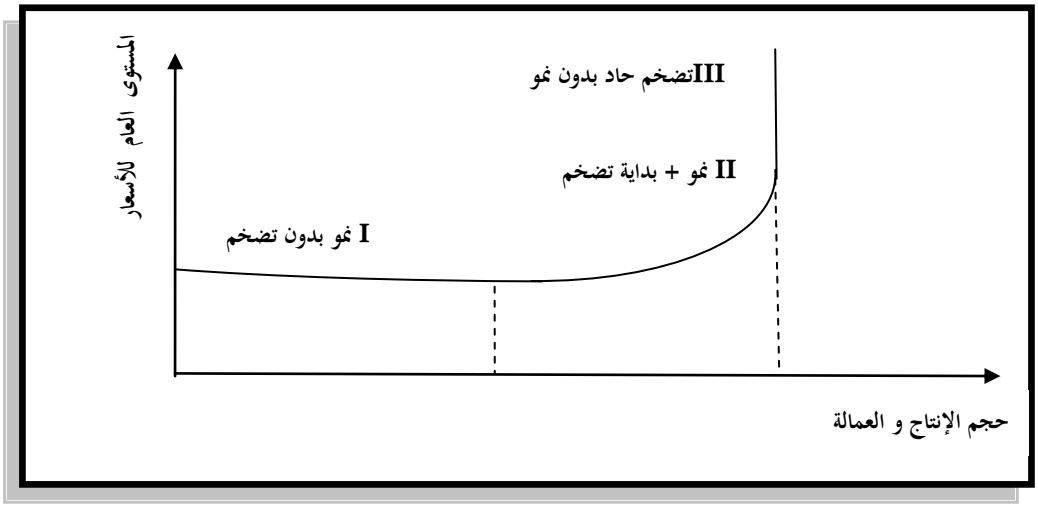

المصدر: صالح الخصاونة، مرجع سبق ذكره ، ص 168

[1] صالح الخصاونة " **مبادئ الاقتصاد الكلي** " دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية، 1999 ، ص 168،167

المرحلة الأولى: لا يحدث فيها أي تضخم، لأن الموارد الاقتصادية لا تكون مشغلة بالكامل ، أي زيادة الإنفاق القومي تؤدي إلى زيادة مماثلة في توظيف الموارد المعطلة في الإنتاج مع محافظة الأسعار على ثبات مستواها.

المرحلة الثانية: مع الزيادة في الإنفاق القومي تصبح بعض الموارد الاقتصادية أكثر ندرة ، و بالتالي ترتفع أسعار هذه العناصر و تزداد كلفتها وكلفة الإنتاج عموما، مما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات المنتجة.

المرحلة الثالثة: يكون الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل ، و بالتالي يصبح من المتعذر زيادة الإنتاج، و عليه فإن زيادة الإنفاق العام أو الطلب الكلي الفعال تنعكس على زيادة الأسعار، مما يؤدي إلى نشوء ما يسمى بالتضخم الحاد.

2) التضخم الناتج عن التكاليف

يحدث هذا التضخم بسبب زيادة كلفة إنتاج السلع بأنواعها المختلفة ، الاستهلاكية ، الاستثمارية " العامة" و كلفة إنتاج السلع المصدرة و المستوردة، و يسمي بعض علماء الاقتصاد هذا النوع بالتضخم المستورد.[1]

و يميل المستوى العام للأسعار للارتفاع كلما ارتفع المستوى العام لتكاليف الإنتاج في فترة زمنية محددة، و ترتفع هذه التكاليف لأسباب عديدة من بينها، ارتفاع أجور العمال بمعدلات تفوق الزيادة في إنتاجهم، أو ارتفاع أسعار المواد الأولية و الوسيطية المستخدمة في العملية الإنتاجية، نتيجة ارتفاعها في البلد المصدر أو انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد المستورد، في كل هذه الأحوال يصبح ارتفاع الأسعار أمر مفروغ منه ، من أجل تغطية هذه التكاليف، و إعطاء المنتج حافزا على البقاء و الاستمرار في الإنتاج.[2]

الفرع الثاني: أنواع التضخم

يقوم بعض الاقتصاديين للتغلب على صعوبات وضع تعريف جامع للتضخم و للوصول إلى فهم الظواهر المتنوعة التي يعبر عنها تعريف التضخم ، باستخدام بعض المعايير للتمييز بين تلك الأنواع للتضخم، إلا أن هذا التمييز لا يعني أنها منفصلة عن بعضها البعض، فهي مترابطة ومتشابكة فقد يؤدي حدوث نوع إلى نوع أو أنواع أخرى فضلا على أنها تشترك في خاصية واحدة و هي عجز النقود عن أداء وضيفتها كاملة يمكن تصنيف هذه المعايير إلى ما يلي:

المعيار الأول: التضخم وفقا لحدته "شدته"

طبقا لهذا المعيار يمكن تمييز ثلاث أنواع للتضخم:

- **التضخم المعتدل" الزاحف":**[3]

عبارة عن ارتفاع معتدل وبسيط في المستوى العام للأسعار (لا يتعدى)10% وهو تضخم تدريجي بطيء معتدل مقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي ، إلا أن استمراره يمكن أن يؤدي إلى التضخم الجامح . و هو زيادة جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج.

---

[1] عبد الرزاق بني هاني " **مبادئ الاقتصاد الكلي** " دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة ، 2014، ص 212

[2] صالح الخصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 168

[3] شعيب بونوة ، زهرة بن يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 113

- **التضخم العنيف:**

سمي كذلك لأنه أكثر عنفا و أقوى درجة، ويتولد عن التضخم الزاحف، يحدث عندما تدخل حركة ارتفاع مستوى العام للأسعار في حلقة من الزيادات الكبيرة و المتتالية في فتره قصيرة، وفي هذا النوع من التضخم تزيد نسبة ارتفاع مستوى الأسعار على (10%) سنويا.

- **التضخم الجامح:**

يعتبر هذا النوع من أشد أنواع التضخم خطرا على الاقتصاد، و ذلك لارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل كبير جدا و بصورة سريعة وبدون توقف، يترتب عليه انخفاض قيمة النقود و فقدان قيمتها الشرائية، وضيفتها كمخزن للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها في اقتناء الأصول عينية أو استثمارها، ما يؤدي إلى انخفاض في إجمالي المدخرات القومية.[1]

المعيار الثاني: التضخم وفقا لمصدره

وفقا لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للتضخم:[2]

- **التضخم المستورد:**

يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان صغيرة الحجم و النامية، والتي تستورد معظم السلع و الخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة. ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي:

التضخم المستورد = (قيمة الواردات/قيمة الناتج الوطني الإجمالي) × التضخم العالمي

- **التضخم المحلي:**

هو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية, لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية

المعيار الثالث: التضخم وفقا لدرجة تحكم السلطات النقدية في مراقبة و تحديد الأسعار

- **التضخم المكبوت:**[3]

هذا النوع من التضخم تمنع فيه الأسعار من الارتفاع ،عن طريق سياسات تتمثل في وضع ضوابط وقيود تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار ، غير أن ذلك لا يمنع الجمهور من تجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق.

---

[1] حياة عمر البرهماتي " **أسباب التضخم في الأوراق النقدية وعلاجه من منظور الفقه الإسلامي** " دار القلم ، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2015 ص 193

[2] سعيد هتهات" **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر** "مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر 2006 ص 41

[3] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى"**النقود و المصارف و الأسواق المالية**" دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2004 ص 449

➢ **التضخم الطليق:**[1]

هو عكس التضخم المكبوت ،يتسم بارتفاع الأسعار و الأجور دون أي تدخل من طرف الحكومة لمنع هذا الارتفاع أو الحد منه ، و يكون بسبب زيادة الطلب عن العرض وعدم تدخل الدولة لخلق التوازن بينهما، وترك الأسعار ترتفع بصورة تلقائية، ما يدفع العمال إلى المطالبة بزيادة الأجور بناءا على ارتفاع الأسعار.

المعيار الرابع: التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية[2]

ينقسم التضخم المرتبط بالقطاعات الإنتاجية إلى نوعين :

➢ **التضخم الاستهلاكي:**

و هو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الاستهلاكية الأمر الذي يولد معه أرباحا مؤقتة كبيرة لدي منتجي هذه السلع الاستهلاكية.

➢ **التضخم الاستثماري:**

هو التضخم الذي يصيب أسعار السلع الاستثمارية الأمر الذي يولد معه أرباحا مؤقتة كبيرة لدي منتجي هذه السلع الاستثمارية.

و في كلا الحالتين إن تضخم الأرباح هذا ينشأ بسبب الزيادة الحاصلة في الاستثمار عن حجم الادخار والذي يخلق معه أرباح مؤقتة كبيرة.

المطلب الثالث: آثار التضخم و علاجه

الفرع الأول: آثار التضخم الاقتصادية

ينتج عن التضخم آثار بالغة الأهمية على مستوى التشغيل و الإنتاج في الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك إنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة بين أفراد المجتمع.

1) أثر التضخم على تدني كفاءة العملة:

من المتعارف عليه أن للنقود وظائف متعددة، وأن من أهم وظائفها الفنية أنها وسيط للتبادل بما يحقق سرعة وسهولة التعاملات التجارية، كما أنها مقياس لقيمة الأشياء، كما تعمل النقود كمخزون للقيمة ووسيلة للمدفوعات الآجلة .كما أن هذه الوظائف شديدة الأهمية في الاقتصاد النقدي، و هي شديدة الارتباط ببعضها البعض، ومن الصعب قبول أنه من الممكن أن تفقد النقود بعض وظائفها وتظل لها وظائف أخرى. كلما كان التضخم مرتفعا كلما فقدت النقود أهليتها للقيام بهذه الوظائف. وعندما يجمح التضخم كثيرا تفقد العملة قدرتها الشرائية العامة، وقد ينتهي الأمر بإبطال العملة و إصدار عملة جديدة مكانها ، و قد يلجأ الناس إلى التخلي عن العملة المحلية الفاقدة

[1] حياة عمر البرهماتي، مرجع سبق ذكره، ص 196

[2] ثامر علوان المصلح " **علم الاقتصاد الجزئي و الكلي**" دار الأيام للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة العربية، 2015 ص 252

لقيمة و اللجوء إلى مقاييس أخرى. ذلك أن التضخم يعبث بمنظومة الأسعار النسبية أي أن ارتفاع الأسعار لا يشمل السلع و الخدمات جميعا بنسبة واحدة، ولذلك هناك من يستفيد من التضخم المستمر وهناك من يتضرر.

2) أثر التضخم في تدني كفاءة الاقتصاد القومي:

يشوه التضخم هيكل الاستثمار من خلال تأثيره السلبي على الاستثمار و أنواعه، وامتناع المستثمرين عن الاستثمار، والتوجه إلى بلاد أكثر أمنا اقتصاديا و بالتالي يتم توجيه الاستثمار في غير مصلحة الاقتصاد الوطني. ونتيجة للتضخم يلجأ الأفراد إلى توجيه المدخرات إلى القطاعات المنتجة واستثمارها في قطاعات المضاربة المالية أو العقارية و شراء السلع الرأسمالية الأخرى، مما يضعف مجالات الاستثمار وأحجامه، بسبب ما يحدثه التضخم من تأثير سلبي على كل من التكاليف و الإيرادات.

يقلل التضخم من حجم المدخرات، وهي الأساس في الاستثمار، كما أنه يشوه الموارد عن طريق التغيير في الأسعار بشكل كبير. و يعطي صورة غير حقيقية لحجم الأرصدة النقدية، وبالتالي يقدم صورة مغشوشة حول النمو في الاقتصاد القومي، مما يضعف كفاءته .هذا عدا أن التضخم يفتح شهية الحكومات على المديونية، بما في ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد . أما تأثيره على الدخل القومي فإنه يعيد توزيعه بين طبقات المجتمع وبطريقة عشوائية.[1]

3) أثر التضخم في إعادة توزيع الدخل الوطني:[2]

خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر و بمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي ، و كلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل ، كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له ، و لا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل، و أثناء فترة التضخم يمكن تمييز الحالات التالية:

- بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.
- ارتفاع الدخل النقدي و لكن بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص أيضا.
- ارتفاع الدخل النقدي بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يزداد الدخل الحقيقي بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخل النقدي من جهة و مستوى الأسعار من جهة أخرى.
- ارتفاع الدخل النقدي* بمعدل مساوي لمعدل ارتفاع الأسعار، و في هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا.

ويمكن توضيح آثار التضخم على أصحاب الدخول بالشكل التالي:

---

[1] وضاح نجيب رجب " **التضخم والكساد الأسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**" دار النفساء للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2011 ص: 87 -89

[2] وجدي جميلة " **السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990–2001)**" مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، تلمسان ، الجزائر، 2016 ، ص 69

* الدخل الوطني النقدي هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة، أما الدخل الوطني الحقيقي فهو يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.

- **أصحاب الدخول الثابتة** :تشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على دخولهم من ملكية الأراضي و العقارات السكنية و المعاشات و الإعانات الاجتماعية ،و نظرا للثبات النسبي الذي تتم تعبه هذه الدخول فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص الدخول الحقيقية لهذه الفئة.
- **أصحاب المرتبات و الأجور** :تشكل هده الفئة معظم العمال و تتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار نظرا لوجود الاتحادات العمالية التي تطالب برفع الأجور النقدية لكن عادة ما يكون معدل ارتفاع الأجور النقدية أقل من معدل ارتفاع الأسعار و بالمقارنة مع أصحاب دخول الفئة السابقة ،فأصحاب الأجور اقل تعرضا لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم عن أصحاب الدخول الثابتة.
- **أصحاب المشروعات** :أصحاب هذه الفئة غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في دخولهم الحقيقية خلال فترة التضخم فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية ،و لأن النفقات الإجمالية النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشروعات سوف تزداد بنسبة أكبر و بشكل أسرع من زيادة النفقات.

و هكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في الدخول النقدية، فبعض الفئات تزداد دخولها على حساب فئات أخرى نتيجة عملية إعادة توزيع الدخل.

4) أثر التضخم على النمو الاقتصادي:

يؤدي التضخم إلى اضطراب البورصة وعجز الموازنة العامة واختلال ميزان المدفوعات ،ويؤدي إلى تشويه هيكل الأسعار و إلى ارتفاع أسعار الصادرات، و تتعرض الصناعة المحلية إلى منافسة شديدة بسبب المنتجات المستوردة ، و يؤدي إلى تعطيل الطاقات وزيادة البطالة و انخفاض مستوى المعيشة، كما قد يؤدي إلى التخلي عن العملة الوطنية و اللجوء إلى عملة أجنبية أكثر ثباتا في قيمتها وهو أمر ينعكس على تدهور سعر الصرف للعملة الوطنية . نتيجة لزيادة الطلب على السلع المستوردة وانخفاضه على السلع المحلية فيزداد العجز في ميزان المدفوعات الذي تتطلب مواجهته ومنه فالتضخم يسبب توقف النمو الاقتصادي وتباطئه.[1]

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تزايد الفجوة الاقتصادية بين معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية و الاسمية، فالتزايد في الأسعار يجعل معدلات النمو الاسمية أعلى من معدلات النمو الحقيقية و يجعلها بالتالي مؤشرا غير دقيق لمدى ما يضيفه الاقتصاد من سلع وخدمات عبر الزمن. لذا ينصح الاقتصاديون باستخدام معدلات النمو الحقيقية بدلا من الاسمية، كونها تثبت الأسعار وتعكس فقط الزيادة في كميات الإنتاج الكلي للاقتصاد عبر الزمن.[2]

[1] وضاح نجيب رجب ، مرجع سبق ذكره، ص 101

[2] طالب محمد عوض وراد" **مدخل إلى الاقتصاد الكلي** " دار وائل للنشر، الأردن ،الطبعة الخامسة ،2015 ص 197

الفرع الثاني: علاج التضخم

إن الإجراءات اللازمة و الكفيلة بمعالجة التضخم يمكن تقسيمها إلى " السياسة النقدية ،السياسة المالية "

أولا : السياسة النقدية في ضبط التضخم

ترتكز السياسة النقدية * على ضرورة ضبط معدلات الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج الحقيقي، حيث تتفق العديد من وجهات النظر في أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية فالإفراط في العرض النقدي يعتبر السبب الحقيقي لظهور التضخم ، ذلك أن زيادة العرض النقدي هي التي تدفع الأجور إلى الارتفاع وتشعل نار التضخم في داخل الدولة.[1] و السياسة النقدية المضادة للتضخم تقوم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي. وفيما يلي بيان موجز لأدواتها:

1) **سعر الفائدة:**[2]سعر الفائدة هو سعر تتعامل به البنوك التجارية مع الأفراد، أي السعر الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها القروض للأفراد، وهو ما يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية في حالة التضخم يتم رفع أسعار الفائدة على الودائع لإغراء الأفراد و المؤسسات لإيداع أموالهم مما يؤدي إلى امتصاص قدر من السيولة في السوق و الاحتفاظ بها في البنك المركزي.

2) **سعر أو معدل الخصم:** سعر الخصم هو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية، فمن البديهي أن تكون معدلات الفائدة أكبر بقليل من معدلات الخصم حتى تستطيع البنوك التجارية تحقيق بعض الربح المادي.[3] تتضح فعالية سياسة سعر إعادة الخصم من خلال تأثير رفع سعر إعادة الخصم أو تخفيضه بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالات التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب على السلع و الخدمات ،نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع في الاقتصاد بصورة تزيد عن المستوى الطبيعي، مما يجعل من تدخل البنك المركزي أمرا ضروريًا، وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم و الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية ،مما يؤدي إلى التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ،و ذلك نظرًا لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض المقدمة لهم ،مما يدفع بعملائها إلى عدم الإقبال على الاقتراض أو خصم أوراقهم التجارية نظرًا لارتفاع تكاليفها و بالتالي التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ،و الذي ينعكس في صورة تقليل حجم

[1] ناصف إيمان عطية " **النظرية الاقتصادية الكلية**" دار الجامعة الجديدة للنشر ، الأزاريطة ، 2008، ص 191.

[2] حربي محمد موسى عريقات" **مبادئ الاقتصاد ، التحليل الكلي** "دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 164

[3] حربي محمد موسى عريقات ،مرجع سبق ذكره، ص 165

*السياسة النقدية: هي السياسة ذات العلاقة بالنقود و الجهاز المصرفي و التي تأثر في عرض النقود لإيجاد التوسع في حجم القوة الشرائية أو الإقلال منها في المجتمع.

وسائل الدفع في الاقتصاد ،و بما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع و الخدمات ، و العمل على التقليل من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد.[1]

3) **نسبة الاحتياطي القانوني:** هي النسبة التي يجب أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تودع فيه، يحتفظ بها بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي، ولا يحصل مقابلها على فائدة و تكون هذه النسبة هي الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ بها أي بنك تجاري دون تمييز،[2] ويستطيع البنك المركزي عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني أن يقلل الرصيد النقدي لدى البنوك التجارية، مما يؤدي إلى تقليص قدرتها على منح الائتمان.[3]و بالتالي يؤثر ذلك على مقدرة هذه البنوك على الإقراض و توفير سيولة نقدية للتداول في الاقتصاد الوطني.

4) **عمليات السوق المفتوحة:** يتمثل ذلك في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية فيما يسمى بالسوق المفتوحة بهدف التأثير المباشر على في حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، فإذا باع البنك المركزي مثل هذه السندات إلى البنوك التجارية يؤدي إلى انكماش احتياطاتها النقدية وانخفاض مقدرتها على الإقراض و انخفاض عرض النقود في النهاية .[4]

تساعد أدوات السياسة النقدية السابق ذكرها البنك المركزي في التأثير على حجم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك التجارية للأفراد و المؤسسات عن طريق التأثير في الاحتياطات النقدية الفائضة لدى هذه البنوك، والتأثير النهائي يكون على حجم كمية النقود المعروضة في الاقتصاد الوطني، تعرف هذه الوسائل بالأدوات الكمية للسياسة النقدية.

بالإضافة إلى ذلك توجد وسائل غير كمية تعرف بوسائل الرقابة النقدية النوعية[5] تتمثل وسائل السياسة النقدية النوعية في مجموعة من الوسائل النوعية أو الكيفية التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على أوجه استخدام الائتمان .و تستخدم أدوات هذه السياسة جنبًا إلى جنب مع وسائل السياسة النقدية الكمية وذلك عند عدم تحقيق الوسيلة الأخيرة لهدفها في مكافحة الضغوط التضخمية، خاصة في البلدان النامية حيث لا تتأثر مرونة الطلب على الائتمان فيها مع التغيرات في أسعار الفائدة و التي تشهد مزيدًا من الإنفاق خاصة في جانب النفقات الاستهلاكية و الاستثمارية في تشييد العقارات[6]و تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية النوعية فيما: وضع قيود على الائتمان

---

[1] أحمد محمد صالح الجلال" **دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990 –2013)**" مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر، الجزائر ،2005-2006، ص 59

[2] حربي محمد موسى عريقات ،مرجع سبق ذكره، ص 165

[3] ضياء مجيد الموسوي" **أسس علم الاقتصاد**" ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 2011 ص 118

[4] حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سبق ذكره، ص 165

[5] حربي محمد موسى عريقات ، مرجع سبق ذكره، ص 165

[6] أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص 63

الاستهلاكي و العقاري وتشجيع الائتمان لأغراض الزراعة و الصناعة وذلك بمنحها بعض التسهيلات كتخفيض أسعار الفائدة الممنوحة لمؤسسات هذا القطاع.

ثانيا: السياسة المالية

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي بحيث تتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة [1]،و ترتكز الساسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار مرده إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وبالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب بالتأثير على الاستهلاك الخاص، المصاريف العامة و الصادرات[2]، وأهم أدوات أو وسائل السياسة المالية هي:

1) **الرقابة الضريبية:** تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد ،و لذا تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، و ذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ،مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع و الخدمات و إعادة التوازن إلى الاقتصاد.[3]و تعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فاعلية في ضبط حركات التضخم و الانكماش، فبالنسبة للإنفاق الخاص فيقتضي سحب جزء من القوة الشرائية و ذلك برفع معدلات الضريبة التصاعدية على الدخل، وبالتالي التخفيض من حجم الطلب الكلي مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض. [4]
2) **سياسة الإنفاق العام**[5]:يمثل الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي و الاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة ،يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد ،منخل الضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات ،وذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري ، و الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستويات الدخول التي تولدها تلك النفقات و بالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع و الخدمات في الاقتصاد ،مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار.
3) **الرقابة على الدين العام** :تعمل هذه الرقابة على تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق ،فالحكومة تستطيع الاقتراض من الجمهور بهدف امتصاص الفائض من مداخيل الأفراد ،و تقليل إنفاقهم في سوق السلع و يفترض أنها لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المختلفة، إذ ليس الهدف هو إحلال الحكومة محل القطاع الخاص

[1] حربي محمد موسى عريقات ،مرجع سبق ذكره، ص 166
[2] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره ، ص 74
[3] أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكر، ص 66
[4] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره ، ص 74
[5] أحمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص: 67-68

في الإنفاق ،إنما حبس ما أمكن من الإنفاق سواء من قبل الحكومة أو الأفراد .وقد يعترض على هذا المبدأ من أن الحكومة تتحمل نفقات على الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الجمهور من قروضهم، في حين تحتفظ هي بهذه القروض على شكل جزء عاطل في خزائنها .مما يقودها إلى تحمل خسارة ،إلا أن التضخم و ما يلحقه من آثار سلبية تفوق كثيرا مجرد دفع الفائدة على أصل ثابت لا يدر دخلا.[1]

[1] بن يوسف نوة " **تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970–2012** " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2016 ، ص 126

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيرها لظاهرة التضخم، لاختلاف الظروف السائدة خلال كل فترة زمنية، واختلاف الأسباب المنشئة للتضخم، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم يخلق تشابكا وتداخلا في نواحي عديدة، ولمكانة التضخم في مجال الدراسات الاقتصادية، فإن ذلك يستلزم الوقوف عند بعض هاته المدارس الاقتصادية و النظريات الفكرية التي فسرت حدوث التضخم، و يمكن تناول أهم تلك الأفكار كالفكر الكلاسيكي و الفكر الكينزي.

المطلب الأول: التضخم عند الكلاسيك

الفرع الأول: عرض النظرية

يعتبر الاقتصاديين الكلاسيك أول من أشار إلى ظاهرة تضخم الطلب من خلال كلامهم عن نظرية كمية النقود[1] و مقتضاها أن كل زيادة في كمية النقود تؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الأسعار، وكل نقص في هذه الكمية لابد أن يؤدي إلى انخفاض هذا المستوى[2] ووفقا للنظرية الكلاسيكية فإنه توجد علاقة مباشرة بين الزيادة في كمية النقود و الارتفاع العام للأسعار، ويحدث ذلك في ظل الافتراضات التي تبنى عليها هذه النظرية، وهي سيادة ظروف التوظيف الكامل، وثبات سرعة دوران النقود، وأن الطلب على النقود يكون بغرض المعاملات فقط، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود يترتب عليها زيادة المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، وبالتالية تكون العلاقة بينهما علاقة تناسبية.[3]

و تنطوي النظرية على بعض الفروض أهمها:[4]

- أن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات ووظيفة النقود كوسيط لتبادل.
- ثبات الحجم الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل، وسرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة عن كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغير.
- النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو نتيجة و ليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، وهناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار، وبهذا يفسر الكلاسيك الارتفاع في المستوى العام للأسعار " التضخم".

أولا: معادلة التبادل لأرفنج فيشر (Irving Fisher)

لقد استند فيشر في عرضه لنظريته على صيغة التبادل المشهور" the équation of exchange" و التي كانت تهدف إلى دراسة العلاقة بين كمية النقود " عرض النقود" و الإنفاق على السلع و الخدمات (p×y)، أو ما يسمى

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره ، ص 107

[2] زينب حسين عوض الله ،سوزي عدلي ناشد "**مبادئ الاقتصاد السياسي**" منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ،2005 ،ص: 109، 110

[3] السيد مُحَّد السيرتي، على عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره، ص 310

[4] عبد الحميد عبد المطلب" **السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي**" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر، ص 41.

بالدخل الاسمي، بما أن النقود لا تطلب لذاتها فإنها ستنفق عاجلا أم آجلا و بما أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل و قيمة ما ينتج في اقتصاد ما يساوي مجموع ما ينفق على السلع و الخدمات المنتجة ،فإن:[1]

" صيغة سرعة دوران الدخل" $V \times M = P \times Y$.....(1)

حيث:

Y:الإنتاج و الخدمات

P: مستويات الأسعار

M:كمية النقود

V:سرعة تداول النقود

وتقوم النظرية على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع و المشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، و يترتب عن ذلك حقيقة مؤداها أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي يتم تبادلها بالنقود، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع و الخدمات و الأوراق المالية مع عدد المعاملات أي تلك اللحظة T مضروبا في معدل سعر المعاملات P، وعلى ذلك فإن قيمة PT ستكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود M مضروبا في سرعة تداول النقود V،[2] ويتم التعبير عن هذه المطابق بالتالي:[3]

$MV = PT$.....(2)

حيث :

T: حجم المبادلات

طالما يفترض الكلاسيكيون أن الدخل يكون دائما عند مستوى التشغيل التام، لذلك فإن T تعتبر ثابتة في الأمد القصير،V ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى لأنها تعتمد على عوامل فنية وعلى ذلك يمكن كتابة المعادلة (2) بالصيغة التالية: $P = \frac{MV}{T}$ .....(3)

يتضح من المعادلة (3) أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، و أن التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود [4]، ويمكن التعبير عن نظرية كمية النقود بيانيا، كما يلي:

[1] أكرم حداد،مشهور هذلول" **النقود والمصارف , مدخل تحليلي ونظري**" دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005 ، ص 104

[2] ضياء مجيد الموسوي" **الاقتصاد النقدي ، المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، 2008 ، ص 81

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص 42

[4] ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 82

الشكل (2-2): العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار

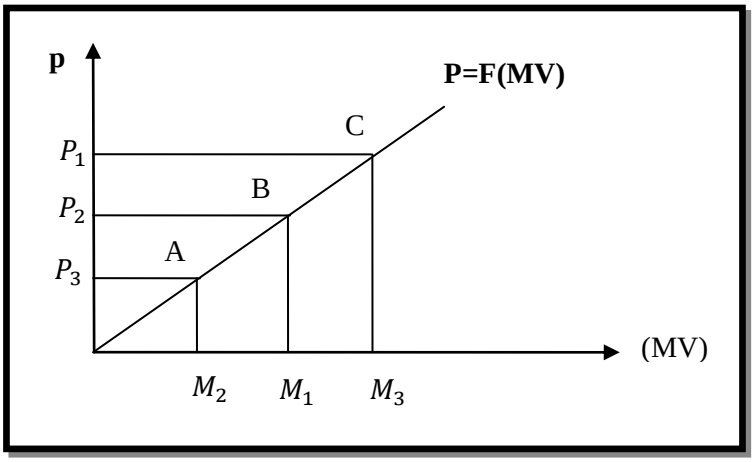

المصدر: ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره، ص 82

من الشكل أعلاه يتضح أنه عند زيادة كمية النقود من M_1 إلى M_3 يرتفع المستوى العام للأسعار من P_1إلىP_3، و لما تنخفض كمية النقود من M_1إلى M_2 يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار من P_1إلىP_2 .

و هذا هو جوهر النظرية الكلاسيكية و التي تنظر على أن التغير في عرض النقد هو المحدد الرئيسي المؤثر على مستويات الأسعار.

ثانيا: صيغة الأرصدة النقدية أو معادلة كامبردج(Cambridge Theory)

قام بصياغة هذه النظرية الاقتصادي الانجليزي الفريد مارشال (A.Marshal)وهو أحد المفكرين الكلاسيك و الذي كانت نظريته استكمالا لنظرية المبادلات لفيشر.[1]حيث يرى مارشال أن الأعوان الاقتصاديين يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه اسم " التفضيل النقدي"،[2]وتختلف صيغة كامبردج عن صيغة فيشر في أن الأولى تركز على أهمية النقود كمستودع للقيمة بدلا من اعتبارها وسيلة للمبادلة، إذ تؤدي إلى تعطيل مؤقت في القوة الشرائية العامة عند الأفراد خلال الفترة الواقعة بين بيع السلع و الخدمات وشرائها، وعليه يرتكز تحليل مدرسة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، ويعزي اقتصاديو هذه النظرية بعض هذه العوامل في سعر الفائدة، مقدار ثروة الأفراد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة.... فكل هذه العوامل تؤثر على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود على شكل عاطل.[3]

واشتق مارشال وزملاؤه نظريتهم من صيغة المبادلات لفيشر و التي افترض فيها أن:

$V \times M = P \times Y$.....(04)

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول ، مرجع سبق ذكره، ص 104-105

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ، ص 44

[3] ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 86

فإذا قسمنا طرفي المعادلة على (V) فإن المعادلة تصبح: $\mathrm{M} = \frac{1}{\mathrm{V}} \times \ldots\ldots(05)$ PY

وعندما يكون السوق في حالة توازن فإن الكمية المعروضة من النقد تساوي تلك المطلوبة و بالتالي يمكن استبدال M بـ M_d.

و باستبدال مقلوب السرعة $\frac{1}{\mathrm{V}}$ بالرمز k تصبح المعادلة: $\mathrm{M_d} = K \times PY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(06)$

حيث:

M :كمية النقود المعروضة بنفس مفهوم فيشر

K:نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة سائلة

Y: الدخل الحقيقي

P.Y:الدخل النقدي

$\mathrm{M_d}$:الطلب على الأرصدة النقدية

P: المستوى العام للأسعار

تتوقف النسبةK التي يحتفظ بها الأفراد على شكل نقود لغايات الاحتياط تتوقف على العوامل التالية:

1) توقعات الأفراد فكلما كانت متفائلة كان احتفاظهم بـ K أقل.
2) ثروة الأفراد كلما زادت قلت K.
3) مستويات الأسعار، فكلما انخفضت القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية كلما كان علينا أن نزيد من K وذلك لأن القوة الشرائية ليست ثابتة، و بالتالي سيرغب الأفراد في زيادة الأرصدة النقدية لديهم لكي يعيدوا التوازن مع ارتفاع الأسعار.(حدوث التضخم)

الفرع الثاني : الانتقادات الموجهة لنظرية كمية النقود

وجهة العديد من المدارس الاقتصادية انتقاداتها بخصوص مسألة إهمال الكلاسيك لوظيفة النقود كمخزن للقيمة، ولا سيما المدرسة الكينزية ، حيث يرى كينز بأن وظيفة النقود كمخزن للقيمة لا تقل أهميتها عن وظيفتها كوسيط للمبادلة، كما انتقدوا موقف الكلاسيك لإهمالهم للنقود في تحليلهم للظواهر الاقتصادية، وفي اعتبارها مجرد ستار لا يؤثر على سير هذه الظواهر.

وقد وضح الفكر الحديث الأخطاء التي تنطوي عليها نظرية كمية النقود . و النظرية الكلاسيكية تقوم على فروض خاطئة، منها افتراض ثبات حجم الإنتاج و السلع المعروضة، في حين أن هذه الكمية و السلع المعروضة تتغير من فترة لأخرى و تبعا لذلك يجب أن تتغير كمية النقود الموجودة في الاقتصاد الوطني.[1]

[1] مدحت القريشي" **تطور الفكر الاقتصادي**" دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، 2008، ص 138

المطلب الثاني: التضخم في الفكر الكينزي

لا ينكر الاقتصاديون الحديثون، خصوصا الكنزيون ، أن التغيرات في عرض النقود يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في مستوى الأسعار، ومع ذلك فإنهم ينكرون أن هناك علاقة بسيطة، ومباشرة ويمكن التنبؤ بها بسهولة بين كمية النقود ومستوى الأسعار،[1] و في التحليل الكينزي يحصل تضخم الطلب عندما يكون حجم الإنفاق الكلي(C+I+G) أكبر من قيمة الناتج(Q) عند مستوى الاستخدام التام، أي: $Q < C + I + G$

حيث: (G) : الإنفاق الحكومي ، (C) :حجم الاستهلاك الكلي

(I):حجم الاستثمار الكلي ، (Q) :حجم الناتج القومي

و يرفض (كينز) العلاقة بين التغير في كمية النقود و التغير في المستوى العام للأسعار، وقد أكد على سرعة التداول الدخلية (VY)، إذ يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى و إن لم يرتفع عرض النقود، فقد ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة و السريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد، و قد أكد على أهمية خلق فرص عمل للعاطلين عن العمل بسبب الكساد الكبير.[2]

لقد تصور(كينز)نموذجا فسر من خلاله التضخم الذي يحدث في الأمد الطويل، وتخيل فيه بأن العرض الكلي (AS) في الشكل (2) يتكون من قطاعين : الأول تام المرونة و الثاني عديم المرونة، و يتحقق التوظيف الكامل للموارد عند نقطة الانكسار المبينة في الشكل.[3]

الشكل (2-3): منحنى الطلب الكلي و منحنى العرض الكلي الكينزي

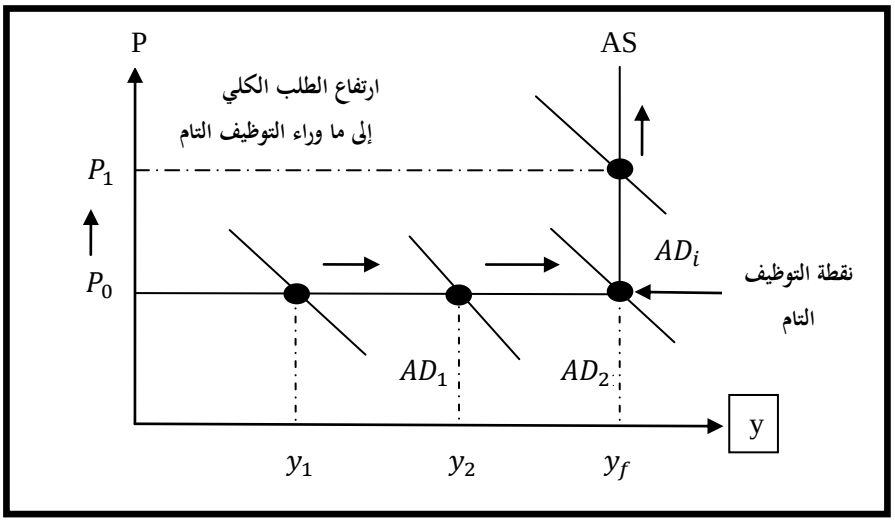

المصدر: عبد الرزاق بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص 213

[1] بكري كامل وآخرون" **مبادئ الاقتصاد الكلي**" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003/2002 ، ص 265

[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 108

[3] عبد الرزاق بني هاني ، مرجع سبق ذكره، ص 212

يلتقي منحى العرض الكلي مع منحنى الطلب الكلي (AD) عند النقطة $(Y_1; P_0)$، ومع زيادة الطلب الكلي يرتفع الإنتاج التوازني من (Y_1) إلى (Y_2) مع بقاء الأسعار عن(P_0)،لكن أي ارتفاع في الطلب الكلي بعد(Y_f)يؤدي إلى بقاء كمية الإنتاج الكلي ثابتة عند المستوى(Y_f)وارتفاع مستوى الأسعار نحو(P_1) .وما تحقق على أرض الواقع هو زيادة مستوى الأسعار من(P_0) إلى(P_1)، أي حدوث التضخم.[1]

مما تجدر الإشارة إليه هنا أن كينز قد فرق بين حالتين لتغير الأسعار وهما[2]:

- حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل
- و حالة ما بعد الوصول إلى هذه المرحلة.

المرحلة الأولى:

حينما لا يكون الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة التوظف الكامل ،حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية و الموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج، و من ثم ليس من المتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الفعال مصحوبة بزيادة محسوسة يعتد بها في الأسعار، و مع ذلك فقد أشار كينز إلى أنهما إن تسير عجلة التوظيف للأمام ،وعندما يقترب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل ،فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور .وهذا النوع من التضخم الذي يظهر قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكامل أطلق عليه كينز مصطلح التضخم الجزئي

المرحلة الثانية:

وهي حالة التوظيف الكامل، حيث تكون الأجهزة الإنتاجية و الموارد الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج .فإذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي فإن الزيادة لن تنجح في إحداث زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع و الخدمات ،حيث أن مرونة عرض السلع والخدمات تبلغ الصفر تماما عند منطقة التوظيف الكامل ، و لهذا فإن الزيادة التي تحدث في حجم الطلب الكلي الفعال يتمخض عنها ارتفاعات تضخمية في الأسعار.

[1] عبد الرزاق بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص:2014-2015

[2] سمية بلقاسمي" **إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر ، 2016، ص :79-81

المبحث الثالث: البطالة و علاقتها بالتضخم

تعتبر البطالة آفة اجتماعية خطيرة ذات أبعاد متعددة ،منها الاقتصادية ،الاجتماعية و السياسية ،و هي هدر لجزء من الموارد البشرية و تضييع لفرص مساهمتها في المجهود الاقتصادي الوطني، تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة مشكلة البطالة و تحليل أسبابها بشكل مستمر بهدف إيجاد الوسائل و السبل للتقليل من آثارها على مجتمعاتها، في هذا المبحث سوف نتناول البطالة بمعناها ، مفاهيمها ، أنواعها و كذلك تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي،كما نتطرق في هذا الفصل إلى أسباب و الآثار المترتبة على مشكلة البطالة وعلاقتها بظاهرة التضخم.

المطلب الأول: ماهية البطالة

الفرع الأول : مفهوم البطالة

أولا: البطالة لغة

لا بد من الكشف عن معنى البطالة انطلاقا من أساسه اللغوي، جاء في لسان العرب "بَطَل الشيءُ ، يبْطُل بُطْلاً" و بطولاً و بطلاناً: أي ذهب ضياعاً وخسراً، و بطل يبطل بطالة أي تعطل فهو بطال، وفي المعاجم الحديثة عرف البطالة بأنها: "التعطل و التفرغ من العمل : تعطل وتفرغ فهو بطال"[1]

ثانيا: البطالة كظاهرة

هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدد للبطالة، حيث تعددت التعاريف التي تناولتها، فيرى البعض أنها الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون ، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل ويرى بعضهم الآخر أن البطالة تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين و بين فرص العمل المتاحة ، ما ينجم عنه عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة جزئية أو كلية رغم قدرتها على العمل و رغبتها فيه. [2]

وفي تعريف آخر فالبطالة تعبر عن مقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية معينة.

و أن: القوة العاملة =العاملون + العاطلون عن العمل،

و أن: السكان = القوى العاملة [3]

و تعرف منظمة العمل الدولية البطال بأنه كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه ويبحث عنه و يقبله عند الأجر السائد لكنه لا يجده.[4]

---

[1] لؤي أديب العيسى" **الفساد الاداري و البطالة** " دار ومكتبة الكندي للنشر و التوزيع، عمان ،الاردن ،الطبعة الأولى، 2014 ،ص 155

[2] علي عبد الوهاب نجا " **مشكلة البطالة و أثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها**" الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ،الطبعة الثانية، 2015 ص: 10-9

[3] مجيد على حسين, عفاف عبد الجبار سعيد" **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**" دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص328

[4] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب " **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد – من خلال حالة الجزائر–**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ، ص 45

ينطوي هذا التعريف على ثلاثة شروط أساسية: [1]

1) **عدم وجود عمل** :أي لا توجد وظيفة أصلا سواء مدفوعة الأجر أو بدون أجر كمن يعمل لنفسه في الأعمال الحرة أو لدى رب الأسرة.
2) **البحث عن العمل** :بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر.
3) **الرغبة في قبول الوظيفة** :و ينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة و على العاطلين الذين سبق لهم العمل و اضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف البطالة بأنها تلك الحالة التي يكون فيها قسم من أفراد القوة العاملة قادرين على العمل وراغبين فيه و باحثين عنه و قابلين بمعدل الأجر القائم و يصنفون ضمن حدود سن العمل ، لكنهم لم يجدوه مع مراعاة عدد ساعات العمل وربطها بظروف النشاط المراد القيام به.

ثالثا: المفهوم العلمي للبطالة

البطالة وفق هذا المفهوم تعني الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.

الفرع الثاني: قياس البطالة

تستند إحصاءات البطالة الرسمية إلى أخذ عينة عشوائية من السكان في نهاية العام، ثم تحليل تاريخ العمل لأفراد هذه العينة، وتقسم إحصائيات البطالة السكان القادرين على العمل إلى ثلاث مجموعات:

- **العاملين:** ويشمل كافة الأفراد الذين يمارسون أي عمل مقابل أجر.
- **العاطلين:** تشمل كل الأفراد الغير عاملين و الذين في نفس الوقت راغبين في العمل و يبحثون بشكل جيد عنه أو ينتظرون العودة إلى العمل.
- **الخارجين من قوة العمل:** و يشمل جميع الأفراد البالغين الملتحقين بالدراسة و ربات البيوت و المتقاعدين... و كذلك الأفراد الغير راغبين في البحث عن عمل.[2]

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، و لتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى " معدل البطالة"[3]

[1] فتحي عطية السيد مصطفى "**الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر**" مطابع الشرطة للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر 2012 ص 10

[2] حسام علي داود ، مرجع سبق ذكره ، ص 185

[3] علي عبد الوهاب نجا، السيد محمد السيرتي" **مبادئ الاقتصاد الكلي**" الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2013 ، ص 342

➢ **معدل البطالة** :هو عبارة عن البطالة معبر عنها كنسبة مئوية، من القوة العاملة حيث يعتبر أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما، و إن السياسة الاقتصادية لكل بلد تركز على إبقاء هذا المعدل منخفضا معظم الوقت قدر الإمكان ويمكن حسابه على النحو التالي: [1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة} \left(\text{العاملون} + \text{العاطلون عن العمل}\right)}$$

تختلف طريقة قياس البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:[2]

1) الفئة العمرية المحددة لقوة العمل، و ذلك لوجود تباين في السن المحدد لقياس الناشطين اقتصاديا.
2) الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع حتى يحسب الفرد متعطلا.
3) كيفية التعامل مع الخريجين الجدد، و كذلك الذين لا يعملون بصفة منتظمة.
4) تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان، بينما يعتمد البعض الآخر على مسوح العمل كعينات.

الفرع الثالث : أنواع البطالة

هناك أنواع متعددة للبطالة تختلف من ظرف لآخر ومن دولة لأخرى و يمكن تلخيص هذه الأنواع في ما يلي:

1) **البطالة الاختيارية** : تشمل الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم.
2) **البطالة الإجبارية**: يتضمن هذا النوع من البطالة الأفراد القادرين على العمل، و الراغبين فيه، و يبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة.
3) **البطالة البنائية**: هي تلك التي تنتج عن قصور في البنيان الاقتصادي ، تجعله ينمو بمعدل بطيء في توفير فرص العمل، بالمقارنة مع المعدل السريع لدخول أفراد جدد إلى القوة العاملة.
4) **بطالة العيب** : هي البطالة التي يكون سببها ترفع بعض الأفراد عن بعض الأعمال بحجة عدم مناسبتها لمؤهلاتهم، أو مكانتهم الاجتماعية.
5) **بطالة التحول و إعادة التحول** : تنشأ في حالات تحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد حرب ، ثم إعادته إلى اقتصاد سلم.[3]

---

[1] صحراوي مُحَّد نجيب" **دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980–2014**" مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2015–2016 ، ص 3

[2] علي عبد الوهاب نجا، السيد مُحَّد السيرتي ، مرجع سبق ذكره، ص: 344–345

[3] لؤي أديب العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 166

6) **البطالة الموسمية** : هي بطالة تحدث في الزراعة بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف المناخية[1]

7) **البطالة العابرة:** وهي البطالة الناجمة عن ركود اقتصادي طارئ في سلعة معينة.[2]

8) **البطالة الهيكلية** :تعني عدم التكافؤ بين ما هو معروض من الأيدي العاملة وما هو مطلوب منها، وقد يحدث عدم التكافؤ هذا لأن الطلب على نوع معين من القوى العاملة يرتفع في حين ينخفض الطلب على نوع آخر.

9) **البطالة الاحتكاكية** : تنشأ بسبب الحركة المستمرة للناس، أو الانتقال بين المناطق ومن عمل لآخر، أو خلال مراحل مختلفة من الدورة الاقتصادية، و العمال العاطلين عن العمل احتكاكيا، غالبا ما ينتقلون من عمل لآخر أو يبحثون عن أعمال أفضل، فتعتبر بطالتهم اختيارية.

10) **البطالة الدورية:** تحدث عندما يكون الطلب الكلي على العمالة منخفضا، فحين يهبط الإنفاق الكلي و المخرجات، ترتفع البطالة عمليا في كل مكان، و تحدث خلال حالات الركود الاقتصادية، حين يهبط توظيف الأيدي العاملة نتيجة لعدم التوازن بين العرض و الطلب الإجماليين.[3]

11) **البطالة المقنعة:** هي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل، مما ينبغي وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا.[4]

12) **البطالة الجامدة:** هذا النوع يمثل العاطلين الدائمين، والذين لا يسعون وراء العمل حتى في أوقات الرخاء الاقتصادي رغم أنهم قادرون على العمل.[5]

المطلب الثاني: أسباب البطالة، آثارها، و علاجها

الفرع الأول: أسباب البطالة

إن مسببات البطالة تختلف حسب نوع البطالة، فمسببات البطالة الدورية مثلا تختلف عن مسببات البطالة الموسمية وهذه تختلف عن المسببات البطالة الهيكلية، إلا أنها وبشكل عام ترجع إلى سبب رئيسي وهو قصور جانب الطلب عن استيعاب المعروض من القوة العاملة، والذي ينجم عن مجموعة من العوامل منها :السياسة النقدية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات النمو السكاني، انخفاض مرونة التوظيف مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي.[6]

---

[1] وديع طوروس" **مبادئ اقتصادية**" المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 13

[2] إبراهيم مشورب" **الاقتصاد السياسي مبادئ، مدارس، أنظمة**" دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002 ص 181

[3] بول آ. ساموبلسون و آخرون، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ" **الاقتصاد**" الدار الأهلية للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 597

[4] صلاح مُحَمَّد عبد الحميد" **أزمة البطالة، دراسة مقارنة : مصر ، السعودية ،الكويت**" هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، 2007، ص 13

[5] حربي مُحَمَّد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 148

[6] ناصف إيمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 332

و يمكن تلخيص أسباب البطالة العديدة فيما يلي:[1]

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار و بالتالي خلق ثروات وفرص عمل.
- أشكال التعويض عن البطالة و قوانين العمل التي تتخللها عديد الثغرات.
- تعفف البعض عن بعض أنواع المهن مراعاة للمظهر الاجتماعي.
- انفتاح العالم الخارجي وزيادة مستوى المنافسة.
- النمو الديمغرافي السريع ودخول المرأة بكثافة لعالم التشغيل خلق ضغط إضافي.
- التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال.
- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم.

الفرع الثاني: آثار البطالة

تنعكس البطالة على سلوك البطالين خاصة منهم الشباب، مما يضاعف تبعاتها على المجتمع و الاقتصاد على حد سواء فتظهر المشاكل الناجمة عنها على أكثر من صعيد وفي ما يلي اقتراحنا لتصنيف الآثار الناجمة عنها:

أولا: الآثار الاقتصادية

تتمثل التكاليف الاقتصادية للبطالة فيما يلي:

- فقدان المجتمع لكمية من السلع و الخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين، ما يعني أن المجتمع لا يعمل على حدود منحنى إمكانيات إنتاجه مما يعني انخفاض الناتج القومي الفعلي عن الناتج القومي المحتمل.
- فقدان المتعطلين لمهاراتهم خاصة إذا استمرت البطالة لفترة طويلة.[2]
- زيادة حجم البطالة يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي ، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وهذا ما يعوق عمليات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي.
- زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة انخفاض الدخول، فضلا عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء البطالين.[3]
- تؤدي البطالة إلى خفض الأجور الحقيقية.

[1] شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 129

[2] ناصف إيمان عطية،"**مبادئ الاقتصاد الكلي**" الدار الجامعية الجديدة ، الأزاريطة، مصر، 2007، ص 271

[3] علي عبد الوهاب نجا، السيد محمد السيرتي ، مرجع سبق ذكره، ص 355

ثانيا: الآثار الاجتماعية

تتمثل التكاليف الاجتماعية للبطالة في مجموعة من المشاكل الاجتماعية المختلفة

- تؤدي البطالة إلى انتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفتقد العامل دخله الأساسي، وربما الوحيد مما يعرضه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
- تدفع الفرد إلى تعاطي الخمور و المخدرات و تصيبه بالاكتئاب و الاغتراب، مما يؤدي إلى ممارسة العنف و الجريمة.[1]
- فقدان العاطلين للخبرات و المعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم و التدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة و بخاصة في حالة استمرار التعطيل لفترة زمنية طويلة.
- تؤدي إلى مزيد من الاختلال في توزيع الثروات بين الأفراد، ومن ثم زيادة حدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع.

ثالثا: الآثار السياسية

يترتب على انتشار البطالة في أي مجتمع تهديدا لاستقراره السياسي و الاجتماعي، وخاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد على انخراط المتعطلين في مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومة من اجل أن توفر لهم العمل و الحياة الكريمة، وتوجد علاقة طردية مشاهدة بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب و الانقلابات السياسية كما هو مشاهد حاليا في عديد من الدول النامية.[2]

الفرع الثالث: علاج البطالة

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى أخرى، حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة بها في مسألة الحد من البطالة وذلك للوصول إلى الاستخدام الكامل، وهذا لا يعني مجرد حصول المتعطلين على فرص عمل فحسب بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين عن العمل والباحثين والراغبين فيه.

إن سوق العمل مرتبط كليا بمتطلبات الاقتصاد الوطني ومستوى تركيبه وتطوره ، بهذه فإن علاج مسألة البطالة يتطلب إجراء مجموعة من التغييرات في هيكل الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات[3]، لعل أهمها ما يلي:[4]

1) زيادة معدلات النمو: يشير خبراء منظمة العمل الدولية وعدد من الاقتصاديين إلى انتهاج سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي لما يترتب عنها من زيادة في حجم الادخرات و التراكم. لأن ارتفاع

[1] صلاح محمد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 14

[2] علي عبد الوهاب نجا، السيد محمد السيرتي ، مرجع سبق ذكره، ص:355-356

[3] مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار سعيد" **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 334.

[4] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص :245-248

معدلات النمو يصحبه ارتفاع في الطلب على القوى العاملة، فكل زيادة في النمو تؤدي إلى إنعاش الحركة الاقتصادية ومنه زيادة المشاريع المولدة لفرص العمل.

2) **خفض تكلفة الإنتاج:** يرتبط هذا العنصر أساسا بتكاليف الإنتاج حيث تشكل الأجور الجانب الأساسي منها، فخفض الأجور يعني خفض التكاليف ومنه انخفاض الأسعار، وبالتالي يزداد الطلب على السلع و المنتجات، مما يرفع من حجم وقيمة المبيعات، وهو ما يحفز المستثمرين و المنتجين على الزيادة في مشاريعهم، و بالتالي الحاجة إلى المزيد من اليد العاملة.

ويمكن تلخيص الإجراءات اللازمة للحد من البطالة فيما يلي:[1]

- تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى في البلاد، وإعادة تنظيم المجتمع بصورة شاملة وتعبئة جميع الطاقات المتاحة.
- استخدام التقدم العلمي و التكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الاقتصادية.
- الحد من عملية العمالة الوافدة بمراقبة الحدود و التفتيش المستمر في المنشآت الخاصة.
- خفض ساعات العمل للنوبة الواحدة، و منع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر، وتنظيم سن التقاعد في القطاع العام والخاص.
- دعم الدولة صغار المنتجين من الحرفيين والفلاحين ومنع خراب مصالحهم بسبب عدم قدرتهم على منافسة كبار المنتجين.
- إنشاء مكاتب للعمل وتوظيف العمال العاطلين و تقديم الإعانات لمن لا يستطيعون الحصول على فرصة عمل.

المطلب الثالث: تفسير البطالة وفقا لبعض الأفكار الاقتصادية

الفرع الأول: البطالة في التحليل الكلاسيكي

يركز الاقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال و النمو الاقتصادي و الطاقات الإنتاجية للاقتصاد. كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي و السياسي للظاهرة الاقتصادية، ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام أي أن كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له. أو ما يسمى بقانون المنافذ .و التبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة و لا مكان للنقود فيه أي تساوي الادخار مع الاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع وأن التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل.[2]

تقوم المدرسة الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، ومرونة الأجور و الأسعار، ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما في ذلك عنصر العمل.[3]

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص:148-149

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 20

[3] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 39

تذهب النظرية الكلاسيكية إلى القول أن حالة البطالة في أسواق العمل، أي ابتعاد الاقتصاد عن حالة العمالة الكاملة، تمثل حالة مؤقتة سرعان ما تزول بفعل قوى التكيف التلقائي، التي ستدفع تلك الأسواق إلى التوازن من جديد عند مستوى العمالة الكاملة، ويستند الكلاسيك في رأيهم هذا إلى آلية بسيطة يقوم عليها التوازن مستقاة من أسلوب التحليل الجزئي" لألفريد مارشال" وفي هذا الصدد يخبرنا "مارشال" بأنه عندما يفيض الإنتاج أو العرض، عن حاجة الطلب في أي سوق من الأسواق، فان قوى المنافسة في تلك الأسواق ستفرض ضغوطا تنازلية على الأسعار بالمقدار اللازم والكافي لزوال هذا الفائض.

على الرغم من سلامة هذا المنطق القائم على التحليل الجزئي للأسواق وانطباقه على الأوضاع بالنسبة إلى سلع فردية، إلا أن أصحاب المدرسة الكلاسيكية قد عمدوا إلى نقل هذا الأسلوب الجزئي في التكيف لاستخدامه على صعيد التحليل الكلي [1]

خلاصة القول أن الكلاسيكيين توصلوا إلى أن حل مشكلة البطالة يتمثل في ترك الأجور تنخفض، و بالتالي يعود التوازن إلى العرض و الطلب، وعليه فاستمرار البطالة في هذه الحالة يعود إلى عناد العمال ورفضهم الحصول على أجور منخفضة.

الفرع الثاني: البطالة في التحليل الكينزي[2]

إن أغلبية الأسس التي بنى عليها كينز أفكاره تنطلق من انتقاداته لتلك الفرضيات التي وضعتها المدرسة الكلاسيكية ،حيث انطلق التحليل الكينزي من واقع الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم الرأسمالي في الفترة الممتدة بين سنة 1929-1933 بعد الرواج الاقتصادي الذي عاشها لفكر الاقتصادي الرأسمالي قبل هذه الفترة وهي حالة التوازن الاقتصادي العام التي عرفت بحالة التوظيف التام ،أما أفكار كينز فانصبت أساسا في معالجة أزمة البطالة و الكساد التي عاشها العالم ، و التي حاول إعطاء حلولا موضوعية للأزمة عن طريق سياسات اقتصادية فعالة لا تتماشى و المنطق الذي كان سائدا في الفكر الكلاسيكي الذي اعتمد مبدأ قانون المنافذ لساي ،غير أن كينز يرفض فكرة أن الاقتصاد يشتغل في حالة من التوازن و المتناسبة مع حالة التشغيل الكامل ،بل يذهب إلى أن الاقتصاد قد يكون في حالة توازن و لكن وفق ثلاث إمكانيات:

1) التوازن الناقص:

و هو التوازن الذي يتحقق عن مستويات أدنى من مستويات التشغيل الكامل و أن البطالة التي تصيب اليد العاملة هي بطالة إجبارية و ليست بطالة اختيارية كما يعتقد الكلاسيك ،و أن وضعية التوازن هذه تعد بالنسبة لكينز هي الوضعية الطبيعية للاقتصاد.

---

[1] أسامة بشير الدباغ" **البطالة والتضخم، المقومات النظرية ومناهج السياسات الاقتصادية**" الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007 ص 160

[2] بن فايزة نوال " **إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة :1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل« ANEM»**" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009 ، ص 17.

2) التوازن المثالي:

و هو التوزان الذي يتحقق و الاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل التام و هذه الوضعية تعد بالنسبة للكلاسيك الوضعية الطبيعية ،أما بالنسبة لكينز فتعد حالة مؤقتة لا تلبث الأوضاع أن ترجع إلى حالتها الطبيعية و المتمثلة في حالة التشغيل غير التام.

3) التوزان الزائد:

و هو التوازن الذي يمكن أن يقع في مستويات تتعدى مستوى التشغيل الكامل و تعد هذه الحالة بالنسبة لكينز حالة مؤقتة.

لقد أوضح كينز أن العمالة الكاملة لا تحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل وهو ناتج العمالة الكاملة، أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل تظهر هناك فجوة انكماشية و بالتالي بطالة إجبارية، و الفجوة الانكماشية تقاس بالفرق بين طلب العمالة الكاملة و الطلب الفعلي للمجتمع.[1]

الفرع الثالث: البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

أولا: منحنى فيليبس و العلاقة بين البطالة و التضخم

يتناول منحنى فيليبس أثر التغيرات في الدورة الاقتصادية وما يتبعه من تقلبات في مستوى الإنتاج الحقيقي و مستوى الاستخدام، واعتمدت أول دراسة قام بها فيليبس على إحصائيات تبين العلاقة بين حجم البطالة و معدل التضخم نشرت عام 1958 ، و تضمنت دراسة فيليبس العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية و النسبة المؤوية لمعدل البطالة السنوي، واستخلص فيليبس من دراسته هذه أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا بشكل غير خطي، مع النسبة المئوية لمعدل البطالة.[2]

و يمكن الانتقال من العلاقة بين معدل التغير في الأجور النقدية ومعدل البطالة إلى العلاقة بين معدل التغير في مستوى السعر وحجم التضخم، من خلال التغيرات طويلة الأمد في إنتاجية العمل فإذا كانت الزيادة في معدل الأجر النقدي مساوية إلى الزيادة في معدل إنتاجية العمل، ففي هذه الحالة لا يتغير معدل تكلفة العمل لإنتاج السلع. ومن ثم إذا تحددت أسعار السلع بتكاليف إنتاجها إلى حد ما ، ففي هذه الحالة لا تتغير الأسعار، طالما أن معدل التغير في الأجور النقدية يساوي معدل التغير في إنتاجية العمل. [3]

صيغ هذا المنحنى كعلاقة عكسية بين معدل تغير الأجور و بين البطالة، أو كما أصبح يعرف بعدها كعلاقة بين التضخم و البطالة، ويمكن صياغة معادلة التضخم من نوع فيليبس كالتالي:[4]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية "**النظرية الاقتصادية الكلية**" الدار الجامعية للكتب ، الإسكندرية ،1997 ، ص 303

[2] ضياء مجيد الموسوي" **النظرية الاقتصادية ، التحليل الكلي**" ديوان المطبوعات الجامعة ، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2009، ص 351

[3] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 351

[4] بسام الحجار" **الاقتصاد النقدي و المصرفي**" دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006 ، ص: 283-284

$$\pi = \frac{\Delta P}{\Delta} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{GAPRATIO} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

P:المستوى العام للأسعار ،π: معدل التضخم، α_0, α_1 : معاملات.

$GAPRATIO$: متغير يقيس التباطئ في الاقتصاد باعتباره الفجوة أو الفرق بين القيمة الاتجاهية و القيمة الفعلية لنسبة إجمالي الناتج المحليGDPR كنسبة للأولى

أما منحنى فيليبس المكبر بفعل التوقعات فيعبر عنه بوحدة العمالة و ليس الناتج، و يمكن صياغة معادلة للتضخم من نوع منحنى فيليبس المكبر بفعل التوقعات كالتالي:

$$\pi = \pi^e - \epsilon(U - U^*) \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث: π: معدل نمو التضخم، π^e: معدل التضخم المتوقع.

بهذه الصيغة يبين منحنى فيليبس أن معدل التضخم يتجه إلى الانخفاض بالمقارنة مع المرحلة السابقة إذا زاد معدل البطالة الواقعية عن المستوى الطبيعي لها (U^*)

و لتوضيح هذه العلاقة يمكن الاستعانة بالشكل التالي :[1]

الشكل(2-4) : منحنى فيليبس

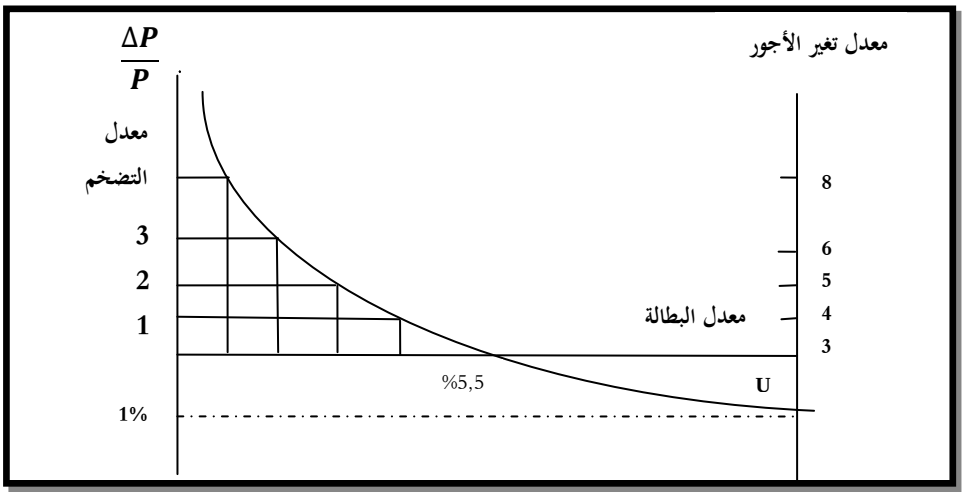

المصدر: دادن عبد الغني، بن طجين مُحَّد عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره ،ص 187

يشير منحنى فيلبس الى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم ،حيث انه إذا كان معدل البطالة يساوي 5,5%من قوة العمل و كانت الأجور النقدية تزيد 3% سنويًا ،وكذلك تزيد إنتاجية عنصر العمل بنسبة3% ،فإن معدل التضخم الذي يسود في هذه السنة سيكون مساوي لصفر .فإذا قرر صانعوا السياسة الاقتصادية عل سبيل المثال تخفيض معدل البطالة إلى 2% فإن معدل التضخم سيرتفع إلى 3% سنويا ، و ستكون

[1] دادن عبد الغني، بن طجين مُحَّد عبد الرحمان "**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008** " مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد العاشر،2012، ص 177

الزيادة في الأجور النقدية بمعدل 6% و كأن الاقتصاد في هذه الحالة قد قايض خفضًا في معدل البطالة مقداره 3,5% مقابل زيادة في معدل التضخم بمقدار 3% سنويًا.

خلاصة:

بعد تطرقنا في هذا الفصل إلى كل من ظاهرتي التضخم و البطالة تم التوصل إلى مجموعة من الأفكار و المفاهيم تجلت في ما يلي:

هناك فرق بين ارتفاع الأسعار و التضخم، حيث يعرف هذا الأخير بأنه ظاهرة سعرية تتجلى خصائصها في الارتفاع المستمر و المتواصل للمستوى العام للأسعار، وقد تم تصنيف ظاهرة التضخم حسب مجموعة من المعايير منها حسب نشأته و قوته ... و لعل أهم أسباب التضخم تتمثل في زيادة الطلب على السلع و الخدمات في ظل عدم مرونة العرض، و ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية و المستوردة.

يؤدي التضخم إلى اختلالات هيكلية في الاقتصاد كتأثيره على طريقة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ، وكما يؤثر سلبا على الاستثمارات ما يؤدي إلى تدني الاقتصاد القومي كما يؤثر على النمو الاقتصادي حيث يؤدي إلى تزايد الفجوة الاقتصادية بين معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية و الاسمية, يجعلها بالتالي مؤشرا غير دقيق لمدى ما يضيفه الاقتصاد من سلع وخدمات عبر الزمن.

نظرا للآثار التي تنجم عن ظاهرة التضخم، تسعى مختلف الدول سواءا المتقدمة أو المتخلفة إلى إتباع سياسات اقتصادية للحد منه ، تتجلى في السياسة المالية و النقدية بمختلف وسائلها و أدواتها.

اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيره حيث تفترض النظرية الكلاسيكية أن التضخم هو نتيجة الزيادة في كمية النقود مع افتراض ثبات الإنتاج الحقيقي و سرعة دوران النقود، أما الكينزيين فقد رفضوا فكرة العلاقة بين التغير في كمية النقود و التغير في المستوى العام للأسعار, وقد أكد على سرعة التداول الدخلية(VY), إذ يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى و إن لم يرتفع عرض النقود.

و من خلال دراستنا لظاهرة البطالة تبين لنا عدم الاتفاق و الجدل المستمر بين الاقتصاديين فيما يخص التحاليل المختلفة لها، حيث تختلف مفاهيم و طرق قياس هذه الظاهرة باختلاف النظريات الاقتصادية، فالكلاسيك و النيوكلاسيك يتفقون بأن سوق العمل في حالة توازن دائم و لا يعترفون إلا بوجود البطالة الاختيارية، أما النظرية الكينزية فقد أقرت بوجود البطالة الإجبارية الناتجة عن نقص الطلب الفعال، أما من خلال التطرق إلى منحنى فيليبس تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

نلاحظ مما سبق أن تفسير التضخم و البطالة يختلف باختلاف هيكل الاقتصاديات، و الفترات الزمنية التي تمر بها الدول، مما يتطلب منا دراسة واقع هاتين الظاهرتين في الجزائر و هو ما سنتطرق إليه في فصل لاحق.

الفصل الثالث:

واقع التضخم و البطالة في الجزائر و أثرهما على تحقيق النمو الاقتصادي.

تمهيد:

لقد عانت الجزائر نتيجة السياسات الداخلية و التغيرات العالمية من ضغوطات كبيرة منذ نهاية التسعينات متمثلة في مجموعة من الاختلالات الداخلية كالمديونية و خارجية تدهور أسعار المواد الأولية ، و بغية معالجة هذه المشاكل برزت الحاجة الماسة إلى برامج (سياسات)تصحيحية ،لكن لم يسلم تطبيق هذه الإصلاحات من الآثار السلبية.

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي تعرضت لضائقة مالية خطيرة على مستوى العملة الصعبة و أضحت غير قادرة على سداد التزاماته اتجاه دول العالم الخارجي و غير قادرة على توفير حاجات المواطنين في الداخل مما دفع بالسلطات العمومية إلى اعتماد إصلاحات اقتصادية على مرحلتين. إصلاحات تمت ضمن برنامج اتفاق مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التنمية التي اشترطت تحرير الاقتصاد و تطبيق نظام اقتصاد السوق ،أما المرحلة الثانية فقد قامت في إطار ما يسمى بالإصلاحات الذاتية دون إبرام اتفاقيات مع مؤسسات النقد الدولية، باشرت بها الجزائر بداية من سنة 2000.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى واقع كل من التضخم و البطالة في الجزائر وكذا بعض الإصلاحات الاقتصادية للحد منها و أثرها على تحقيق النمو الاقتصادي و ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر و آليات علاجه

المبحث الثالث:برنامج الاستقرار الاقتصادي و آثاره على النمو الاقتصادي

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

يتم في هذا المبحث تحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري، فهي تعتبر من أهم المشاكل التي قد تواجه أي اقتصاد ، وبما أن الاقتصاد الجزائري يتخبط في العديد من المشاكل فإن مشكلة البطالة تعتبر هاجسا كبيرا أمام الحكومة و المواطنين على حد سواء، لذلك سنحاول فيما يلي بحث مختلف جوانب البطالة في الجزائر.

المطلب الأول:تحليل سوق العمل في الجزائر

سوق العمل في الجزائر مثل أي سوق يقصد به الآليات التي تؤدي إلى تلاقي بين قوى العرض و الطلب و هم الطالبون للعمل من العمال، وأصحاب الأعمال و يتم بواسطة هذه الآليات تحديد الأجور و عدد ساعات العمل وغيرها من ظروف العمل، و إن توازن أو اختلال سوق العمل يظهر من خلال توازن أو اختلال قوى العرض و الطلب، فعندما تزيد قوى العرض عن قوى الطلب يظهر اختلال سوق العمل في صورة بطالة.[1]

الفرع الأول: هيكل سوق العمل في الجزائر:

ينقسم سوق العمل الجزائري إلى سوقين رئيسيين هما سوق العمل الرسمي و سوق العمل الغير رسمي، وكل منها ينقسم إلى أسواق فرعية، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل(3-1): هيكل سوق العمل في الجزائر.

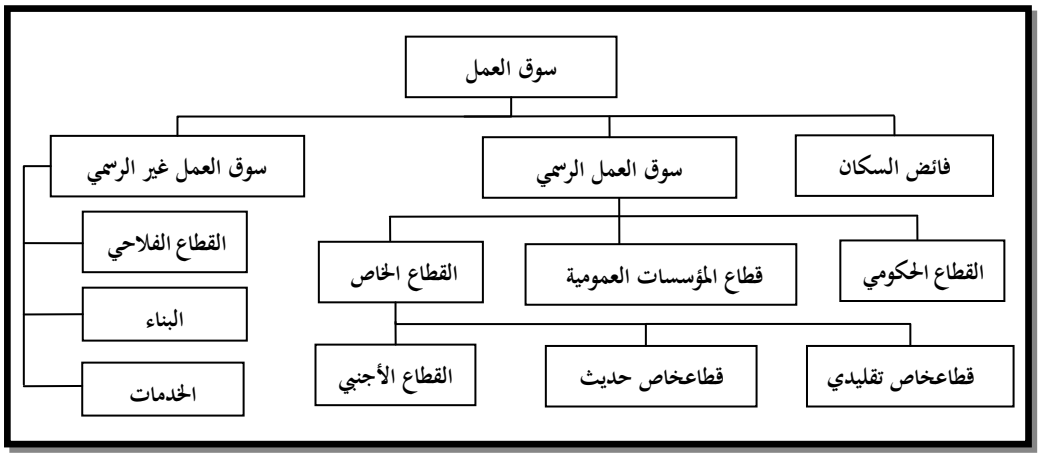

المصدر: مدني بن شهرة " **الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**" مرجع سبق ذكره ، ص 197

1) سوق العمل الرسمي:

هو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة و يخضع لمجموعة من القوانين الملزم لأطراف التعاقد و من بينها:

1-1 القطاع الحكومي: هم الذين يعملون في القطاع الحكومي و الشركات الكبيرة العامة في ضوء أوضاع لائحة تقاعدية توفر قدرا كبيرا من الاستقرار في العمل و ثبات الدخل، كما تفتح فرص زيادة التأهيل و من ثم الترقية و تتميز هذه المجموعة بتمتعها بنظام التأمين الاجتماعي و العمل النقابي،يمثل هذا القطاع أهم أسواق العمل في

[1] مدني بن شهرة " **الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**"دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، 2009، ص 186.

الجزائر من حيث إتاحة فرص العمل و العمل على إنشائها و قد كرست التشريعات منذ 1990 مبادئ و مرونة التشغيل وذلك للحفاظ علية و تتعلق هذه القوانين فيما يلي:

- الوقاية وحل نزاعات العمل الجماعية و ممارسة حق الإضراب.
- المراقبة و التحكم من طرف السلطات العمومية.
- حقوق و واجبات العامل و الحماية الاجتماعية.
- النقابات و الدفاع عن العمال.
- الحفاظ على التشغيل و حماية المؤجرين للمؤسسات المهيكلة.
- آلية التقاعد المسبق. و التأمين عن البطالة.

يتمتع العمال التابعين للقطاع الحكومي باستقرار الوظائف و بالحد الأدنى للأجور طبقا للقانون الأساسي للعامل وحتى و إن كانت أجور هذا القطاع تتسم بالانخفاض مقارنة بالقطاعات الأخرى.

2-1 قطاع المؤسسات العمومية: لعبت المؤسسة الاقتصادية العمومية دورا كبيرا في استيعاب اليد العاملة بجانب القطاع الحكومي، لكن الهيكلة وإعادة الهيكلة جعلها تستغني تدريجيا عن التوظيف خاصة عند تطبيق مبدأ تنفيذ برامج الخوصصة بالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية، وقد تغير دور القطاع العام من قطاع لاستيعاب اليد العاملة إلى أهم مصدر من مصادر إفراز البطالة في الجزائر.

3-1 القطاع الخاص: يتمثل في فئة العاملين لحسابهم الخاص، و تعتبر هذه الفئة الكتلة الرئيسية من مجمل العمالة في المجتمع، و يشارك القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية للجزائر وفقا للسياسة الاقتصادية الدولية، انحصر دوره عند تطبيق سياسة الاقتصاد الموجه في بعض الأعمال البسيطة و لم يسهم في التنمية الاقتصادية للجزائر، واستمر هذا الوضع إلى غاية تطبيق سياسة التفتح الاقتصادي، يتميز هذا القطاع بعدم الاستقرار الوظيفي للتهرب من الضمانات المتعلقة بالوظيفة و يتميز بثلاث أنواع من الأسواق:

- **سوق القطاع الخاص التقليدي:** و تمثله المشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار لسنة 1993 و يستخدم تكنولوجيا بسيطة، وبه عدد العمال 4 أشخاص و به رأس مال منخفض.
- **سوق القطاع الخاص الحديث:** يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال، متوسط عدد العمال به 15-20 عامل و يتمتع بإعفاءات ضريبية و جمركية عديدة وتسري عليه التشريعات الخاصة بقانون العمل.
- **القطاع الأجنبي:** يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال و هو يشمل فروع الشركات الدولية المتعاقدة مع الجزائر ويستوعب يد عاملة متميزة و ذات خبرة طويلة و مؤهلات كبيرة، ينشط في ميدان المحروقات، ويخص العاملين بالأجور العالية و مستويات عالية من التدريب و التكوين.

2) سوق العمل الغير رسمي:[1]

هو سوق تزداد فيه حركية العمل بحيث لا يضبطه أي تشريع أو تنظيم قانوني و يحدده مستوى البطالة في سوق العمل الرسمي، و نمو العمل في هذا القطاع تحدده أيضا الدورة الاقتصادية حيث يتسع عند اتجاه الدورة نحو الهبوط والعكس صحيح، يتميز بالافتقار إلى الحماية الاجتماعية نظرا للقيود التي تحكم نظام التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى مرونته و الدخول فيه بسهولة.

اتسع بشكل واضح على المستوى العام خلال الثمانينات و التسعينات نتيجة مجموعة من العوامل، و قد مس هذا العمل حتى الدول الصناعية، و ظهر نتيجة سياسة الدولة المنتهجة سواء السياسة الاستثمارية و تحرير التجارة و تشجيع الصادرات للمؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة و هو ما يؤدي إلى تقليص كثافة العمل لديها ومنها زيادة حدة البطالة. و يتسم هذا السوق بصغر حجم الوحدات مقاسا بعدد المشتغلين فيه و بقيمة رأس المال المستثمر. كما تميزه دخول منخفضة و فرص عمل ذات نوعية متدنية و شروط وظروف عمل سيئة و القيمة المضافة التي تولدها ضعيفة.

الفرع الثاني: خصائص سوق العمل في الجزائر:

تتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية:[2]

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلي في مجال التشغيل.
- عدم تواجد شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل
- انعدام المرونة في المحيط الإداري و المالي و الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كبيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور مما يؤدي إلى إضعاف روح المبادرة المقاولاتية، لا سيما لدى الشباب، ما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بالبطالة الفكرية.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات.

[1] مدني بن شهرة " **الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**" مرجع سبق ذكره، ص ص 201 202

[2] سميرة العابد، زهية عباز" **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات**" مجلة الباحث ، جامعة باتنة ، الجزائر، عدد 11/ 2012 ص ص 77 78

- العامل الجغرافي فضعف الحركية الجغرافية و المهنية لليد العاملة نتج عنه عدم تلبية بعض عروض العمل، لا سيما في المناطق المحرومة في الجنوب و الهضاب العليا.

الفرع الثالث: سوق العمل خلال فترة الإصلاحات (1970-2003)

أولا: الطلب على العمل

يمكن اعتبار الطلب على العمل دالة لثلاثة عوامل رئيسية هي :النمو السكاني ،زيادة مساهمة المرأة و فئة الشباب في سوق العمل و انتشار التعليم ،و فيما يلي تفصيل كل عامل على حدة:

يعتبر نمو و تزايد السكان عاملا مساعدا لزيادة الطلب على العمل ،ففي الجزائر نجد أن الفترة الممتدة من سنة 1970 حتى 1985 تميزت بمعدل نمو سكاني مرتفع قدر بحوالي % 2,9 و لكن هذه النسبة تراجعت منذ بداية الأزمة الاقتصادية للجزائر منذ سنة 1986 ، فوصل بذلك معدل النمو السكاني في عام 2010 إلى هذه الوتيرة المنخفضة في معدل النمو السكاني سوف تؤدي على المدى البعيد إلى تخفيف الضغط 1,47% على سوق العمل في الجزائر و تكون عاملا إيجابيا نحو توازن هذا السوق.

ويُعزى انخفاض معدّلات البطالة في الجزائر على مدى السنوات الثمانينيات، إلى تغيّر الاتجاهات الديموغرافية،حيث كان هناك تباطؤ في النمو السكاني تراجع معدّلات الخصوبة ،و مع ذلك، لا تزال معدلات البطالة لدى النساء و الشباب مرتفعة بالرغم من أن الجزائر حقّقت نجاحا ملموسا في الحدّ من معدّلات البطالة، فقد خُفِّضَت نسبة البطالة فيها بأكثر من النصف بين العامين 1986 و 2011، إلّا أنّ هذا التخفيض أتى على حساب جودة فرص العمل المتاحة.[1] كما ارتفعت نسبة الأنشطة التي تقوم بها النساء من% 1,8 في سنة 1966 إلى% 9,6في سنة 1998، أي بزيادة قدرها 5 مرات ،و كذلك ارتفعت مساهمة المرأة في العديد من القطاعات ويأتي في مقدمتها قطاع الخدمات، الذي وصلت نسبة مشاركة المرأة فيه بين عامي1990 و1997 بنسبة% 36 ، أما فيما يتعلق بفئة الشباب فهي الفئة التي تعرف معدلات بطالة مرتفعة مقارنة بالكبار، إذا أن حوالي% 70,1 من العاطلين عن العمل في سنة 2006 تقل أعمرهم عن30سنة.

يمثل الاستثمار في رأس المال البشري عاملا مهما في دعم النمو الاقتصادي للدول من خلال توفير أيدي عاملة مؤهلة تساهم في رفع مستويات الإنتاجية ،أما في الجزائر فإن أهم مساهمة لتوسع التعليم قد كانت في خفض نسبة الأمية و خاصة بين النساء ،حيث انخفضت من % 76 في سنة 1980 إلى % 44 في سنة 1999 ،الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على العمل عند فئة النساء[2].

[1] مولاي بوعلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 161

[2] شيبي عبد الرحيم ، شكوري مُحَمَّد" **سوق العمل بالجزائر و أثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة**"مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد الوطني للتخطيط بالكويت، المجلد 10، العدد 2 ،2008، ص 42.

ثانيا: عرض العمل

فيما يتعلق بجانب عرض العمل ،فإنه يمكن النظر إلى سوق العمل بالجزائر على أنه يتكون من قطاعيين :قطاع ريفي أو قروي يشمل جميع النشاطات الفلاحية و بعض الحرف التقليدية ، و قطاع حضري يشمل نوعين من الممارسات المهنية الرسمية و غير الرسمية و قد كان القطاع الريفي في عام 1977 يمتص حوالي 72,2% من مجمل اليد العاملة غير أن هذه النسبة انخفضت إلى حوالي 42 % في سنة 2003 نتيجة هجرة السكان من الأرياف إلى المدن و هو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في القطاعات الرسمية و بروز القطاع غير الرسمي الذي امتص حوالي% 36,5 من مجمل التوظيف خارج قطاع الزراعة في سنة 2002 و أيضا 39% من مجمل التوظيف في القطاع الحضري.[1]

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة و أسبابها في الجزائر

الفرع الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر

لا يمكن تحديد معدل البطالة بدقة بسبب اختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط ،حضري أو قروي ،حسب الجنس ذكر أو أنثى و السن ،و نوع التعليم و المستوى الدراسي لأنه ليس كل من لا يعمل عاطل عن العمل، فالطلبة ، المعاقين ، المسنين ، المتقاعدين و أصحاب العمل المؤقت لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل،و من أجل تتبع تطور معدلات البطالة في الجزائر تم رسم الشكل التالي:

الشكل (3-2): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)

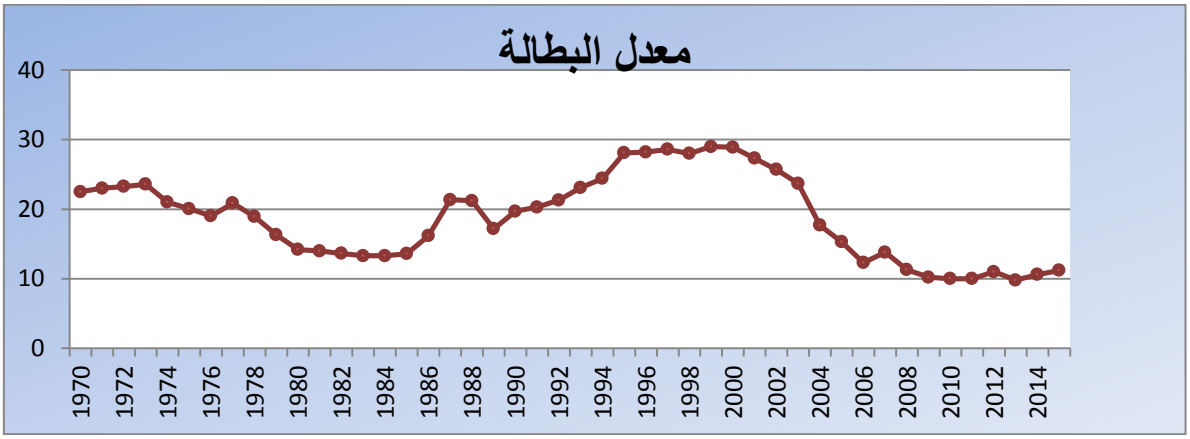

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (1) الملحق رقم(2)

تميزت بداية هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط و باستثمار المركبات الصناعية الكبرى ، وقد احتل التشغيل أهم اهتمام هذه المخططات ،التي كانت تحمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة.

استحوذت المشروعات الصناعية على% 51.95 من إجمالي الاستثمارات باعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات و توفير فرص العمل بالقدر الكافي ، و قد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1748000 في سنة 1967 إلى 2336000 سنة (1977 بمتوسط 53000 منصب خلال الفترة 1967-1977) ليصل العدد إلى3840000 سنة 1985

[1] شيبي عبد الرحيم ، شكوري محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 42

(بمتوسط 122000 منصب خلال الفترة 1978-1985) ليكون إجمالي المناصب المنجزة خلال الفترة حوالي مليوني منصب عمل، هذا ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% سنة 1967 إلى 22% سنة 1977 لتنتقل إلى % 9,7 سنة 1985.[1]

فابتداء من سنة 1985 سجل انخفاضًا عالميًا في أسعار النفط ،و تواصلت نزعة الانخفاض هذه حتى بلغت ذروتها سنة 1986 ،هذا الوضع الصعب انجر عنه انخفاض الصادرات من السلع و الخدمات بنسبة 35%من جهة و اللجوء إلى الاستدانة من جهة أخرى حيث عرفت المديونية مستويات لم تعرفها من قبل، انتقلت من 15944 سنة 1984 إلى 22906 سنة 1986 ثم إلى 28574 سنة1989.

انتقلت معدلات البطالة من % 12,6 سنة 1988 إلى % 20,3 سنة 1991 ،و % 23,1 في1993 و انتقلت من نسبة 24,4 % سنة 1994 لتصل إلى أكثر من % 28,6 سنة 1997 ،و قد قدر المعدل المتوسط للبطالة في هذه المرحلة بحوالي 2,3 مليون شخص ،مست % 80 من فئة الشباب اللذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و % 75 منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل ،و مست كذلك 80.000 من خريجي الجامعات سنة1996 و هذا من بين أكثر من 100.000 خريج جامعي كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أن أكثر من 360.000أجير فقدوا مناصب عملهم أو وجهوا إلى البطالة التقنية ما بين 1994 و 1998 وفي الفترة ما بين 1997و 2000 زاد عدد العاطلين عن العمل بـ 116.000 أي بمعدل زيادة سنوية قدرت ب 3,25 % ،و نجم عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة التي استقرت في حدود % 30 سنة2000[2]

انخفضت نسبة البطالة إلى% 10 سنة 2010 بعدما سجلت نسبة وصلت إلى % 28,9 سنة 2000،ويعود ذلك إلى انتعاش سوق العمل بالجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط و تحقق إيرادات مالية هامة ساهمت إلى حد كبير في تحسن مؤشرات التنمية حيث ازدادت الاستثمارات و المشاريع الاقتصادية خاصة في القطاعات التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة ،هذه المشاريع ساهمت في خلق فرص العمل ،و قد عرف عدد السكان النشطين في الجزائر تطورا في الفترة ما بين 2000 إلى 2009 نتيجة انتعاش سوق العمل في الجزائر ، ففي سنة 2000 بلغ عدد السكان النشطين 8.850 مليون نسمة ثم انتقل سنة 2009 إلى 10.544.000 مليون نسمة، مما تسبب في ارتفاع معدلات التشغيل من 70,5 %إلى% 89,8 و انخفاض معدلات البطالة من% 28,9 سنة 2000 إلى % 10,2سنة 2009 ،مع الإشارة إلى أن أغلب المناصب التي تم فتحها هي مناصب مؤقتة و ليست دائمة، حيث أنه خلال سنة 2009 قاربت المناصب المؤقتة المناصب المفتوحة، و يؤكد نفس الديوان أن البطالة تصيب الفئات الشابة من المجتمع، و استمرت معدلات البطالة في الانخفاض إلى أن بلغت % 9,8سنة 2013 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء ، لتعاود في الارتفاع من جديد سنتي 2014 و 2015.

[1] دادن عبد الغني ، بن طجين محمد عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره ص 180

[2] مولاي بوعلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 150.

الفرع الثاني: أسباب البطالة في الجزائر[1]

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى نقص التشغيل في اليد العاملة، فتعدد أبعاد تفشي البطالة له الأثر الكبير في ذلك، وتكمن الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في عنصرين أساسيين هما:

أولا: العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة

من أهم العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة الحكومة و لها الأثر الواضح على زيادة نسبة البطالة في الجزائر ما يلي:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر أولي لتمويل إيرادات الدولة، ما أدى إلى ارتباط إيراداتها من العملة الصعبة بشكل كبير بعائدات هذه الصادرات، التي تتميز بعدم استقرارية أسعارها ما من شأنه يؤدي إلى:
  - انكماش اقتصادي (خاصة في النصف الثاني من الثمانينات)
  - انخفاض النمو الاقتصادي، ظهور آثار انكماشية. و انخفاض مستويات الدخل و العمالة.
- النمو الديمغرافي خاصة و أن الزيادة السكانية في الجزائر لا تتناسب و الزيادة في عدد الوظائف المطروحة في سوق العمل.
- نقص مصادر التمويل لإنعاش و تمويل المشاريع الاقتصادية، وهذا راجع لضعف أداء الجهاز الإنتاجي و ضالة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات.
- أزمة المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر و التي تأزمت بعد سنة 1986 ما أدى إلى زيادة الضغوط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية و ما صاحبها من تسريح جزئي و جماعي للعمال نتيجة لهيكلة الاقتصاد الوطني.

ثانيا: العوامل الداخلة في نطاق سيطرة الحكومة

تتعلق مجمل هذه العوامل بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية، التوزيع السكاني وكذا ما تعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة، و عليه يمكن حصر هذه العوامل في ما يلي:

- عدم التوافق بين مخرجات التكوين و احتياجات الشغل، سواء كان التكوين جامعي أو مهني نظرا لضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- نقص في اليد العاملة المؤهلة و ضعف تطورها في الحرف، فبالرغم من توفر مناصب شغل ذات امتيازات عالية خاصة بالمؤسسات الأجنبية الناشطة في الجزائر إلا أنها تجد صعوبات في إيجاد أشخاص يتوفرون على الكفاءات المطلوبة.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري و المالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، إذ يواجه الشباب البطال صعوبات جمة في الحصول على قروض بنكية أو مساعدات مالية من طرف الدولة ما أدى بالشباب إلى ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المولد لمناصب الشغل و الذي من شأنه دفع عجلة التنمية.

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره ، ص 26

- الاختلالات الهيكلية والتي يمكن تصنيفها إلى نقص إنتاجية القطاع الصناعي و الزراعي، انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية، و عدم وجود تكامل بين التكوين و التشغيل.

و لعل من أهم أسباب البطالة حاليا في الجزائر هو ميل سياسة التشغيل التي تميل إلى الصيغة التقاعدية مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة، كما أن تباطئ نمو المشاريع الاقتصادية ضاعف من تكاليف انجازها ما أدى إلى إفلاس المؤسسات الاقتصادية القائمة بها و بالتالي تسريحها للعمال بشكل جزئي أو كلي.

المطلب الثالث:سياسات و أجهزة التشغيل للحد من البطالة في الجزائر

الفرع الأول: سياسات التشغيل في الجزائر

تتكون سياسة التشغيل من كلمتين السياسة و التي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية و التدابير التنظيمية،أما التشغيل فيعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر.

و يقصد بسياسة التشغيل :الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، و في إعداد و تكوين أفرادهم ،و في تنظيم العلاقات بين العمال و أرباب العمل،عن طريق التعليمات و القواعد و القوانين ،و تعكس سياسة التشغيل أيديولوجية النظام الاقتصادي و الاجتماعي القائم و نظرته للعمل و حق المواطن فيه.[1]

لقد مرّ الاقتصاد الجزائري بمرحلتين مهمتين خلال هذه الفترة ،بدأت المرحلة الأولى مطلع التسعينات حيث صاحبها ارتفاع كبير لمعدلات البطالة بسبب انخفاض سعر البترول ،و تليها المرحلة الثانية و التي عرفت انتهاج الحكومة سياسة تنموية توسعية من خلال برامج التعديل الهيكلي و برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أولا: برنامج التعديل الهيكلي

التعديل الهيكلي في محتواه الواسع يعني ضرورة تصحيح الاختلالات المالية و النقدية الخارجية و الداخلية، التي تسبب عموما مديونية خارجية عالية، أي عجز في ميزان المدفوعات الجارية، وفي ميزانية الدولة.

1) الإجراءات الموضوعية للجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي:

إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي نذكر منها:

1-1 إصلاح المنظومة المالية : وقد اتخذت الإجراءات التالية :

- إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار.
- توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة و خاصة على المنتجات البترولية سنة 1997 مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%.
- فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996

[1] مولاي بوعلام ، مرجع سبق ذكره، ص 163

- استبدال علاوة البطالة بنظام ذو منفعة حددت قيمتها ب1200 دج.
- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و إلغاء تعويضات تسريح العمال.

1-2 الإصلاح النقدي و المالي: ارتكز برنامج التعديل في هذا الجانب على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة أي تكاليف النقود الإضافة إلى تنظيم القطاع المالي.[1]

1-3 تحرير الأسعار: إن ارتفاع أسعار السلع و الخدمات بما يفوق الزيادة في القوة الشرائية للأفراد يزيد من انكماش الطلب الكلي محليا، و من ثم يحد من التوسع في كل من الاستثمارات الجديدة و الاستثمارات القائمة.

إن عملية تحرير الأسعار التي كانت تهدف إلى إزالة الموانع التي تحول بين توازي الأسعار في الداخل و الخارج بحيث تصبح الأسعار الداخلية دالة الأسعار الدولية و أن سياسة تحرير الأسعار مست بالدرجة الأولى القطاع الفلاحي ثم بقية القطاعات الأخرى.[2]

2) آثار سياسة التعديل الهيكلي على التشغيل:[3]

إن مهام التعديل الهيكلي هي تصليح الاختلالات الاقتصادية المختلفة من أجل النهوض بسياسة التنمية الاقتصادية و الإنعاش الاقتصادي ،و إذا كان تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لمدة 4 سنوات في الجزائر فإنه قد أعطى سياسة اقتصادية جيدة و لكنه لم يعطي سياسة تنموية دائمة، حتى لا نذهب بعيدا عن موضوع بحثنا ،سوف نركز على أهم الآثار التي تركها البرنامج في ميدان التشغيل و نذكر منها:

- حل أكثر من 1000 مؤسسة عمومية و تسريح أكثر من 500000 عامل بالإضافة إلى التسريح الإداري بعدد 50700 عامل.
- إن نسبة العمال المسرحين تمثل حوالي 8,8% من عدد السكان المشغلين 5625000 مشتغل حسب إحصائيات 2000.

مما يوضح أن إعادة هيكلة المؤسسات أثرت على الشغل ،و أن قطاع البناء والأشغال العمومية كانت له حصة الأسد حيث قدرت نسبة التسريح بـ 60,2% بالإضافة إلى قطاع الخدمات ب 20,7% ارتباطا بما ورد سابقا و نتيجة للمشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الوطني و انكماش النشاط الاقتصادي ،قد ظهرت الحاجة إلى إتباع سياسة فاعلة للتشغيل من خلال عملية الخوصصة التي تهدف إلى خلق فرص عمل مناسبة مادام القطاع العام غير مهيأ بشكل فاعل لمثل هذه الوظيفة .هذا بالإضافة إلى إطلاق برامج تنموية في مطلع الألفية الثالثة.

---

[1] شلالي فارس" **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009**" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2005 ، ص 92

[2] مدني بن شهرة " **الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**" مرجع سبق ذكره ، ص 224

[3] شلالي فارس، مرجع سبق ذكره ، ص 93

ثانيا: سياسة الإنعاش(2001-2004)

لقد شهدت بداية سنة 2001 صياغة برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي الذي غطى الفترة(2001-2004)، و خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كثر الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما اضطر السلطات إلى رفع الكتلة الأجرية.[1]

عرفت سنة 2002 تنفيذ جزء كبير من برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك 380 مليار دينار من الغلاف المالي المقدر بـ 525 مليار دينار ، وقد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يلي:

الجدول(3-1): تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري)	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	47	95,8
الفلاحة و الصيد البحري	65	38,12
التنمية المحلية	113	52,21
الأشغال الكبرى	210	0,4
الموارد البشرية	90	14,17
الإجمالي	525	100

المصدر:وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 230

من خلال الجدول نلاحظ أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي ترتكز على التنمية المحلية و الأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دينار كما تم تخصيص ما نسبته 95,8% لدعم الإصلاحات الاقتصادية، و من خلال هذا البرنامج فقد تم إنشاء 728,500 منصب شغل ، منها 477,500 منصب دائم و 271,000 منصب مؤقت.[2]

1) الأهداف المتوخاة من سياسة الإنعاش:[3]

- معالجة أشكال العوز و الفقر و التهميش و الإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع ، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لا سيما في مجالي البناء و الأشغال العمومية و السكن.
- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الاقتصادية ، من خلال:

[1] وليد عبد الحميد عايب " **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**" مكتبة حسن العصرية لطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، 2010 ، ص 229

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 230

[3] عبد الرحمان تومي " **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق**" دار الخلدونية للنشر و التوزيع، القبة ، الجزائر ، طبعة 2011 ، ص ص: 217-216

- الإسراع في وتيرة إنتاج كبرى التحولات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في إطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا.
- الشروع في انجاز حظيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله، كخطوة أولى نحو إرساء إستراتيجية للبحث و التنمية في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.
- مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية، سواء كان ذلك من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرنة.
- العمل على تنفيذ البرامج المتعلقة بالبيئة و تهيئة الأراضي المخصصة لبناء بوغزول الجديدة، لتوفير شروط التنمية المستدامة، و الشروع في تحقيق خيار الهضاب العليا.
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، و تشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.
- العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكانية سواء كانت ريفية أو حضرية بشبكة توزيع الغاز.
- إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع، و استعادة التلاحم الاجتماعي.

2) أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على معدلات البطالة:

شهدت معدلات البطالة تراجعا ملحوظا خلال فترة الإنعاش الاقتصادي حيث انتقلت من حدود 27,3% سنة 2001 إلى ما يقارب% 10، إن تفسير أثر برنامج الإنعاش يتطلب النظر في توزيع العمالة على مختلف القطاعات و ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول(3-2): توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية للفترة(2001-2004)

البيان	قطاع الفلاحة		قطاع الصناعة		قطاع البناء و الأشغال العمومية		قطاع الخدمات		قطاع البناء و الأشغال العمومية		قطاع الصناعة		قطاع الفلاحة		قطاع الخدمات	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة
2001	1328	25,54	503	9,67	2565	49,34	803	15,45	2565	49,34	803	15,45	503	9,67	1328	25,54
2002	1438	26,33	504	9,23	2660	48,7	860	15,75	2660	48,7	860	15,75	504	9,23	1438	26,33
2003	1565	27,26	510	8,88	2759	48,06	907	15,8	2759	48,06	907	15,8	510	8,88	1565	27,26
2004	1617	27,06	523	8,75	2859	47,84	977	16,35	2859	47,84	977	16,35	523	8,75	1617	27,06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر 2005.

من خلال الجدول نلاحظ أن انخفاض معدلات البطالة ساهم فيه إلى حد كبير قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات ،هذه القطاعات التي استفادت بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث ساهمت المشاريع و العمليات المدرجة ضمن البرامج الإنفاقية الموسعة في رفع عدد العمال لقطاع البناء و الأشغال العمومية من

803 مليون عامل بداية 2001 إلى ما يقارب 977 مليون عامل سنة 2004 ،في حين ارتفع حجم العمالة في قطاع الخدمات من 2565 مليون عامل إلى2859 مليون عامل مطلع2004.[1]

الفرع الثاني : الأجهزة المكلفة بالتشغيل في الجزائر

هي مجموعة من البرامج أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق العمل، من خلال نشاط منظم للشخص البطالة يكسبه وضعا اجتماعيا و ماليا تحت مظلة الأجهزة و البرامج التالية:[2]

1) **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A.N.S.E.J):** هي مؤسسة مالية جديدة للتشغيل في الجزائر استحدثت لتشغيل الشباب العاطلين عن العمل سنة 1977، ومنه للتقليل من معدلات البطالة في الجزائر، حيث يغطى هذا الجهاز نوعين من الأنشطة وهما: المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة و التكوين لدعم إنشاء النشاطات.

2) **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (C.N.A.C):** تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 94 وذلك سنة 1994، حيث يخص هذا الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية ، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليص من عدد العمال أو حل المؤسسات، و المعنيون بالاستفادة تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة ، و يكمن دور هياكل الصندوق للتأمين عن البطالة من أجل المحافظة على الشغل و حماية الأجراء.

3) **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M):** أنشأت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية 1 ديسمبر 2003، حيث يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدولة لحل مشكل البطالة فهو بذلك موجه لفئة البطالة، أو أولائك الذين يمارسون عملا مؤقت أو غير مضمون، و لكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه ، مما يسمح ببحث و تطوير نشاط منتج للسلع و الخدمات. و لقد كان الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999 و يتراوح القرض المصغر بين 50,000دج و 350,000دج و هو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهر.

4) **البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A)** : وهو برنامج فلاحي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي إضافة إلى توفير فرص التشغيل.

5) برنامج عقود ما قبل التشغيل (C.P.E) : و هو برنامج تم اطلاقه سنة 1998 موجه لفئة الجامعيين و الحاصلين على الشهادات الجامعية (C.P.E).

---

[1] ميهوب المسعود" **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990–2015** " أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر ، 2016 ص 173.

[2] بوزار صفية" **فعالية و انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990–2014)** " مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر ، ديسمبر 2014، ص ص 560-561

6) **الشغل المأجور بمبادرة محلية أي تشغيل الشباب (E.S.I.L)**: و هو برنامج تم إطلاقه سنة 1990 للتقليل من حدة البطالة التي كانت تعرفها الجزائر أثناء التحول إلى اقتصاد السوق.

7) **الشبكة الاجتماعية (I.A.I.G)**:و هي عبارة عن آلية استحدثتها الحكومة الجزائرية سنة 2001 في إطار التقليل من البطالة و توفير الشغل من جهة و تحقيق المنفعة العامة من جهة أخرى.

8) **برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO)**: و هو عبارة عن مشروع أو برنامج استحدثته الحكومة الجزائرية سنة 1997 بدعم من البنك العالمي في إطار دعم الشبكة الاجتماعية و ذلك لتحقيق فرص التشغيل و القضاء على البطالة و تحسين المستوى المعيشي.

9) **مشروع الجزائر البيضاء**: هو مشروع يهدف إلى تغيير وجهة الجزائر السياحية و ذلك انطلاقا من توظيف جزء كبير من اليد العاملة و هذا من شأنه التخفيف من البطالة في الجزائر.

10) **مشاريع صندوق الزكاة**: و هو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، بدا نشاطه سنة 2003، حيث يعمل على جمع أموال الزكاة و توزيعها على مستحقيها، و هو مشروع أساسي ذو بعد إسلامي يعتمد هذا المشروع أساسا على مورد واحد و هو الزكاة.

11) **المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات**: و هو مشروع رئاسي يضم 100 محل في كل بلدية يهدف إلى تشغيل الشباب و القضاء على البطالة من جهة و رفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى.

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر و آليات علاجه

يعتبر التضخم من أكبر المشكلات التي تعاني منها الدول النامية لما له من آثار اقتصادية واجتماعية و سياسية، ونخص بالذكر الجزائر خاصة في وقتنا هذا، حيث استدعت الضرورة التركيز على السياسة النقدية التي تعتبر جد مهمة في القضاء على هذه الظاهرة، و بالتالي تسعى قدر الإمكان إلى التخفيض في معدلات التضخم و التقليص من الفجوة التضخمية، و بما أنه لا يمكن للبنك المركزي تطبيق السياسة النقدية في الجزائر بمعزل عن باقي مكونات الجهاز المصرفي، ارتأيت أن أقدم كيفية السياسة النقدية في الجزائر و محاولاتها لمعالجة التضخم.

المطلب الأول:نظرة عامة حول التضخم في الجزائر

الفرع الأول: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1970-2016)

بعد الاستقلال مباشرة تبنت الجزائر المنهج الاشتراكي للتنمية و الذي يرتكز على التخطيط المركزي، وقد تميز بإنشاء مؤسسات عمومية كبيرة في أغلب القطاعات الاقتصادية، وتم تحديد الأسعار مسبقا و ذلك عن طريق نظام ضبط و نظام استغلال الموارد المحددة سابقا و الذي أبقى اصطناعيا التضخم في مستوى معقول مما سمح باستقرار القدرة الشرائية للمجتمع.[1]

يوضح الشكل التالي تطور معدلات التضخم خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2015

الشكل(3-3) : تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1970-2015)

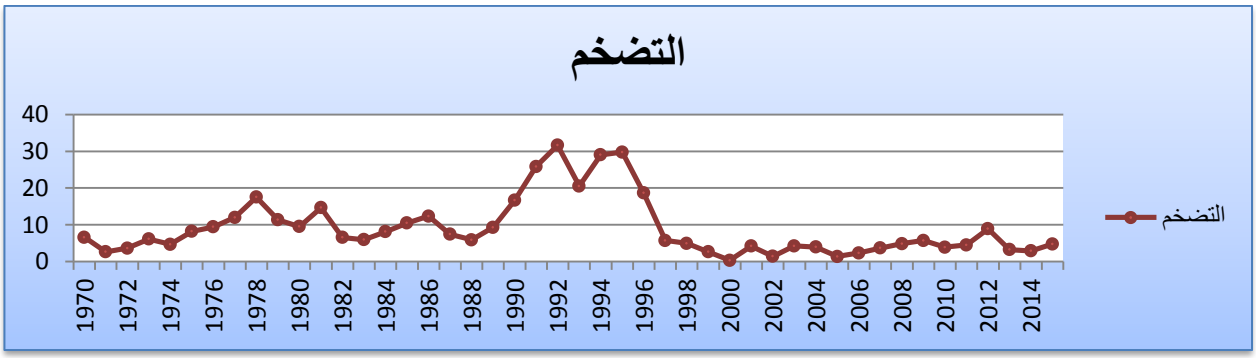

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2) الملحق رقم(2)

لقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع نهاية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا، ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري كما أن العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عنه ضغوط تضخمية داخلية وشهدت معدلات التضخم ارتفاعا حيث انتقلت من2,62% سنة 1971م إلى9,43%سنة 1976م و إلى17,52% سنة 1978.

[1] مراد عبد القادر " **دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003** " مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2011، ص 64.

ومن خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن معدل التضخم قد بلغ مستويات عليا أقصاه كان خلال سنة 1992 ،حيث بلغ أكثر من 30%،و يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحرير الأسعار من جهة، و إلى تطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي مع الجزائر من جهة أخرى. ما لحناه أيضا من خلال الشكل أعلاه هو أن معدل التضخم لم يسجل أي قيمة سالبة، مما يدل على أن المستوى العام الأسعار لم تسجل أي انخفاض في أي سنة مقارنة بالسنة التي قبلها.[1]

المرحلة الأولى 1990-1994 تم خلال هذه الفترة تنفيذ ثلاث برامج للاستقرار و التثبيت الاقتصادي، وشهدت ارتفاعا في معدلات التضخم حيث انتقلت من% 8,18 سنة 1990م إلى% 31 سنة 1992م و إلى% 29 سنة 1994م، حيث بلغ متوسط الزيادة خلال هذه الفترة % 25 والسبب في ذلك يعود إلى أن برامج الاستقرار المطبقة انطوت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي و إجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن % 60، و التحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع و الخدمات وأسعار الفائدة، و بالتالي النتيجة المنطقية لهذه السياسة هي ارتفاع معدلات التضخم.

المرحلة الثانية و هي مرحلة الإصلاح الهيكلي الممتدة من 1995م إلى غاية سنة 1998 م حيث انخفض خلالها معدل التضخم من % 29 سنة 1994 إلى %3سنة 2000 أي بمتوسط قدره 38,1% ، حيث أن برنامج الإصلاح الهيكلي بدأ يعطي ثماره فيما يتعلق بتخفيض معدلات التضخم حيث أن الهدف الأساسي لبرنامج صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم مع السماح بارتفاع معدلات البطالة.

المرحلة الثالثة هي مرحلة برامج الإنعاش الاقتصادي التي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا.[2]

الفرع الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

يمكن توضيح أهم المتغيرات التي أدت للتضخم في الجزائر ، في ما يلي:

1) ارتفاع الطلب الداخلي:

إن ارتفاع الطلب الداخلي على السلع و الخدمات يرجع مصدره إلى عاملين مهمين، كان لهما الأثر المباشر و الفعال على ارتفاع المستوى العام للأسعار و هذان العاملان هما:[3]

---

[1] سليمان كعوان" **تحليل العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار السببية و التكامل المشترك**"مجلة الباحث، جامعة سكيكدة، العدد السابع، 2017، ص 153

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره ، ص 243

[3] عمران وليد" **دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم ، دراسة حالة الجزائر**"مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014، ص ص 86 87

1-1 النمو الديمغرافي:

عرفت الجزائر نموا ديمغرافيا كبيرا و نشيطا خاصة بعد الاستقلال حيث وصل معدل الولادات إلى حوالي 4%سنويا، وهي تصنف من بين أعلى المعدلات في العالم، و كان للزيادة السكانية التي ارتفعت من 11,826 مليون نسمة عام 1962 إلى حوالي 26 مليون نسمة عام 1992 الدور الرئيسي في ارتفاع حجم الطلب الكلي الداخلي على السلع و الخدمات باعتبار أن الزيادة الجديدة في عدد السكان تولد إنفاقا استهلاكيا جديدا و بالتالي طلب جديد على تلك السلع و الخدمات و لكون الفجوة بين ارتفاع الطلب الكلي الداخلي و تحرك جهاز الإنتاجي الوطني لتغذيته كانت و لا تزال واسعة و يصعب التحكم فيها، اتجهت الأسعار نحو الارتفاع المزايد (تضخم داخلي) ، و أمام هذه الوضعية ما كان أمام هذه الحكومة الجزائرية سوى اللجوء إلى الاستيراد لغرض مواجهة هذا الطلب الإضافي و بالتالي استيراد التضخم (تضخم مستورد).

2-1 ارتفاع الأجور:

تمثل طبقات الأجور الطبقة الغالبة في المجتمع، و هذا الارتفاع لا يقابله زيادة في إنتاج السلع و الخدمات، و لا ندرة في اليد العاملة ، ويساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار من خلال تسببه في ارتفاع الطلب الاستهلاكي الذي يعتبر عاملا هاما في ارتفاع الطلب الكلي الداخلي على السلع و الخدمات.

2) التوسع النقدي غير المراقب و العجز في الميزانية:

لقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية التسعينات أولا باهضة لتحقيق الاستثمارات و المشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة للجوء إلى الاقتراض و استخدام الوسائل الجبائية ، وتوسيع الإصدار النقدي – حتى بدون مقابل من الذهب أو من العملة الصعبة– وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية ، الشيء الذي من شأنه أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع. و يعتبر التضخم المتولد عن الإصدار النقدي غير المراقب نتيجة منطقية توسع الإنفاق الكلي و الزيادة في التكاليف الإنتاجية، بالإضافة إلى تفاقم المديونية العمومية و العجز الدوري في الميزانية. [1]

3) تحرير الأسعار:

إن الأسعار في نظام الاقتصاد الحر تحد على أساس تفاعل قوى العرض و الطلب و على ذلك فقد كان نظام الأسعار المحرض الرئيسي و الدافع الهام نحو الارتفاع ،و هذا التحرير أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية قوية جداً مع وجود حالة نقص كبير في العرض من السلع و الخدمات ، و هذا لعدم وجود منافسة في السوق الوطنية ،مما جعل أغلب المؤسسات العمومية تحاول جعل أسعار السوق كمرجع لتحديد أسعار منتجاتها.

[1] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص ص 240-241

4) إعادة تقييم سعر الصرف:

إن الانتقال الحر أملى بالضرورة وضع سياسة ملائمة لنظام سعر الصرف ،حيث أن الهدف هو وضع سعر الصرف يعكس القيمة الحقيقية للدينار وعلى أساس هذا الانتقال كانت الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي و الذي من بين شروطه تخفيض قيمة الدينار و هذا كله له آثار هامة على ارتفاع تكاليف الاستيراد خاصة إذا عرفنا أن التبعية للخارج لمختلف المؤسسات العمومية .لتحرير نظام الأسعار قامت هذه المؤسسات بتحميل نتائج تخفيض الدينار على السعر النهائي لمنتجاتها ،و منه ارتفاع الأسعار و بالتالي حدوث التضخم .[1]

المطلب الثاني: السياسة المالية لمعالجة التضخم في الجزائر

ترتكز أهمية السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية ارتفاع الأسعار الناجم عن الطلب الكلي عن العرض الكلي، لهذا تهدف لتخفيض هذا الطلب، و يمكن توضيح السياسة المالية في الجزائر كما يلي:

الفرع الأول: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر

تعتبر الموازنة العامة الأداة الرئيسية للسياسة المالية، هذه السياسة تسمح للحكومة بالتدخل في النشاط الاقتصادي و توجيهه حسب الأهداف المرجوة، و تعرف الميزانية العامة للدولة من خلال القانون 17/84 على أنها تتشكل من الإيرادات و النفقات العامة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها، [2]يمكن تقسيم تطور السياسة المالية في الجزائر إلى مرحلتين :

1) المرحلة الأولى:[3]

لقد تميزت فترة السبعينيات و الثمانينيات بتطور كبير في جانب المالية العامة حيث انتقلت الميزانية من وضعية فائض خلال الفترة 1970-1982 و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول على المستوى الدولي، حيث شكلت الجباية البترولية نسبة 21,40% سنة 1970 من مجموع الإيرادات لتنتقل إلى 55% سنة 1982، أما بالنسبة للنفقات العامة فهي في تزايد مستمر و هذا راجع إلى عملية تمويل التنمية في مراحلها الأولى، سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز.

بينما سجلت أول عجز لها سنة 1983 ثم بعد ذلك و بصفة مستمرة من سنة 1986 إلى 1989 و ذلك بسبب أزمة البترول حيث انخفض سعر النفط من 29,04 دولار سنة 1984 إلى 13,57 دولار للبرميل، وبذلك انخفضت الجباية البترولية من الناتج الخام من19,97% سنة 1984 إلى 7,22%سنة 1986، و بما أن الجزائر انتهجت المبدأ الاشتراكي في التنمية الاقتصادية منذ حصولها على الاستقلال، فإن هذه الوضعية استدعت ضرورة تدخل الدولة في

---

[1] دليلة عامر ، علي ذهب " **تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2009 – 2014** " مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2015، ص61

[2] روشو عبد القادر، راتول محمد " **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2016**"جامعة الشلف ، الجزائر،2017، ص 168

[3] أحمد ضيف ، نسيمة بن يحي " **تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019** " المجلة الجزائرية للاقتصاد و التنمية، جامعة البويرة ، الجزائر، العدد 07، 2017 ، ص ص 165 166

النشاط الاقتصادي و بالتالي ترجم هذا التدخل بزيادة الإنفاق العام حيث انتقل من 24,40% من الناتج الداخلي الخام سنة 1970 إلى 34,33% سنة 1986.

2) مرحلة الثانية (2001-2016):

لقد اعتمدت الإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة على الجباية البترولية و التي تجاوزت نسبتها 50% في معظم سنوات الدراسة من الملاحظ أن هناك تزايد من سنة لأخرى بالنسبة لإيرادات الميزانية لكن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة في النفقات العامة مما يجعل العجز الموازني يزداد هو الآخر من سنة لأخرى ،هذا من جهة و من جهة أخرى فإن ارتفاع الإيرادات يعتبر انعكاسا مباشرا لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية لذلك يبقى الرفع من الإيرادات خارج المحروقات على المدى القصير و المتوسط هو التحدي الكبير أمام السلطات العمومية في الجزائر،حيث يجب تعبئة موارد إضافية مع مراعاة البعد الاجتماعي في حالة فرض ضرائب جديدة و البعد الاقتصادي عن خلال تشجيع الاستثمار بصفة عامة[1].

أما فيما يخص جانب النفقات العامة فقد تميزت بوتيرة نمو سريعة إبتداءا من سنة 2001 وذلك راجع إلى تحسن مداخيل المحروقات(ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية) ، بحيث ارتفعت نسبة الزيادة من 0,03% سنة 2001 إلى 12% سنة 2004 لتسجل نفس النسبة 12% سنة 2009 ثم ارتفعت هذه النسبة لتسجل أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة و هو 27% سنة 2011 و أخيرا انخفضت إلى 11% سنة 2014 و هذه النسب المتزايدة في عمومها تتناسب مع تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي و قد استمر المنحنى التصاعدي للإنفاق العام خلال سنة 2015 رغم بوادر أزمة في أسعار البترول ، أما في ما يخص نفقات 2016 فقد عرفت تراجعا بما يعادل 9%و هذا نتيجة الإجراءات التقشفية المتضمنة في قانون المالية لتلك السنة.[2]

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية في معالجة التضخم

1) السياسة الضريبية في الجزائر:

تعد الضرائب أحد الأدوات الرئيسية للسياسة المالية و التي يتعدى دورها الدور التمويلي إلى دور أكثر عمقًا في توجيه النشاط الاقتصادي ،كمواجهة الضغوط التضخمية و معالجة التفاوت الكبير في مستويات الدخول تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة ،و بهذا الشكل لم تعد الضريبة محايدة بل أداة لتوجيه النشاط الاقتصادي، والجزائر بدورها استعانت بهذه السياسة للحد من تفشي ظاهرة التضخم ،حيث أنها عرفت تغيرات على اقتصادها لا سيما الجهاز المالي أو الضريبي ،حيث كان للأزمة النفطية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار النفط ،حيث أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد الموجهة لتمويل الاقتصاد، وقد تم تبني قانون الإصلاح الضريبي في سنة1992 حيث يرتكز على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي :الضريبة على الدخل الإجمالي IRG الضريبة على أرباح الشركات IBS و الضريبة على القيمة

[1] روشو عبد القادر، راتول محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 170

[2] نفس المرجع ، ص 171

المضافة TVA،[1] أما في الفترة 1994-1997فقد كانت أهم الإجراءات المتعلقة بالإصلاح الضريبي تتمثل فيما يلي:[2]

- توسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة بتقليص الإعفاءات
- رفع الحقوق الجمركية على المنتجات الكمالية و الأجهزة المنزلية
- رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5%إلى % 33بالنظر إلى توحيد ازدواجية ضريبة الشركات.
- إلغاء الإعفاء من الضريبة على الفوائد المحصلة على سندات الخزينة.
- إلغاء المعدل الأقصى للرسم على القيمة المضافة البالغ % 40 و زيادة حصة الإيرادات من الرسم على القيمة المضافة العائد إلى الإدارة المركزية.
- إنشاء رقم فردي للتعريف الضريبي لكل مكلف.
- توسيع وعاء الرسم على القيمة المضافة المفروض على المنتجات البترولية.

كل هذه الإصلاحات و محاولة رفع حصيلة الضرائب كان يرمي إلى تحسين مستوى المردودية المالية

2) صندوق ضبط الإيردات:

في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ،فضلا على الاتجاه العام لدى الحكومة الوطنية في الاعتماد المباشر على عائدات المحروقات ذات الصفة المتقلبة التي تعتبر المصدر الأساسي للإيرادات من العملة الصعبة، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات قصد تعزيز فعالية السياسة المالية .يعتبر الصندوق أداة رئيسية للسياسة المالية في الجزائر منذ إنشائه سنة 2000، حيث يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص بعنوان صندوق ضبط الموارد و تتمثل الوظيفة الأساسية له في امتصاص الفائض في الإيرادات النفطية التي تفوق السعر المرجعي للبرميل بعملة الدولار الأمريكي المقرر في قانون المالية لسنة ما و ذلك بتحويله لبنوده،أما في حال انخفاض الإيرادات النفطية فيضمن تسوية العجز الذي قد يحدث في الميزانية و الذي من المحتمل أن ينتج عنه آثار تضر الاقتصاد الوطني، فنفقاته تشمل كل من ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي و الحد من المديونية العمومية[3].

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر و كيفية معالجتها لظاهرة التضخم.

ظهرت السياسة النقدية في الجزائر منذ صدور قانون النقد و القرض 90-10 بعد أن كانت مغيبة تماما قبل صدور هذا القانون ،و قد بدأ التطبيق الفعلي لها مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1994-1998 حيث أصبحت سياسة لها أدوارها و أهدافها ، لذا سيتم من خلال هذا المطلب تتبع تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية 2014 وكذا أهم أدواتها المستخدمة لمعالجة التضخم

---

[1] ناصر مراد " **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**" مجلة الباحث ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر، العدد 02، 2003، ص 25

[2] عبد الجليل شبلق" **استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر 1990-2009**" مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص 185

[3] سمية قاسمي ، مرجع سبق ذكره، ص 228

الفرع الأول: قانون النقد و القرض 90-10

يرمي قانون النقد و الفرض 90-10 إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية و فتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسيع القرض الداخلي و العمل على جلب الموارد الادخارية و عدم اللجوء إلى إصدار النقد وذلك للتخفيف من معدل التضخم ، حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة بنسبة 20%و رفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك،[1] و من أهم مبادئ هذا القانون :[2]

- منح البنك المركزي الاستقلالية التامة .
- إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص و المؤسسات
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات.
- وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة وتوجيه الموارد
- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد و القرض.

أولا:أهداف قانون النقد والقرض90-10[3]

هدف قانون النقد والقرض (90-10)إلى تحقيق ما يلي:

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي والمالي.
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد والقرض.
- إعادة تقييم العملة الوطنية (المواد 04 ،58 ،59 من القانون)
- ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية.
- تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الاقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات عن طريق إنشاء السوق المالي بورصة القيم المنقولة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

[1] مدني بن شهرة" **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات الدولية**"دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008 ، ص 110

[2] نفس المرجع ، ص، 111

[3] بن علي بلعزوز ، عاشور كنوش **"دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية"** مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة الشلف، الجزائر ، ص ص 8 9

و أخيرا يمكن القول أن قانون القرض و النقد وضع و بشكل تام المنظومة المصرفية والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.

الفرع الثاني: قانون النقد و القرض 03-11

منذ سنة 1990 شرعت السلطات العمومية في إجراء تعديلات هيكلية على القطاع المصرفي، بهدف التهيئة للعمل وفق آليات اقتصاد السوق و تحقيق جودة الخدمات المصرفية و خلق منافسة بين المصارف، و لقد شكلت فضيحة بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي الجزائري أهم و أكبر الأزمات التي عرفتها المنظومة المصرفية في الجزائر، نظرا لهذه الهزات التي أصابت البنوك الخاصة لجأت الدولة إلى إصدار الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد و القرض و الذي أبقى على الأنظمة المتخذة في إطار قانون 90-10 سارية المفعول و ألغيت جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.

وكان من بين الأسباب التي اعتمدتها السلطة لتبني هذا القانون أن هذا الأخير يجعل من السياسة النقدية جزء مندمج في السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا الاندماج لا يعني فقدان السلطة النقدية لاستقلاليتها بل على العكس يدعمها من ناحية اعتبارها كأداة للتحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي.[1]

أولا: أهداف الأمر 03-11[2]

لقد جاء هذا النص مباشرة بعد سلسلة المشاكل المالية التي عرفتها بعض المؤسسات المصرفية و التي نتج عنها إفلاس بنكين خاصين و يتعلق الأمر خاصة ببنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي، ويهدف النص التشريعي الجديد إلى ما يأتي:

1) السماح لبنك الجزائر بالقيام بصلاحياته و هذا عن طريق:
   - الفصل ضمن بنك الجزائر، بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض.
   - توسيع صلاحية مجلس النقد و القرض.
   - تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية التي أسندت إليها أمانة عامة.
2) تدعيم التعاون بين بنك الجزائر و الحكومة في الميدان المالي من خلال:
   - إثراء مضمون التقارير المالية و الاقتصادية لبنك الجزائر.
   - إنشاء لجنة مختلطة بنك الجزائر- وزارة المالية من أجل تسيير الأرصدة الخارجية و الديون الخارجية.
   - تمويل إعادة الإنشاء المتعلق بالأحداث الوخيمة المحتملة التي قد يعيشها البلد.
   - ضمان اتصال ملائم للمعلومة المالية و تدفقها.

---

[1] أمال عياري ، أبو بكر خوالد" **مداخلة تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية ، دراسة حالة الجزائر**" الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ماي 2012 ،

[2] بهناس العباس، بن أحمد لخضر" **النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض و التحديات الراهنة له**" مجلة دفاتر اقتصادية، العدد14 ، جامعة الجلفة ، الجزائر، ص 39

3) توفير الحماية اللازمة للبنوك بالإضافة إلى ادخارات الجمهور و هذا من خلال:

- تقوية شروط و معايير الاعتماد للبنوك و مسيريها.
- معاقبة قصوى لكل الممارسات التي تتعارض و النشاطات البنكية.
- منع تمويل نشاطات المؤسسات المملوكة من طرف مؤسسي و مسيري البنوك.
- تدعيم و توضيح شروط تسيير مركزية المخاطرة.

حددت المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية ، و التي تعددت حسب نص هذه المادة، حيث شملت هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم بالدرجة الأولى إلى جاني تحقيق التشغيل الكامل، أما هذه استقرار الأسعار فكان بالدرجة الثانية، و قد تميزت الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب هذه المادة بالتعدد و التضارب.

في المقابل أولى الأمر 10-04 أهمية كبيرة لاستقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية له الأولوية و أبقى على باقي الأهداف دون تغيير، حيث أصبح استقرار الأسعار هدفا للسياسة النقدية في ظل توجه بنك الجزائر نحو استهداف التضخم.[1]

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية لمواجهة التضخم في الجزائر

أصبحت السياسة النقدية أداة مهمة تستخدمها السلطة النقدية الجزائرية لتحقيق هدفها النهائي المتمثل في استقرار الأسعار، مما يعني أن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو محاربة التضخم، و قد أسس قانون النقد و القرض لاستخدام أدوات السياسة النقدية و التي بدأ تجسيدها عام 1994 تزامنا مع انطلاق برنامج التعديل الهيكلي، لذا كان من الضروري التطرق لأهم الأدوات المستخدمة من قبل السلطة النقدية على النحو الموالي:

أولا: الأدوات المستخدمة أثناء فترة نقص السيولة (1994-2001)

قام البنك الجزائر بالتحضير لاستخدام مجموعة من الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي تتماشى مع الظروف الاقتصادية التي ميزت الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى 2001 ، فكانت الأدوات التي استخدمها بنك الجزائر تتمثل فيما يلي:

1) **معدل إعادة الخصم:**

معدل إعادة الخصم من الأدوات الأكثر أهمية و تأثيرا على الائتمان البنكي، تحددت شروط إعادة الخصم بالنسبة لبنك الجزائر بموجب قانون النقد و القرض 90-10 ، حيث منح بنك الجزائر الاستقلالية التامة في توجيه و تعديل معدل الخصم حسب ما تقتضيه الظروف الاقتصادية و النقدية.

فقد بلغ معدل إعادة الخصم أعلى مستوى له سنة 1994 بنسبة % 15لجعل معدل الفائدة الحقيقي موجبا، فقام بنك الجزائر بتطبيق سياسة نقدية تقييدية صارمة للحد من التوسع في الائتمان للتحكم في معدل التضخم الذي كان

[1] خضرة عثمانية ، خولة سراج" **تداعيات أسعار النفط في الأسواق المالية على السياسة النقدية للجزائر**" مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة تبسة ، الجزائر، 2016 ، ص 61

مرتفعا خلال هذه الفترة ،بعدها أخذ هذا المعدل يتراجع من سنة إلى أخرى حتى بلغ% 06 شهر أكتوبر من سنة 2000 و كان مصحوبا بتسجيل معدلات فائدة إيجابية ما أضفى نوعا من المصداقية على هذه الأداة.

2) الاحتياط الالزامي:

تم تطبيق هذه الأداة لأول مرة بتاريخ 28 نوفمبر 1994 بنسبة % 02.5، وبقي عند هذه الحدود إلى غاية سنة 2001،فقد كانت المنظومة البنكية تعاني من نقص في السيولة؛ أي أن المطالبة بتشكيل احتياطات خلال هذه الفترة لا تعد إلا زيادة في أعباء البنوك ،و لتقليص هذا العبء كان بنك الجزائر يقوم بدفع تعويض نسبته 11.5%كانت لا تغطي سوى % 50 من تكلفة الموارد.[1]

ثانيا: الأدوات المستخدمة أثناء فترة فائض السيولة (2002-2014)

أدى التراكم المستمر لاحتياطات الصرف الأجنبي الناتج أساسا عن ارتفاع أسعار النفط إلى بروز صافي الأصول الأجنبية كمصدر رئيسي للتوسع النقدي في الجزائر،ما زاد من تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية و خارجها لامتصاص فائض السيولة ابتداء من سنة 2002 مطبقا سياسة التعقيم، التي كان بنك الجزائر يسعى من خلال تطبيقها إلى تخفيض صافي الأصول المحلية بشكل يحد من أثر زيادة صافي الأصول الأجنبية على القاعدة النقدية باستخدام عدة أدوات[2]

1) معدل إعادة الخصم:

واصل بنك الجزائر تخفيض معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2002-2014 فبعد أن انخفض إلى 6% سنة 2000 تم تخفيضه تدريجيا حيث بلغ سنة 2002 نسبة 5.5% ، تراجع بعدها سنة 2003 إلى 4,5%ليستقر بعدها عند 4% منذ سنة 2004 إلى 2014، وهذا بسبب فائض السيولة الذي جعد من معدل إعادة الخصم أداة غير نشطة.

2) الاحتياطي الإلزامي:

نتيجة تحسن السيولة البنكية ،و وضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية ،قام بنك الجزائر بتنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي لحث البنوك على تسيير سيولتها بشكل أفضل من أجل تجنب الآثار السلبية للصدمات الخارجية ،و الذي يجب أن يتماشى معدله مع تطور الاحتياطي الحر للبنوك ،و للتقليص من الإفراط في السيولة رفع بنك الجزائر هذا المعدل إلى 6,25% خلال شهر ديسمبر 2004، ابتداء من جانفي2008، ثم 9% خلال سنتي2010 و 2011 ليرتفع بعدها سنة 2012 إلى 11% بعدها ارتفع خلال سنتي 2013-2014 إلى 12%، وقد ساهمت هذه الأداة بشكل فعال في امتصاص فائض السيولة إذ يمثل حجم الاحتياطات الإلزامية بين 18% و 20% من السيولة البنكية لدى بنك الجزائر. [3]

---

[1] خضرة عثمانية ، خولة سراج، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] صندوق النقد الدولي ،" **آفاق الاقتصاد العالمي : العولمة و عدم المساواة**" ، واشنطن، أكتوبر 2007، ص 116.

[3] بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2011، " **التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**" ، ص 182.

3) التسهيلة الدائمة " التسهيلة الخاصة بالودائع المغلة للفائدة" :

شرع في الاعتماد على هذه الأداة منذ شهر أوت 2005، حيث أنها تسمح للبنوك بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر،هذه الأداة تساهم في امتصاص فائض السيولة بنسبة تزيد عن % 40 من إجمالي فائض السيولة،كما أنها تمنح للبنوك مرونة واسعة فيما يتعلق بتسيير الخزينة في المدى القصير.[1]

[1] بنك الجزائر ، نفس المرجع ، ص 178.

المبحث الثالث: برنامج الاستقرار الاقتصادي و آثاره على النمو الاقتصادي

شهد عهد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية و منها ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية انعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر، فقد عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة و ارتفاع معدلات التضخم و البطالة، و نتيجة تعثر الجزائر في تسديد ديونها اتجهت إلى نادي باريس لإعادة جدولة ديونها و محاولة استرداد الثقة الائتمانية لها، اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض وتم الاتفاق على عدة برامج للقضاء على الاختلالات الداخلية و الخارجية .

المطلب الأول: مدخل نظري لبرنامج الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف التي يرغب معظم البلدان بتحقيقها خاصة البلدان النامية باعتبارها تعاني من مشاكل تتعلق بارتفاع معدلات التضخم و نسبة البطالة.

يعتبر الوصول إلى حالات التشغيل الكامل هدف أساسي تسعى لتحقيقه معظم البلدان وذلك من خلال تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة و أدنى معدلات البطالة بالإضافة إلى استقرار مستويات الأسعار مما يسمح بتفادي الأزمات المالية و الاقتصادية في المستقبل.

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه "التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة ،و تفاديا لتغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي."

كما يمكن القول بأن " الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و المحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية و المادية و المالية مع تحقيق الاستقرار السعري و النقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية."

كذلك يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي" يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة من معدلات التضخم،و تحقيق معدلات نمو موجبة مقبولة و معدلات بطالة منخفضة و مستوى معيشة أفضل و كذا الاستقرار في أسعار الصرف و التوازن في ميزان المدفوعات و تجنب الأزمات بمختلف أنواعها و تحقيق الاستقرار في النظام المالي و المصرفي[1]."

يعرف الاستقرار الاقتصادي حسب صندوق النقد الدولي بكونه الوضعية التي تمكن الدولة من تفادي الأزمات الاقتصادية و المالية، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي و التضخم المرتفع في أسعار الصرف و الأسواق المالية.

[1] إيمان حملاوي " **دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر (1990–2012)**" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2014 ، ص 47

و يذكر التعريف المتداول في أروقة الأمم المتحدة لحالة الاستقرار الاقتصادي بكونها الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادرا على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف (EconomicVulnerabilities) ، ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة (EconomicResilience) .[1]

الفرع الثاني: مفهوم برنامج الاستقرار الاقتصادي

يقصد ببرنامج الاستقرار الاقتصادي إتباع خطوات و سياسات محددة بقصد إحداث توازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي و إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسة مالية و نقدية صارمة تستهدف القضاء التدريجي على عجز الميزانية العامة للدولة ، و عجز ميزان المدفوعات أو على الأقل الإبقاء على العجز في حدود ضيقة يمكن للدولة أن تتحكم فيها، و عندما تقوم الدول بإتباع برامج الاستقرار الاقتصادي فإنها تقوم بذلك بدعم من صندوق النقد الدولي ،و الذي يعمل من أجل الإسهام في تحسين الاختلالات الهيكلية مما يسمح بتخفيض نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، و التوصل إلى أسعار واقعية للعملة الوطنية ، و للفائدة على الودائع المصرفية ، و بما يؤدي إلى استقرار في أسعار السلع و الخدمات للتحكم في معدل التضخم.

وتحصل الدولة مقابل ذلك من الصندوق على تحويلات بالنقد الأجنبي في شكل شرائح يتم تحويلها كلما تم التأكد من مصداقية الدولة في إتباع برنامج الإصلاح . و يعتبر اتفاق الدولة مع الصندوق بمثابة اعتراف من قبل الجهات الدولية بأن الدولة تسير في سياستها الاقتصادية على نحو سليم، مما يساعدها في التعامل الدولي مع الإطراف الأخرى ، و يستهدف الاستقرار الاقتصادي إعادة التوازن إلى الاقتصاد الكلي.[2]

المطلب الثاني: برنامج الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين لمدة سنة، و قد اتخذت عدة اجراءات ذات طابع كلي، لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض يعر البترول ، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدي الشريك الأجنبي، وارتفاع المديونية و ارتفاع التضخم ، كل ذلك أثر على ميزان المدفوعات و زادت الوضعية تدهورا إن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى.

الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/30

فرضت الصعوبات الاقتصادية آنذاك على الجزائر اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق، إذ تحصلت الجزائر بموجب ذلك على قرض بقيمة 401 مليون دولار في إطار التمويل التعويضي الطارئ

[1] هبة عبد المنعم، صندوق النقد العربي " **أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح و سياسات الاستقرار**" يناير 2012 ص ص 4 3

[2] بطاهر علي " **اصلاحات النظام المصرفي في الجزائر و أثرها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006، ص 101

للتخفيف من عبئ المديونية و خدمتها،حيث تكون فترة استحقاقها بين ثلاث إلى خمس سنوات وكان محتوى الاتفاق يرمي إلى:

- ضرورة تخلي الدولة على سياسة الميزانية التوسعية لأنها مصدرا للتضخم و العجز الخارجي و رمزا لاقتصاد المديونية،و يتم ذلك من خلال ضغط عجز الميزانية العامة و تقليل النفقات و تحرير الأسعار تدريجيا ورفع الدعم عنها.[1]
- مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي ،و اقتصاره على الدور المعدل و المنظم للنشاط الاقتصادي خلال فترة التحول،أي العمل على ترسيخ قواعد اقتصاد السوق.
- تطبيق قواعد السياسة النقدية بما فيها تخفيض سعر الصرف ،قيمة الدينار و الفتح التدريجي للأسواق المالية و النقدية، و عليه تم صدور قانون النقد و القرض، و الذي تحصل بموجبه البنك المركزي على الاستقلالية عن الخزينة و البنوك التجارية من جهة ، و عن التطهير المالي لمديونية الخزينة و المؤسسات العمومية من جهة أخرى ، و تحرير حركة رؤوس الأموال مع الخارج ، أي السماح بدخول رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية و خدماتية (الاستثمار الأجنبي المباشر)[2]

و من الإجراءات التي نتجت من هذا الاتفاق:

- اعتماد الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات و ذلك برفع الدعم من خلال قانون المالية 1990.
- اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ،و منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص مما مهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.[3]
- القضاء على نمط التسيير المركزي الذي أثبت فشله في توفير أدوات التسيير المالي و النقدي الناجع.
- وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إدراكا لأهميتها في عملية التنمية و إعفائها مبدئيا من الضرائب
- إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي ،و مراجعة التعريفات الجمركية ،حيث وضع قانون المالية لسنة1991أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداء من سنة 1992.
- شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية و المحلية على المؤسسات سنة 1990.[4]

الفرع الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني 1991/06/03 إلى 1992/03/30

لجأت الجزائر للمرة الثانية إلى صندوق النقد الدولي ،لأن الاتفاق الأول لم يكن كاف لتحقيق نتائج أفضل على كل المستويات لذلك طلبت اتفاقا ثانيا ،و هذا الاتفاق الثاني مدته 10 أشهر و يتعلق ببرنامج الاستقرار الاقتصادي،

[1] مولاي بوعلام ، مرجع سبق ذكره، ص 140.

[2] مدني بن شهرة " **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل : التجربة الجزائرية** " مرجع سبق ذكره ، ص 130.

[3] مدني بن شهرة " **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية** " مرجع سبق ذكره ، ص 110 .

[4] مولاي بوعلام ، مرجع سبق ذكره، ص 141 .

حيث وافق الصندوق على تقديم قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط ،و وفقا لهذا البرنامج تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات الإصلاحية نلخصها فيما يلي:

- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية و تخفيض نفقات التوظيف و التجهيز.[1]
- التحكم في التضخم و تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى % 12سنة 1991
- تحرير التجارة الخارجية؛
- تنويع الصادرات خارج المحروقات
- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي و الجمركي ،و الاستقلالية المالية للبنك المركزي[2]
- تخفيض قيمة سعر الصرف و إعادة الاعتبار للدينار الجزائري
- تشجيع الادخار وتخفيض الاستهلاك
- تحرير أسعار السلع و الخدمات و الحد من تدخل الدولة و ضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات[3].

الفرع الثالث:برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995

إن انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية و منها لجأت الجزائر إلى المديونية الخارجية ، وقد تضخم حجم الديون الخارجية خلال فترة 1986 إلى 1991 كما زادت معدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، ما يجعل الجزائر تستدين لاستيراد المواد الغذائية فإنها ألحقت أضرارا كبيرة بجهاز الإنتاج الذي كان بحاجة للقروض ، و بالتالي رفضت الجزائر إعادة جدولة ديونها مما جعلها تخصص نحو 21% من الناتج الوطني الإجمالي لسد الديون سنة 1990، كل هذه المشاكل أدت بالجزائر بالاستنجاد بصندوق النقد الدولي من خلال تحرير رسالة التي على ضوئها تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر على تفعيلها في الواقع من خلال إستراتيجية جديدة ترمي إلى الدخول في اقتصاد السوق [4]، وتتلخص هذه الإستراتيجية فيما يلي:[5]

- بعث وتيرة النمو مع خلق مناصب شغل جديدة في قطاعي الفلاحة و الصناعة.
- مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن
- تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية برفع نمو الناتج الداخلي الخام بين 3% و 6% و تخفيض معدلات التضخم.

---

[1] مولاي بوعلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 141.

[2] مدني بن شهرة" **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل : التجربة الجزائرية** " مرجع سبق ذكره ، ص 133.

[3] مولاي بوعلام ، مرجع سبق ذكره ، ص 142.

[4] مدني بن شهرة " **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**" مرجع سبق ذكره، ص ص : 117-118.

[5] مولاي بوعلام ، مرجع سبق ذكره ، ص

- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة و تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد

وافق صندوق النقد الدولي على هذه الإستراتيجية بمنحه مساهمة مالية مقدرة بـ 731,5 مليون حقوق سحب خاصة و تخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي ، أدى ذلك بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية وتم إبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدولة الديون.[1]

بالرغم من الصعوبات التي واجهت الجزائر إلا أنها حاولت الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي و ذلك من خلال:

1) سياسة مالية تقشفية:

يقضي الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على ضرورة التخلي عن السياسة المالية التوسعية التي عرفتها فترة الاقتصاد الموجه باعتبارها المصدر الرئيسي للتضخم و الاختلال الخارجي، و هم ما حاولت الجزائر تنفيذه في الواقع العملي من خلال الضغط على النفقات العامة بالتزامن مع تسجيل تحسن في الإيرادات بارتفاع أسعار البترول.[2]

2) جانب السياسة النقدية :

إن تسيير عرض النقد في إطار اتفاقية التثبيت مع صندوق النقد الدولي وفي سياق التنظيم و التشريع المنصوص عليه في قانون النقد و القرض 90-10أنتج عنه مجموعة من القرارات نوجز أهمها فيما يلي: [3]

- إصلاح أدوات السياسة النقدية و إنشاء السوق النقدي مع العمل على تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة إلى حدود20% ، حيث نشير إلى أن مرحلة التخطيط المركزي تميزت بنسبة معدلات فائدة على الودائع تراوحت بين% 2,6 و2,9% و معدلات فائدة على القروض تراوحت بين% 4 و6%.
- رفع سعر إعادة الخصم الذي لم يتجاوز نسبة 2,75% خلال الفترة 1972-1986 إلى % 10,5سنة 1991 ثم إلى 11,5% سنة 1992.
- إن تطبيق تلك القرارات نتج عنه تقلص في معامل السيولة النقدية (M_2/pib)إلى حدود 64% سنة 1990 ثم 49,11% سنة 1991 في مقابل 84% سنة 1988 و هو ما يعد امتصاصا للفائض من الكتلة في التداول.

المطلب الثالث: نتائج برنامج التثبيت الاقتصادي و أثره على النمو.

الفرع الأول: نتائج برنامج التثبيت الاقتصادي

من خلال برنامج التثبيت الاقتصادي نتج ما يلي:

1) ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27,6% سنة 1989 إلى 28,4%سنة 1990 و تقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات.

---

[1] مدني بن شهرة " **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**" مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2] ميهوب المسعود، مرجع سبق ذكره ، ص 123

[3] ميهوب المسعود، نفس المرجع ،ص 124

2) تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية.
3) استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8,6 مليار دولار إلى 0,73 مليار دولار.
4) انتقال معامل السيولة النقدية من 83,68% في سنة 1988 إلى 52 %سنة 1991.[1]
5) انخفاض المديونية الخارجية من 28,379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27,67 مليار دولار سنة 1991 و إلى 26,7 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة المديونية ، حيث انتقلت من 73,9%سنة 1991 إلى 76,5%سنة 1992.
6) بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة و إلى ارتفاع الإيرادات.
7) بلغ فائض الميزان التجاري 4,70 مليار حيث كانت الصادرات 12,73 مليار دولار و الواردات 8,03 مليار دولار.[2]

الفرع الثاني: أثر برنامج التثبيت الاقتصادي على النمو الاقتصادي

إن تنفيذ الإصلاحات الموصي بها من قبل صندوق النقد الدولي كان لها انعكاس على مؤشرات الاستقرار الكلي و نورد فيما يلي أثرها على النمو الاقتصادي

أدى انخفاض حجم الاستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي من حدود128,77 مليار دج سنة 1989 إلى 122,63 مليار دج ثم 109,52 لسنتي 1990 و 1991 على التوالي، و ذلك بالتوازي مع السياسة المالية التقشفية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي و الرامية إلى التحكم في العجز الموازني و ما نتج عنها من تخفيض في قيمة الاستثمارات العمومية و القروض المقدمة للمؤسسات، أدت هذه العوامل إلى انخفاض النمو الاقتصادي إلى حدود % 0,8 سنة 1990 و تسجيل معدل سالب بمقدار1,2%سنة 1991 في مقابل معدل نمو 4,4% سنة 1989.

إن انخفاض معدل النمو الاقتصادي لسنتي 1990 و 1991 جاء بخلاف تطورات أسعار البترول في السوق النفطية العالمية حيث انتقلت من 17,31 دولار سنة 1989 إلى ما يفوق 21 دولار للبرميل للسنتين المذكورتين، و هو ما يوحي بالتأثير الكبير للسياسة المالية التقشفية على التراكم الرأسمالي حيث كان هذا العامل أساس القيمة المسجلة في معدلات النمو المتدنية.[3]

لم يتحقق النمو المقدر بـ 3% وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ % 0,4 وراجع ذلك للظروف الاقتصادية و السياسية و الأمنية و كذلك انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5%، كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج إلى % 2,5 .[4]

---

[1] مدني بن شهرة " **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**"مرجع سبق ذكره، ص 111.
[2] مدني بن شهرة " **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**"نفس المرجع،صص 113-114.
[3] ميهوب المسعود، مرجع سبق ذكره ، ص 125
[4] مدني بن شهرة " **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**"مرجع سبق ذكره 123

أدى الاستمرار في السياسة المالية التقشفية القائمة خصوصا على تقليص حجم الاستثمارات المحققة للتراكم الرأسمالي من حدود 109,52 مليار دج سنة 1991 و إلى 100,44 مليار دج سنة 1992 ثم 94,27 مليار دج مطلع 1993، وذلك بالتوازي مع تدهور أسعار البترول إلى أقل من 17 دولار بداية من 1993 في تطور غير متوقع انهارت معه سياسة الإصلاح الذاتي ، وهو ما أدى إلى تحقيق أكبر نسبة تراجع في معدل النمو الاقتصادي 1,2%- خلال العام 1993 و الذي كان كارثيا بأتم معنى الكلمة ليس على النمو الاقتصادي فقط بل حتى لبقية المؤشرات.

إن التقرب من صندوق النقد الدولي لم يكن له تأثير في إحداث النمو المطلوب بل على العكس من ذلك فقد سجل نمو الناتج المحلي الخام تراجعا جديدا كنتيجة حتمية لانخفاض أسعار البترول، حيث بقي هذا المتغير المسيطر الأكبر على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة برغم كل الإصلاحات السابقة.[1]

[1] ميهوب المسعود، مرجع سبق ذكره ، ص 133

خلاصة:

عانى الاقتصاد الجزائري خلال عقد الثمانينات بالخصوص من أزمة هيكلية عميقة، بسبب الأزمة البترولية ، حيث نتج عنها ارتفاع معدلات التضخم و البطالة و انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، كل هذه العوامل وغيرها دفعت الجزائر إلى تغيير سياساتها الاقتصادية و انتهاج اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه، إلا أن هذه الإصلاحات كانت تحمل العديد من التناقضات مع الواقع الجزائري مما أدى للحد من فعاليتها.

لقد لوحظ تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي إلا أنه كان هناك ضغط كبير على المستوى الاجتماعي نتيجة ارتفاع الأسعار و معدلات البطالة و التأخر في إصلاح جهاز الإنتاج ، فنتج عن تلك الإجراءات كلفة اجتماعية تحملها الفقراء و محدودي الدخل.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية و قياسية لأثر البطالة و التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)

تمهيد:

بعدما قمنا من خلال الفصول السابق بدراسة تحليلية و نظرية حول تأثير التضخم و البطالة على النمو الاقتصادي، حيث أكدت النظرية الاقتصادية ابتداء من الفكر التقليدي وحتى الفكر المعاصر على أهمية وقوة العلاقة بينهم في شكلها النظري، لتتوالى بعد ذلك العديد من الدراسات التجريبية لحسم هذه العلاقة في شكلها التطبيقي الأمر الذي يتطلب ضرورة القيام بدراسة تطبيقية تسمح لنا بالتعرف على طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات في الجزائر.

و تتم هذه الدراسة من خلال تحليل وقياس مدى واتجاه التأثير المتبادل بين كل من البطالة والنمو الاقتصادي وكذا بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، لذا فإنه من الضروري تحديد المتغيرات الأساسية محل الدارسة وفترة التقدير، و بناءا على نتائج التحليل يتم صياغة وتقدير النموذج المقترح باستعمال النماذج القياسية، حيث نستعمل نموذج تصحيح الخطأ المتعدد لأنها طريقة تساعد على قياس ومعرفة حجم العلاقة بين المتغيرات.

لذلك سنحاول تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، كمايلي:

المبحث الأول: دراسة وصفية وتحليلية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة

المبحث الأول: دراسة وصفية وتحليلية للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

يتم في هذا الجزء من الدراسة، التعريف بمتغيرات الدراسة حسب ما جاء به البنك الدولي ، و من ثم وصف المعطيات المشاهدة قصد تحليلها خلال الفترة (1970-2016)، ثم دراسة مدي واتجاه العلاقات التأثيرية بين متغيرات الدراسة في الاقتصاد الجزائري وذلك عن طريق اختبار السببية .

المطلب الأول: متغيرات الدراسة و آفاقها.

لتحديد أثر التضخم و البطالة على النمو الاقتصادي في الجزائر، تم الاعتماد في نموذج الدراسة على بعض المتغيرات الاقتصادية ، حيث سنخصص هذا المطلب في البداية للتعريف بهذه المتغيرات ثم إلى دراسة وصفية لها، وفي الأخير الى دراسة السببية بين المتغيرات المختارة.

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة.

تم اختيار وتحديد متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، مع أخذ بعين الاعتبار فرضيات البحث و هدف الدراسة، و تتمثل هذه المتغيرات فيما يلي (النمو الاقتصادي (GDP)، معدل التضخم (CPI) ، معدل البطالة (UNEM) ، نسبة تراكم رأس المال الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (GDI) ، اجمالي القوة العاملة (LF)).
يمكن تعريفها على النحو التالي[1]:

1) **النمو الاقتصادي (GDP):** في دراستنا هذه سوف نستخدم اجمالي الناتج المحلي كمتغيرة معبر عن النمو الاقتصادي، ويعبر (GDP) عن مجموع اجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في البلد مضافا اليه الضرائب على المنتجات و مخصوما منه اعانات الدعم غير المشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة اهلاك الأصول المصنعة أو اجراء أية خصوم بسبب نضوب و تدهور الموارد الطبيعية، وهذه البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدوار الأمريكي في عام 2010 .
2) **معدل التضخم (CPI):** يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسة في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع و الخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلا ومن بين الصيغ الشائعة الاستخدام بوجه عام صيغة لاسبيرز.
3) **معدل البطالة (UNEM):** يشير مصطلح البطالة الى نسبة أفراد المجتمع القادرين على العمل و الذين ليس لديهم عمل و لكنهم متاحين للعمل و يبحثون عن الوظائف، ويختلف تعريف القوى العاملة و البطالة تبعا للتشريعات كل بلد.

[1] حسب تعريف البنك الدولي (word bank indicators) من خلال الموقع: https://data.albankaldawli.or تاريخ الاطلاع: 2018/06/03

4) **نسبة تراكم رأس المال الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (GDI)**:نستخدم في دراستنا اجمالي تكوين رأس المال(% من اجمالي الناتج المحلي) وهو يتكون من اجمالي تكوين رأس المال (اجمالي الاستثمار المحلي) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا اليه صافي التغيرات في مستوى المخزون، وتتمثل الأصول الثابتة تهيئة الأراضي، ومشتريات الألات و التجهيزات و المعدات، انشاء الطرق، السكك الحديدية، وما شابه ذلك،بما فيه المدارس، المكاتب، المستشفيات، المساكن الخاصة، المباني التجارية و الصناعية. أما المخزونات فهي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة في الانتاج أو المبيعات، و العمل الجاري تنفيذه.

5) **إجمالي القوة العاملة (LF)**: يشمل اجمالي القوة العاملة الأشخاص من عمر 15 عاما فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشكين اقتصاديا: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة القادرة على المشاركة في انتاج السلع و الخدمات خلال فترة محددة ويشمل ذلك كلا من العاملين و العاطلين عن العمل، بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة و العمال الموسميين أو الذين يعملون لبعض الوقت. تشمل الاحصائيات القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة و أسلاك الأمن، العاطلين عن العمل، الباحثين عن العمل لأول مرة، ولكن يستثنى منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر للأخرين، عمالة القطاع غير الرسمي بما فيها العاملين في النشاطات الاقتصادية العائلية.

الفرع الثاني: البيانات وحدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة إلى حدود جغرافية و حدود زمنية على النحو التالي:

أولا: الحدود المكانية للدراسة

بعد تحديد المتغيرات الأساسية للنموذج لابد من تحديد الحدود المكانية للإحصائيات المستعملة في التقدير، ويتم اختيار هذه العينة في ضوء الهدف من الدراسة والمتمثل في محاولة التوصل إلى العلاقة بين معدل البطالة و التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا: الحدود الزمنية للدراسة

تشمل الدراسة على بيانات سلسلة زمنية سنوية تغطي الفترة (1970-2016) وقد تم اختيار هذه الفترة طبقاً لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من جدول مؤشرات التنمية في العالم التي يقوم البنك الدولي بإعدادها (WDI) ، مؤشرات صندوق النقد الدولي (IMF) .

المطلب الثاني: دراسة وصفية تحليلية للمعطيات

تم استعمال معطيات الدراسة بعد التحويل ، و قد أجري لوغاريتم لهذه المتغيرات، لغرض تصحيح" اللاتجانس" الممكن تواجده بين المتغيرات،حيث تكون قيم السلسلة الناتجة عن عملية التحويل أكثر تجانسا من السلسلة الأصلية والتي نرمز لها بالرمز: (LGDP, LCPI, LUNEM, LGDI, LLF).

1) تحليل سلسلة إجمالي الناتج المحلي (LGDP):

بالنسبة لمتغيرة (LGDP) يمكن تحليلها من خلال الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (4-1): التمثيل البياني للسلسلة (LGDP).

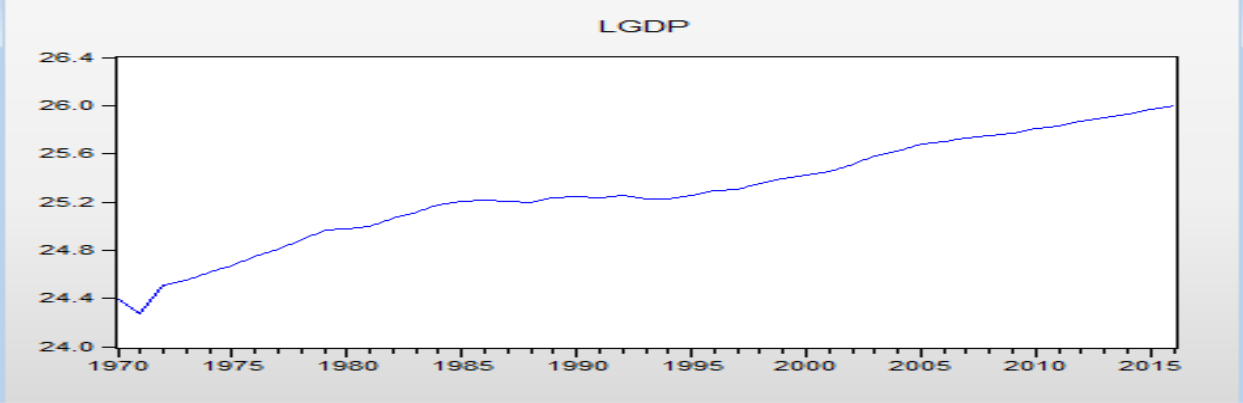

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات (EViews 9.0)

يتضح من خلال الشكل (4-1) أن قيمة إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1970-2016) يظهر أنها تنمو نموا مستمرا، إذ أنها متزايدة على طول فترة الدراسة وقد تم تسجيل أدنى قيمة له سنة 1971 قدرت بـ (24,27) ، مع تسجيل تذبذب طفيف بين الارتفاع و الانخفاض خلال السنوات (1987-1994) حيث تراوحت قيمته بين (25,19) و (25,25) ، في حين تم تسجيل أعلى قيمة له سنة 2016 قدرت بـ (26,00) .

2) تحليل سلسلة معدل التضخم (LCPI):

يتم تحليل سلسلة معدل التضخم انطلاقا من الشكل التالي:

الشكل(4-2): التمثيل البياني للسلسة (LCPI)

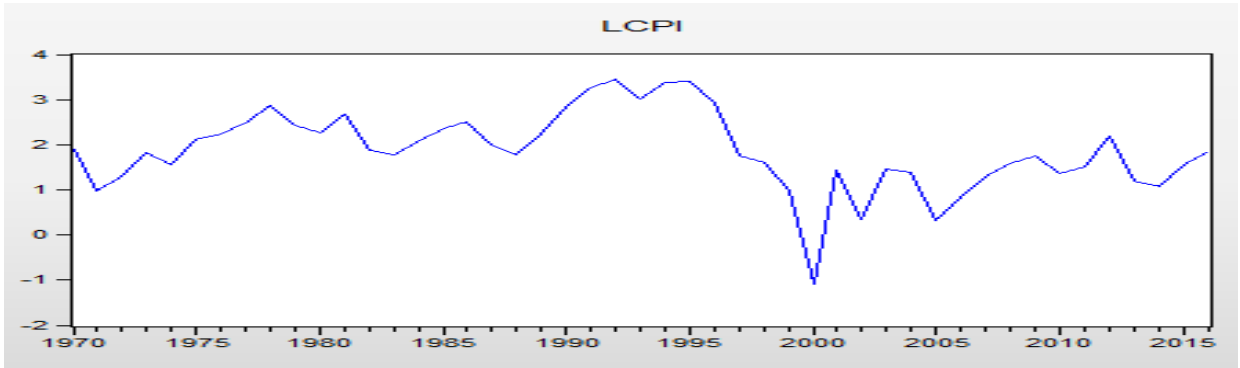

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات (EViews 9.0)

يبين التمثيل البياني لسلسة معدل التضخم أن هذا الأخير قد عرف تذبذبا خلال الفترة (1970-2016) حيث شهد الجزائر أعلى معدل للتضخم في هذه الفترة عند سنة 1992 حيث قدر بـ (3,45)، في حين أن أدنى معدل سجل سنة 2000 قدر بقيمة سالبة مساوية لـ (1.08-) .

3) تحليل سلسلة معدل البطالة (LUNEM):

يتم تحليل سلسلة معدل البطالة بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل(4-3): التمثيل البياني للسلسة (LUNEM)

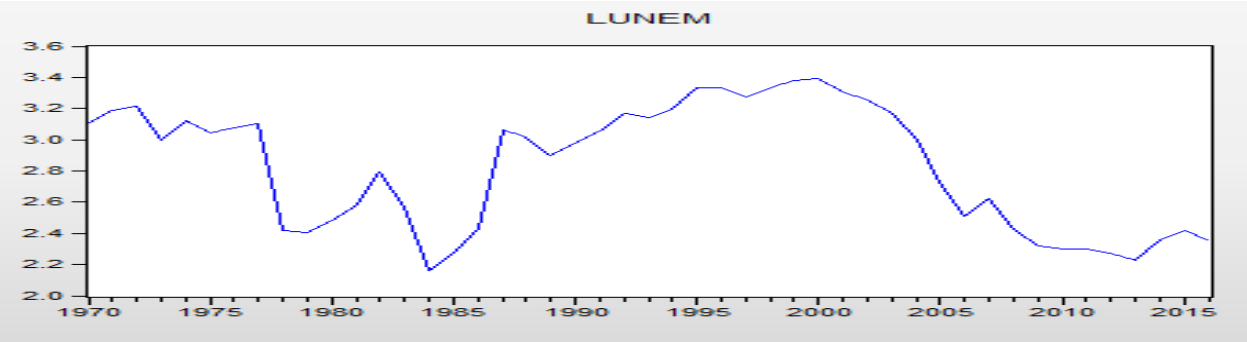

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات (EViews 9.0)

نلاحظ أن معدل البطالة للفترة (1970-2016) من خلال الشكل أعلاه، أن أدنى معدل بطالة سجل في سنة 1984 قدرت بـ (2,16)، في حين وصل هذا المعدل إلى أعلى مستوياته مع نهاية التسعينات وبالضبط في سنة 2000 أين بلغ المعدل في الحدود(3,39).

خلال الفترة (2000-2006) عرفت معدلات البطالة انخفاض مستمر فقدرت في سنة 2006 ب (2,5)، و استمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2013 حيث قدر معدل البطالة بـ (2,23).

نلاحظ أيضا من خلال الشكل أعلاه أن الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2016 عودة ارتفاع في معدلات البطالة من جديد، حيث بلغت في سنة 2015 ب (2,4) و في سنة 2016 بـ (2,3).

4) تحليل سلسلة نسبة تراكم رأس المال الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي (LGDI):

يتم تحليل سلسة نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل التالي:

الشكل (4-4): التمثيل البياني للسلسة (LGDI)

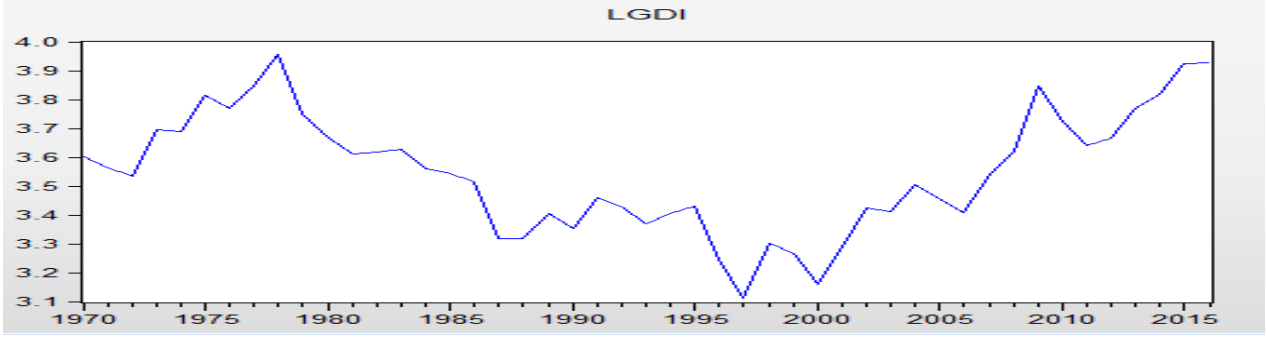

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات (EViews 9.0)

يلاحظ من الشكل أعلاه الخاص بتمثيل البياني لسلسة نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي أن قيمة هذا الأخير قد عرفت تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض على طول فترة الدراسة، حيث يمكن تقسيم هذه التغيرات إلى ثلاثة مراحل، و نشير هنا أن كل مرحلة من هذه المراحل شهدت تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض في حد ذاتها.

امتدت المرحلة الأولى من(1970-1978)تميزت هذه الرحلة بارتفاع في قيم هذه السلسلة، وقد تراوحت هذه القيم بين (3,53) و (3,95).

بينما المرحلة الثانية (1978-1997)تميزت هذه الرحلة بانخفاض في قيم هذه السلسلة، وقد تراوحت هذه القيم بين (3,1) و (3,9).

أما المرحلة الثالثة ارتفعت فيها نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي حيث بلغت أعلى قيمة في هذه المرحلة (3,9) سنة 2016.

5) تحليل سلسلة إجمالي القوى العاملة (LLF)

يتم تحليل سلسلة إجمالي القوى العاملة بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل(4-5): التمثيل البياني للسلسة (LLF)

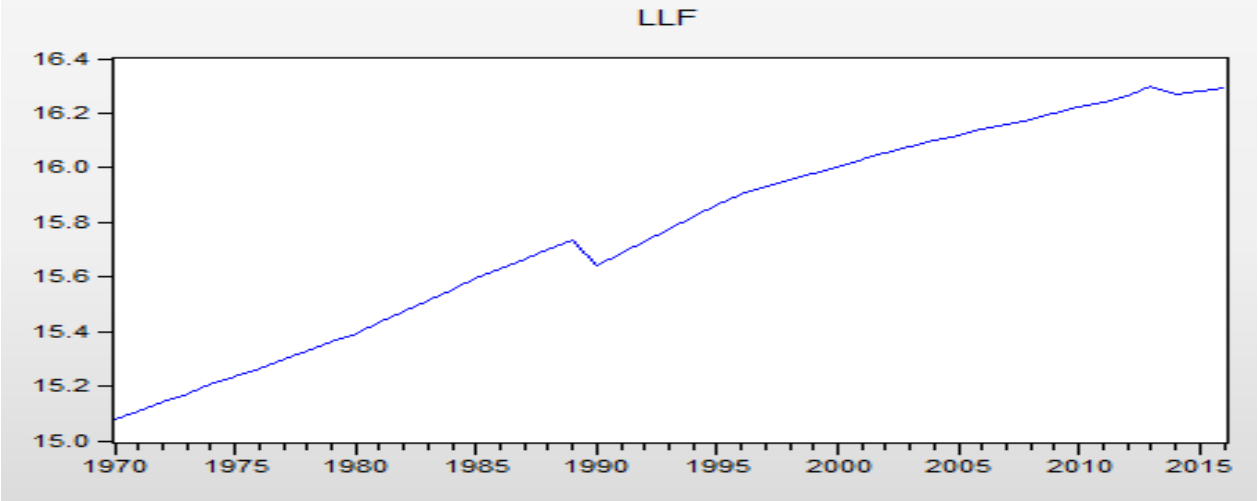

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات (EViews 9.0)

يتضح من الشكل أعلاه أن إجمالي القوى العاملة كانت متزايدة خلال فترة الدراسة، إلا أنها عرفت انخفاض طفيف، حيث انخفضت هذه القيمة من(15,73) سنة 1989، إلى(15,64)سنة 1990، لتعود من جديد إلى الارتفاع حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة(16,3)سنة 2013.

المطلب الثالث: اختبار السببية.

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الإحصائية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية و فهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المفسرة لها.

الفرع الأول: اختبار السببية وفق (Granger):[1]

اقترح قرانجر (Granger) سنة 1969 معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت Y_{1t} و Y_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t، وكانت السلسلة Y_{1t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y_{2t} ، في هذه الحالة نقول أن Y_{1t} تسبب Y_{2t} ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

يستخدم اختبار غرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية (feedback) أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية.

ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الأخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

ليكن لدينا النموذج VAR(p) المستقر حيث:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \emptyset_1^0 \\ \emptyset_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \emptyset_{11}^1 & \emptyset_{11}^2 \\ \emptyset_{12}^1 & \emptyset_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \emptyset_{12}^1 & \emptyset_{12}^2 \\ \emptyset_{22}^1 & \emptyset_{22}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-2} \\ Y_{2t-2} \end{pmatrix} + \cdots \begin{pmatrix} \emptyset_{1P}^1 & \emptyset_{1P}^2 \\ \emptyset_{2P}^1 & \emptyset_{2P}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-p} \\ Y_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

السلاسل $Y_{1t-1}, Y_{1t-2}, \ldots . Y_{1t-p}$ تعتبر كمتغيرات خارجية بالنسبة للمتغيرات $Y_{2t-1}, Y_{2t-2}, \ldots . . Y_{2t-p}$ ، نرى ما إذا كانت مجموعة Y_{2t} لا تحسن معنويا من القدرة التفسيرية للمتغيرات Y_{1t} للنموذج VAR والذي نطلق عليه تسمية (RVAR) أي (Restricted VAR).

اختبار الفجوات الزمنية (درجة التأخير) يتم بواسطة المعيارين(AIC وSchwarz)، ليكن:

- Y_{2t} لا يسبب Y_{1t} إذا كانت الفرضية:

$$H_0 = \emptyset_{11}^2 = \emptyset_{12}^2 = \cdots \emptyset_{1P}^2 = 0$$

- Y_{1t} لا يسبب Y_{2t} إذا كانت الفرضية:

$$H_0 = \emptyset_{21}^1 = \emptyset_{22}^1 = \cdots = \emptyset_{2P}^1 = 0$$

[1] شيخي مُحَمَّد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات**، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص: 276-278.

إذا قبلنا الفرضيتين معا، نتحدث هنا عن ما يسمى بـ (Feed Back effect)، يمكن استعمال إحصائية فيشر للقيام بالاختبار و هو اختبار انعدام المعاملات، معادلة بمعادلة أو مباشرة المقارنة بين نموذج (VAR)غير المقيد (UVAR)

و النموذج (VAR) المقيد (RVAR) نحسب نسبة المعقولية $L^* = (T - C) \times (\ln|\sum RVAR| - \ln|\sum UVAR|)$ التي تتبع توزيع X^2 بدرجة حرية $2 \times p$ مع :

- $\sum RVAR$: مصفوفة التباين و التباين المشترك لبواقي النموذج القيد.
- $\sum UVAR$: مصفوفة التباين و التباين المشترك لبواقي غير المقيد.
- T:عدد المشاهدات.
- C:عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.
- إذا كانت $L^* > \chi^2_\alpha(2p)$، ففي هذه الحالة نرفض فرضية وجود قيود، أي هناك سببية و فق غرانجر.

الفرع الثاني: دراسة السببية الاقتصادية بين متغيرات الدراسة

نهدف من خلال هذا الجزء لمعرفة مدى وجود علاقة سببية بين كل من متغيرات الدراسة، إذ إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، في حين أنّ معرفة اتجاه السببية جد مهم أيضا من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، ومن خلال الملحق رقم (02) نلخص نتائج اختبار السببية في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1): نتائج اختبار السببية

فرضية العدم (NullHypothesis)	عدد التأخرات الزمنية (عدد المشاهدات)						النتيجة	القرار
	1 (46)		2 (45)		3 (44)			
	F_{stat}	Prob	F_{stat}	Prob	F_{stat}	Prob		
LGDI → LCPI	0,26	0,6	0,44	0,64	0,75	0,52	لا يسبب	قبول H_0
LCPI → LGDI	**5,49**	**0,02****	**5,28**	**0,00*****	**3,78**	**0,01*****	يسبب	قبول H_1
LGDP → LCPI	0,48	0,48	0,52	0,59	1,36	0,26	لا يسبب	قبول H_0
LCPI → LGDP	**4,17**	**0,04****	**9,39**	**0,00*****	0,95	0,42	يسبب	قبول H_1
LLF → LCPI	1,25	0,26	1,84	0,17	1,78	0,16	لا يسبب	قبول H_0
LCPI → LLF	1,58	0,21	0,9	0,41	0,55	0,64	لا يسبب	قبول H_0
LUNEM → LCPI	0,21	0,64	0,13	0,87	0,07	0,97	لا يسبب	قبول H_0
LCPI → LUNEM	2,602	0,11	1,119	0,33	0,97	0,41	لا يسبب	قبول H_0
LGDP → LGDI	0,52	0,47	0,72	0,49	0,96	0,42	لا يسبب	قبول H_0
LGDI → LGDP	1,3	0,26	**4,06**	**0,02****	**4,29**	**0,01*****	يسبب	قبول H_1
LLF → LGDI	0,56	0,45	2,16	0,12	1,88	0.14	لا يسبب	قبول H_0
LGDI → LLF	0,33	0,56	0,74	0,48	0,72	0,54	لا يسبب	قبول H_0
LUNEM → LGDI	0,00	0,93	0,11	0,89	0,1	0,95	لا يسبب	قبول H_0
LGDI → LUNEM	**4,16**	**0,04****	2,09	0,13	1,44	0,24	يسبب	قبول H_1
LLF → LGDP	2,45	0,12	**2,91**	**0,06***	1,11	0,35	يسبب	قبول H_1
LGDP → LLF	0,1	0,74	0,37	0,68	0,49	0,68	لا يسبب	قبول H_0
LUNEM → LGDP	0,00	0,92	2,3	0,112	**2,86**	**0,04****	يسبب	قبول H_1
LGDP → LUNEM	0,69	0,4	2,29	0,11	**3,00**	**0,04****	يسبب	قبول H_1
LUNEM → LLF	0,16	0,69	0,46	0,63	0,35	0,78	لا يسبب	قبول H_0
LLF → LUNEM	0,35	0,55	0,117	0,88	0,05	0,98	لا يسبب	قبول H_0

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا على الملحق (03)

ملاحظات:

- $Y_{2t} \longrightarrow Y_{1t}$ تعني أن : $\mathbf{Y_{1t}}$ لاتسبب/تسبب في $\mathbf{Y_{2t}}$ وهذا بالنسبة لجميع المتغيرات.
- (***) تعني أن: علاقة معنوية عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$
- (**) عند: $\alpha = 5\%$
- (*) عند: $\alpha = 10\%$

من خلال نتائج الجدول نستنتج ما يلي:

أن قيمة (F_{stat}) المحسوبة وجدت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%)، وهذا يعني رفض فرضية العدم ، أي هناك سببية بين المتغيرات كما يلي :

- أن متغير معدل التضخم (LCPI) تسبب في نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (LGDI) ، وفي متغيرة إجمالي الناتج المحلي (LGDP) عند مستوى معنوية 5% ، (Prob = 0,04 < 0,05)، و هي سببية في اتجاه واحد.
- أن متغيرة نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (LGDI) تسبب في متغيرة إجمالي الناتج المحلي (LGDP)،(Prob = 0,02 < 0,05) وفي متغيرة معدل البطالة (LUNEM) (Prob = 0,04 < 0,05)، عند مستوى معنوية 5، و هي سببية في اتجاه واحد.
- أن متغيرة إجمالي القوى العاملة (LLF) تسبب في متغيرة إجمالي الناتج المحلي (LGDP) عند مستوى معنوية 10%، و هي سببية في اتجاه واحد.
- كما نلاحظ وجود سببية متبادلة، أي حلقة ذات أثر التغذية إرجاعي بين كل من متغيرة إجمالي الناتج المحلي (LGDP) و متغيرة معدل البطالة (LUNEM) عند مستوى معنوية 5%.

المبحث الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات

إن معظم السلاسل الزمنية (الاقتصادية) التي نواجهها في الحياة العملية لا تكون مستقرة، لذلك نستخدم عدة اختبارات لبيان فيما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا، وقد تطورت النظرية الإحصائية لتشمل اختبارات منهجية متعددة.

المطلب الأول: استقرارية السلاسل الزمنية

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين السلاسل زمنية مستقرة و غير مستقرة، إن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان.[1]

يقصد بالسلسلة الزمنية المستقرة هي تلك التي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان: [2]

المتوسط لـ X ثابت عبر الزمن أي أن : $E(X)=U$

والتباين ثابت عبر الزمن: $Var(X)=\delta u^2$

والتباين المشترك يعتمد على فترات الإبطاء$COV(X_t, X_{t-s})$

أي إن القيمتين (X_t, X_{t-1}) متباطئ تكون دالة بدلالة طول الفترة بينما تكون مستقلة عن الزمن، أي إن الزمن لا يلعب دور في تحديد العلاقة بينهم قبل اختبار وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات النموذج وتحليل سلوك العلاقة في المدى القصير ، لابد من تحليل السلاسل الزمنية لتأكد من استقراريتها عبر الزمن ، وتحديد درجة تكاملها من خلال اختبارات جذر الوحدة .و هناك عدة طرق إلا إن الطريقة الأكثر شيوعا هي اختبار ديكي[3]

الفرع الأول : اختبار ديكي– فولر(Dickey Fuller test)

تعمل اختبارات ديكي– فولر على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما، و ذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية (deterministic) أو عشوائية (stochastic). ومن أجل فهم هذا الاختبار لابد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة[4]:

---

[1] شيخي مُحَمَّد"**طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات**" مرجع سبق ذكره ، ص 200

[2] يحيى حمود حسن ، حسام الدين زكي" **تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية**" مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ،ص 9

[3] رغد جلال عمي وآخرون" **تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول الذرة الصفراء في العراق باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للمدة 1980–2014** "، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية ، العدد 1 ، العراق، 2017 ، ص 280

[4] مولاي بوعلام ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 250،249

أولا: النموذج TS(Trend Stationary)

هذه النماذج غير مستقرة، و تظهر عدم استقرارية تحديدية، و تأخذ الشكل الخطي كالتالي:

$(X_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t)$ هذا النموذج غير مستقر، لأن متوسطها الحسابي $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى العادية،وطرح المقدار $\hat{a} + \widehat{\alpha_1} t$ من X_t .

ثانيا: النموذج DS (Differency Stationary)

هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتظهر عدم استقرارية عشوائية، وتأخذ الشكل $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$ و يمكننا جعلها مستقرة باستعمال طريقة الفروق، ويسمح إدخال الثابت (β) في السيرورة DS بالتمييز بين نوعين مختلفين:

أي: $\nabla^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$ حيث: β ثابت حقيقي، و d: درجة الفروقات.

وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج d=1، و تكتب من الشكل $\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$ وتأخذ هذه النماذج شكلين:

1) اذ كانت $\beta = 0$: يسمى النموذج DS بدون انحراف ويكتب من الشكل: $(Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t)$ وهو غير مستقر من حيث التباين لأن التباين يرتبط بالزمن $(V[y_t] = t\delta_z^2)$، وبتطبيق الفروق على الصيغة السابقة يمكن الحصول على سلسلة مستقرة .

2) إذا كانت $\beta \neq 0$: يسمى النموذج DS بانحراف، ويكتب من الشكل $(y_t = y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t)$ وهو غير مستقر من حيث وسطه الحسابي $(E[y_t] = y_0 + \beta t)$ و من حيث تباينه، لأن التباين يرتبط بالزمن $(V[y_t] = t\delta_z^2)$، وتحول إلى سلسلة مستقرة بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى.

ولغرض اختبار ديكي– فولر نبدأ بنموذج السير العشوائي التالي الذي يسمى بنموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(1)، و الذي يكتب على شكل التالي: $Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$

حيث : ε_t حد الخطأ العشوائي(يفترض فيه وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، و قيم غير مرتبطة.)

يلاحظ أن معامل الانحدار يساوي الواحد 1، وإذا كان هذا هو الأمر في الواقع، فان هذا يؤدي إلى وجود مشكلة الجذر الوحدوي الذي يعني عدم استقرار بيانات السلسلة، حيث يوجد هناك اتجاه في البيانات. لذا إذا قمنا بتقدير الصيغة التالية: $Y_t = \emptyset_1 Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، واتضح أن $\emptyset = 1$ فان المتغير Y_t يكون له جذر وحدوي، و يعاني من مشكلة عدم الاستقرار. تعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساو للوحدة بسلسلة السير العشوائي، و هي إحدى الأمثلة للسلسلة غير المستقرة.[1]

وبطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة $Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \varepsilon_t$ نتحصل على الصيغة التالية:

$$\nabla Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1] شيخي محمد"**طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات**" مرجع سبق ذكره ، ص 207

$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \, , \phi - 1 = \lambda$

حيث: $\nabla Y_t = Y_t - Y_{t-1}$ ، و الآن أصبحت الفرضيات من الشكل:

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 \\ H_1: \lambda \neq 0 \end{cases}$$

ويلاحظ أنه إذا ثبت في الواقع أن $\lambda = 0$، فان $\nabla Y_t = \varepsilon_t$ ، وعندئذ يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى من السير العشوائي مستقرة، ولذا فان السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى 1 (Integrated of Order)، ونرمز لها ب I(1). أما إذا كانت السلسلة غير مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية ، فان السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي I(2) ، و هكذا...وإذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0). و لاختبار مدى استقرار نتبع الخطوات التالية:

1) نقوم بحساب ما يسمى بـ τ بعد تقدير الصيغة $Y_t = \emptyset Y_{t-1} + \varepsilon_t$، بقسمة $\emptyset$ على الخطأ المعياري لها، أي: $\tau = \frac{\emptyset}{\sigma_\emptyset}$

2) لا نستطيع مقارنة τ المحسوبة بقيم t المجدولة، حتى في العينات الكبيرة، لأنها لا تتبع هذا التوزيع، و إنما نبحث عن τ الجدولية في جداول معدة خصيصا بواسطة (Dickey et fuller)، و لذا يعرف هذا الاختبار باختبار (DF-test) .

3) القرار:

أ. إذا كانت τ_c المحسوبة > τ_t المجدولة: نرفض فرضية العدم $\lambda = 0$ أو $H_1: \emptyset = 1$ ، ونقبل الفرضية البديلة $\lambda \neq 0$ أو $H_1: \emptyset \neq 1$، وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.

ب. إذا كانت τ_c المحسوبة < τ_t المجدولة: نقبل فرضية العدم $\lambda = 0$ أو $H_1: \emptyset = 1$ و نرفض الفرضية البديلة، وفي هذه الحالة تكون السلسة غير مستقرة.

ولقد جرت العادة على إجراء اختبار (DF) باستخدام عدد من صيغ الانحدار تتمثل في: [1]

$\nabla Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + \varepsilon_t$
$\nabla Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$
$\nabla Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t$

وإذا وضعنا $\lambda = \emptyset - 1$ تصبح:

$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$ .....(1)
$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t$ .....(2)
$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + b_t + \varepsilon_t$ .....(3)

حيث أن اختبار الفرضية $H_0: \lambda = 0$ هو نفسه اختبار الفرضية $H_0: \emptyset = 1$. مع مراعاة أنه تم إدخال الحد الثابت في الصيغة (2)، و إدخال حد للاتجاه العام يتمثل في الزمن t في الصيغة (3). حيث أن مبدأ هذا الاختبار بسيط هو:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية" **الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**" الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2000، ص 623.

1) إذا تحققت الفرضية $\lambda = 0$ أو $H_0: \emptyset = 1$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسة غير مستقرة.
2) في النموذج (3)، إذا قبلنا الفرضية البديلة، وكانت b معنويا مختلف عن الصفر، فان النموذج من النوع TS و يرجع مستقرا بطريقة الانحدار كما بيناها سابقا.
3) حسب الفرضية H_0، فان القواعد الإحصائية الاعتيادية من غير الممكن تطبيقها من أجل الاختبار. لذلك عمد ديكي و فولار الى دراسة التوزيع التقاربي للمقدر ϕ، وذلك بمساعدة محاكاة مونتي–كارلو، حيث جدولوا القيم الحرجة من أجل عينات ذات أطوال مختلفة، هذه الجداول شبيهة بجداول ستودنت. و في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالحد العشوائي ε_t فان الصيغة الملائمة للاستخدام هي اختبار ديكي فولار المطور.

في النماذج السابقة عند استعمالنا لاختبار ديكي– فولار المبسط، فان النموذج ε_t عبارة عن صدمات عشوائية افتراضا، ففي حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي و فولار (1981) اختبارا يسمى باختبار ديكي فولار المطور (Augmented Dickey-Fuller test) (ADF)

إن اختبارات ADF ترتكز على الفرضية $H_0: |\emptyset| < 1$، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى:

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(4)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(5)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \nabla Y_{t-j+1} + c + b_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots(6)$$

نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيار (Akaike) أو معيار(Schwarz).

إن اختبار (ADF)يحمل نفس خصائص (DF)، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1}، حيث $\nabla Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$،...الخ، و يتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي*.

المطلب الثاني: تطبيق اختبار ديكي – فولر على متغيرات الدراسة

أولا: اختبار استقرارية سلسلة لوغاريتم النمو الاقتصادي (LGDP)

من خلال الشكل رقم (4-1)، الذي يوضح تطور لوغاريتم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة (1970-2016). نلاحظ أن المنحنى يحمل اتجاه متزايد، مما يوحي لنا أن السلسلة غير مستقرة و للتأكيد من ذلك نستعين باختبار ديكي – فولر.

1) تطبيق اختبار الجذر الأحادي على لوغاريتم النمو الاقتصادي (LGDP):

من أجل معرفة استقرارية السلاسل لابد من تحديد درجة التأخر (P) وذلك بملاحظة (Corrélogram) للسلسلة، و تحديد الرؤوس (les pics) الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي الجزئية (FPAC) ونتأكد من معنوية ذلك التأخير، فإذا كان غير معنوي نختار الأقل منه معنويا و صولا إلى (P=0)، أي نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط.

* أنظر ملحق رقم (03)،منهجية مبسطة لاختبارات الجذر الوحدوي لديكي – فولار.

ومن خلال الشكل رقم (01) من الملحق رقم (05) نحدد درجة تأخير السلسلة، إذ نلاحظ أن التأخير هو (P=1)، ثم نقوم بالتأكد من معنوية هذا التأخير، حسب الجدول رقم (01) من الملحق رقم (05)، حيث نلاحظ أن معامل ((D(LGDP(-1) غير معنوي لأن ($P = 0,1 > 0,05$) و هذا يعني قبول فرضية العدم و منه درجة التأخير (P=0) ، لذلك نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط:

النموذج الثالث: اختبار معنوية معامل الاتجاه العام ($H_0 : b = 0$)

حسب الجدول (02) من الملحق رقم (05) نلاحظ أن معامل (@TREND) غير معنوي ، لأن ($P = 0,06 > 0,05$) ومنه نقبل فرضية العدم (H_0) و منه نرفض أن تكون السلسلة من نوع TS، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية من نوع DS.

النموذج الثاني: اختبار معنوية المعامل الثابت ($H_0 : c = 0$)

من الملحق رقم (05) و الجدول رقم (03) لدينا ($P = 0,14 > 0,05$) أي نقبل فرضية العدم أي أن مقدار الثابت غير معنوي.

النموذج الأول: اختبار ديكي فولر للسلسلة (LGDP) ($H_0 : \phi = 1$)

من الملحق رقم (05) و الجدول رقم (04) لدينا قيمة DF المحسوبة (5,14) أكبر من المجدولة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10% ومنه نقبل فرضية العدم و هذا يعني وجود جذر وحدوي و منه السلسلة (LGDP) غير مستقرة، و حتى تكون السلسلة مستقرة يجب إخضاعها لمرشح الفروقات من الدرجة الأولى.

2) إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة (LGDP):

من أجل نموذج DS تكون أحسن طريقة لضمان استقرارية السلسلة هي إجراء الفروقات من الدرجة الأولى لنحصل على سلسلة (DLGDP) . هذه الصيغة الأخيرة متمثلة في ((DLGDP= LGDP-LGDP(-1)) ومن خلالها يمكننا الحصول على سلسلة جديدة و المتمثلة في الشكل الموالي:

الشكل(4–6): تطور سلسلة النمو الاقتصادي عند الفرق الأول(DLGDP)

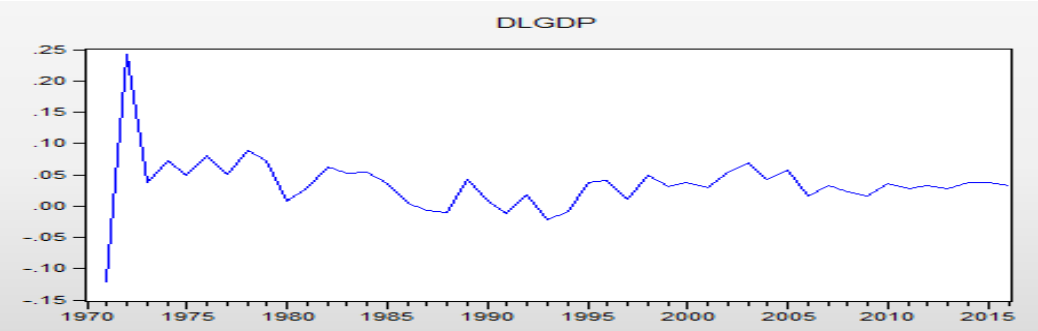

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات (EViews 9.0)

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أنه يأخذ شكل موازي لمحور الفواصل مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

بنفس الطريقة السابقة نحدد درجة التأخير للسلسلة من خلال ملاحظة (Corrélogram) السلسلة (DLGDP)، نلاحظ من الملحق رقم (05) الشكل رقم (02) و الجدول رقم (05) أن:

التأخير هو (P=0) ، وهذا التأخر معنوي لأن ($P = 0{,}00 < 0{,}05$) و منه نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط.

- اختبار معنوية معامل الاتجاه العام ($H_0 : b = 0$)من الملحق رقم (05) الجدول رقم (05) نلاحظ أن معامل @TREND غير معنوي لأن ($T_{.stc} = -2{,}59 < T_{.stT} = 3{,}53$).
- وكذلك اختبار معنوية المعامل الثابت ($H_0 : c = 0$) لدينا من الملحق رقم (05) الجدول رقم (05) ($P = 0{,}00 < 0{,}05$). ومنه نرفض فرضية العدم أي أن مقدار معامل الثابت معنوي.
- و بما أن قيمة (DF) المحسوبة (9,39-) أصغر من المجدولة عند مستوى المعنوية 1% ، 5% ، 10% ، ومنه نرفض فرضية العدم، وهذا يعني عدم وجدود جذر وحدوي ومنه السلسلة (DLGDP) مستقرة.

ثانيا: اختبار استقرارية سلسلة لوغاريتم معدل التضخم (LCPI)

من خلال الشكل رقم (**4–2**)، الذي يوضح تطور لوغاريتم معدل التضخم خلال فترة الدراسة (1970-2016) نلاحظ أن المنحنى يحمل تغيرات عشوائية مما يوحي لنا مبدئيا بوجود تغير غير منتظم بدلالة الزمن أي أنّ السلسلة غير مستقرة وللتأكيد على ذلك نستعين باختبار ديكي فولر.

1) تطبيق اختبار الجذر الأحادي على لوغاريتم معدل التضخم (LCPI) :

من خلال الشكل رقم (03) من الملحق (05) نلاحظ أن درجة التأخر (P=1) و من خلال الجدول (07) نلاحظ أن معامل (D(LCPI(-1)) غير معنوي ($P = 0{,}21 > 0{,}05$) و هذا يعني قبول فرضية العدم و منه درجة التأخير (P=0) ، لذلك نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط.

بإتباع نفس خطوات السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج، أما الباقي فهو مدرج في الملحق رقم (05)

الجدول رقم (4–2): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على لوغاريتم معدل التضخم (LCPI) التأخير (P=0)

نوع النموذج	النموذج الثاني			النموذج الثالث		
اختبار DF البسيط	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية
	-2,94	-3,58	1%	-3,12	-4,14	1%
		-2,92	5%		-3,51	5%
		-2,6	10%		-3,18	10%
	معامل الثابت معنوي ($P = 0{,}01 < 0{,}05$)			معامل الاتجاه العام غير معنوي ($P = 0{,}3 > 0{,}05$)		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول (08) و (09) من الملحق (05)

نلاحظ أن معامل الثابت معنوي وبالتالي القرار هو في النموذج الثاني، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من المجدولة في النموذج الثاني عند مستوى معنوية 1% فإننا نقبل فرضية العدم وهذا يعني وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (LCPI) غير مستقرة.

2) إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة (LCPI)

حيث ((DLCPI= LCPI-LCPI(-1) ووفقا لهذه الصيغة يمكننا مشاهدة السلسلة الجديدة والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل(4–7): تطور لوغاريتم معدل التضخم عند الفرق الأول

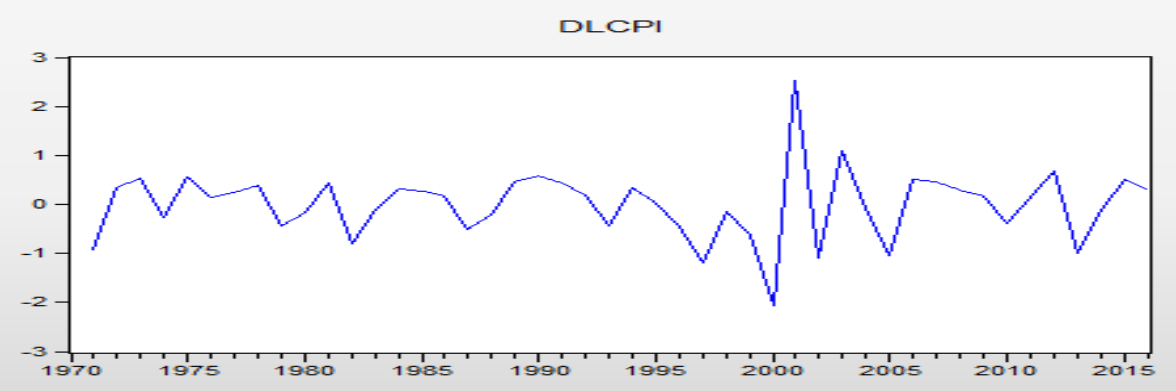

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات (EViews 9.0)

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يأخذ شكل موازي تقريبا لمحور الفواصل مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما بقية النتائج فهي مدرجة في الملحق (05)

الجدول(4–3): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على لوغاريتم معدل التضخم (DLCPI) التأخير (P=0)

نوع النموذج	النموذج الأول			النموذج الثاني			النموذج الثالث		
اختبار DF البسيط	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية
	-9,67	-2,61	1%	-9,56	-3,58	1%	-9,47	-4,17	1%
		-1,94	5%		-2,92	5%		-3,51	5%
		-1,61	10%		-2,6	10%		-3,18	10%
				معامل الثابت غير معنوي ($P = 0,86 < 0,05$)			معامل الاتجاه العام غير معنوي ($P = 0,69 > 0,05$)		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول (11) و (12) و (13) من الملحق (05)

نلاحظ أن معامل الثابت والاتجاه العام غير معنويين وبالتالي القرار هو في النموذج الأول، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النموذج الأول عند مستوى 1% ، 5% ، 10% فيمكن رفض فرضية العدم العدم، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (LCPI) مستقرة.

ثالثا: اختبار استقرارية سلسلة لوغاريتم معدل البطالة (LUNEM)

من خلال الشكل (4–3) نلاحظ أن المنحنى يحمل اتجاه عام متناقص مما يوحي لنا مبدئيا بوجود الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أنّ السلسلة غير مستقرة وللتأكيد على ذلك نستعين باختبار ديكي فولر.

1) تطبيق إختبار الجذر الأحادي على لوغاريتم معدل البطالة (LUNEM)

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما بقية النتائج فهي مدرجة في الملحق (05)

الجدول(4–4): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على لوغاريتم معدل البطالة (LUNEM) التأخير (P=0)

نوع النموذج	النموذج الأول			النموذج الثاني			النموذج الثالث		
اختبار DF البسيط	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية
	−0,78	−2,61	1%	−1,45	−3,58	1%	−1,59	−4,17	1%
		−1,94	5%		−2,92	5%		−3,51	5%
		−1,61	10%		−2,6	10%		−3,18	10%
	معامل الاتجاه العام غير معنوي ($P = 0,47 > 0,05$)			معامل الثابت غير معنوي ($P = 0,18 < 0,05$)					

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول (15) و (16) و (17) من الملحق (05)

نلاحظ أن معامل الثابت والاتجاه العام غير معنويين وبالتالي القرار هو في النموذج الأول، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من المجدولة في النموذج الأول عند مستوى 1% ، 5% ، 10% ومنه نقبل فرضية العدم العدم، وهذا يعني وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (LUNEM) غير مستقرة.

2) إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة (LUNEM)

حيث (D LUNEM = LUNEM - LUNEM (-1)) ووفقا لهذه الصيغة يمكننا مشاهدة السلسلة الجديدة والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل(4–8): تطور لوغاريتم معدل البطالة عند الفرق الأول

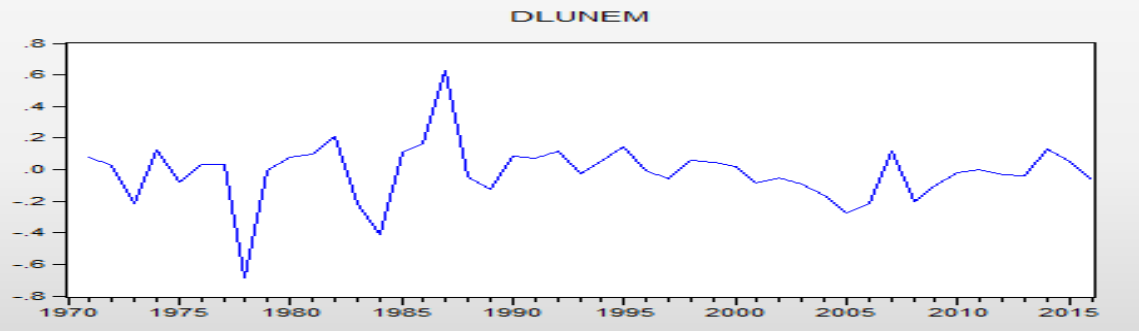

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات (EViews 9.0)

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يأخذ شكل موازي تقريبا لمحور الفواصل مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما بقية النتائج فهي مدرجة في الملحق (05)

الجدول(4-5): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على لوغاريتم معدل البطالة (DLUNEM) التأخير (P=0)

نوع النموذج	النموذج الأول			النموذج الثاني			النموذج الثالث		
اختبار DF البسيط	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية
	-5,94	-2,61	1%	-5,93	-3,58	1%	-5,86	-4,17	1%
		-1,94	5%		-2,92	5%		-3,51	5%
		-1,61	10%		-2,6	10%		-3,18	10%
	معامل الاتجاه العام غير معنوي ($P = 0{,}89 > 0{,}05$)			معامل الثابت غير معنوي ($P = 0{,}55 < 0{,}05$)					

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول (18) و (19) و (20) من الملحق (05)

نلاحظ أن معامل الثابت والاتجاه العام غير معنويين وبالتالي القرار هو في النموذج الأول، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النموذج الأول عند مستوى 1% ، 5% ، 10% ومنه نرفض فرضية العدم العدم، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (DLUNEM) مستقرة.

رابعا: اختبار استقرارية سلسلة لوغاريتم نسبة تراكم رأس المال الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي (LGDI):

نلاحظ من خلال الشكل (4-4) أن المنحنى يحمل اتجاه عام متناقص ثم متزايد، مما يوحي لنا مبدئيا أنّ السلسلة غير مستقرة وللتأكيد على ذلك نستعين باختبار ديكي فولر.

1) تطبيق إختبار الجذر الأحادي على لوغاريتم نسبة تراكم رأس المال الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي (LGDI):

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما بقية النتائج فهي مدرجة في الملحق (05)

الجدول(4–6): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على لوغاريتم نسبة تراكم رأس المال الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي (LGDI) ، التأخير (P=0)

نوع النموذج	النموذج الأول			النموذج الثاني			النموذج الثالث		
اختبار DF البسيط	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية
	0,4	−2,61	1%	−1,15	−3,58	1%	−1,03	−4,17	1%
		−1,94	5%		−2,92	5%		−3,51	5%
		−1,61	10%		−2,6	10%		−3,18	10%
				معامل الثابت غير معنوي ($P = 0,24 < 0,05$)			معامل الاتجاه العام غير معنوي ($P = 0,33 > 0,05$)		

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول (22) و (23) و (24) من الملحق (05)

نلاحظ أن معامل الثابت والاتجاه العام غير معنويين وبالتالي القرار هو في النموذج الأول، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من المجدولة في النموذج الأول عند مستوى 1% ، 5% ، 10% ومنه نقبل فرضية العدم العدم، وهذا يعني وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (LGDI) غير مستقرة.

2) إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة (LGDI):

حيث (D LGDI = LGDI - LGDI (-1)) ووفقا لهذه الصيغة يمكننا مشاهدة السلسلة الجديدة والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل(4–9): تطور لوغاريتم نسبة تراكم رأس المال الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي عند الفرق الأول

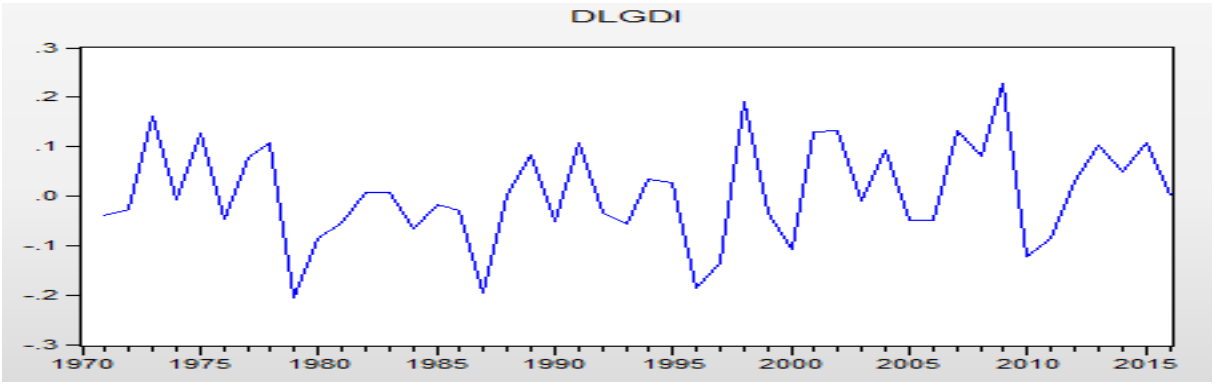

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات (EViews 9.0)

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يأخذ شكل موازي تقريبا لمحور الفواصل مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما بقية النتائج فهي مدرجة في الملحق (05)

الجدول(4–7): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على (DLGDI) ، التأخير (P=0)

نوع النموذج	النموذج الأول			النموذج الثاني			النموذج الثالث		
اختبار DF البسيط	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية
	−6,73	−2,61	1%	−6,70	−3,58	1%	−6,78	−4,17	1%
		−1,94	5%		−2,92	5%		−3,51	5%
		−1,61	10%		−2,6	10%		−3,18	10%
				معامل الثابت غير معنوي $(P = 0{,}59 < 0{,}05)$			معامل الاتجاه العام غير معنوي $(P = 0{,}30 > 0{,}05)$		

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول (25) و (26) و (27) من الملحق (05)

نلاحظ أن معامل الثابت والاتجاه العام غير معنويين وبالتالي القرار هو في النموذج الأول، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النموذج الأول عند مستوى 1% ، 5% ، 10% ومنه نرفض العدم، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (DLGDI) مستقرة.

خامسا: اختبار استقرارية سلسلة لوغاريتم سلسلة إجمالي القوى العاملة (LLF)

من خلال الشكل (4–5) نلاحظ أن المنحنى يحمل اتجاه عام مما يوحي لنا مبدئيا بوجود تغير منتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن أي أنّ السلسلة غير مستقرة وللتأكيد على ذلك نستعين باختبار ديكي فولر.

1) تطبيق إختبار الجذر الأحادي على لوغاريتم سلسلة إجمالي القوى العاملة (LLF)

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما بقية النتائج فهي مدرجة في الملحق (05)

الجدول(4–8): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على سلسلة إجمالي القوى العاملة (LLF)، التأخير (P=0)

نوع النموذج	النموذج الثاني			النموذج الثالث		
اختبار DF البسيط	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية
	−2,12	−3,58	1%	−0,86	−4,17	1%
		−2,92	5%		−3,51	5%
		−2,6	10%		−3,18	10%
	معامل الثابت معنوي $(P = 0{,}02 < 0{,}05)$			معامل الاتجاه العام غير معنوي $(P = 0{,}52 > 0{,}05)$		

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول (29) و (30) من الملحق (05)

نلاحظ أن معامل الاتجاه العام غير معنوي، و المعامل الثابت معنوي وبالتالي القرار هو في النموذج الثاني، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من المجدولة في النموذج الثاني عند مستوى معنوية 1% ، 5% ، 10% فإننا نقبل فرضية العدم وهذا يعني وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (LLF) غير مستقرة.

2) إجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة (LLF):

حيث (D LLF = LLF - LLF (-1)) ووفقا لهذه الصيغة يمكننا مشاهدة السلسلة الجديدة والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل(4–10): تطور لوغاريتم إجمالي القوى العاملة عند الفرق الأول

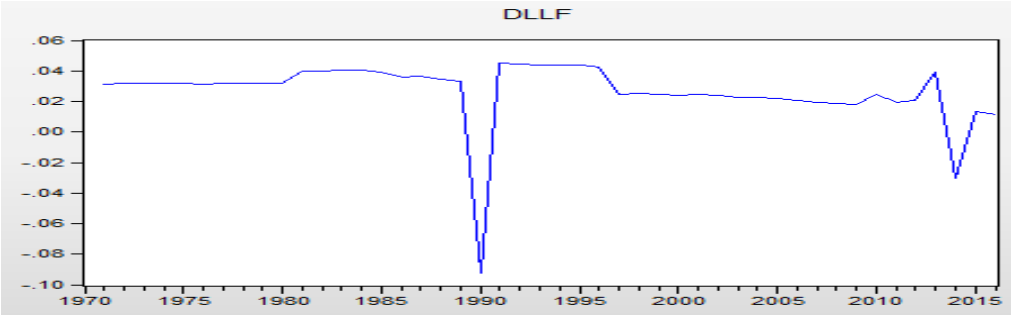

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات (EViews 9.0)

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يأخذ شكل موازي تقريبا لمحور الفواصل مما يوحي لنا مبدئيا بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن.

بإتباع نفس خطوات دراسة الاستقرارية السابقة، نحاول هنا تقديم ملخص النتائج فقط أما بقية النتائج فهي مدرجة في الملحق (05)

الجدول(4–9): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر على سلسلة إجمالي القوى العاملة (DLLF)، التأخير (P=0)

نوع النموذج	النموذج الثاني			النموذج الثالث		
اختبار DF البسيط	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية	T_C	القيم الحرجة	مستوى المعنوية
	– 6,41	–3,58	1%	–6,95	–4,17	1%
		–2,92	5%		–3,51	5%
		–2,6	10%		–3,18	10%
	معامل الثابت معنوي عند 1% ($T_{stc} = 4,57 > T_{stT} = 3,53$)			معامل الاتجاه العام غيرمعنوي عند 1% ($T_{stc} = -2,04 < T_{stT} = 3,53$)		

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على الجداول (28) و (29) من الملحق (05)

نلاحظ أن معامل الاتجاه العام غير معنوي و الثابت معنوي وبالتالي القرار هو في النموذج الثاني، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من المجدولة في النموذج الأول عند مستوى 1% ، 5% ، 10% ومنه نرفض فرضية العدم، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة (DLLF) مستقرة.

ويمكن تلخيص خصائص و مميزات هذه المتغيرات في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-10):جدول يلخص خصائص و مميزات هذه المتغيرات

	LGDP	LUNEM	LCPI	LGDI	LLF
الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام	عدم وجود مركبة الاتجاه العام
الحد الثابت	وجود الثابت	عدم وجود الثابت	عدم وجود الثابت	عدم وجود الثابت	وجود الثابت
نوعها	DS	DS	DS	DS	DS
درجة تكاملها	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على النتائج السابقة.

المبحث الثالث: اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة

بعد ما قمنا في المبحثين السابقيين بالتعريف بالمتغيرات و دراسة السببية فيما بينهم، وكذا دراسة استقرارية كل سلسلة على حدا ، يتم في هذا المبحث دراسة العلاقة بين هذه المتغيرات عن طريق اختيار النموذج المناسب وتقديره ثم اختبار صلاحيته، عن طريق مجموعة من الاختبارات الإحصائية و القياسية.

المطلب الأول: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانيات وارتكز تطورها على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وترتكز هذه التقنية في البداية على السلاسل الزمنية غير المستقرة ،في حين تكون التركيبات الخطية التي فيها بينها مستقرة، ووجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات الجذر الوحدوي للتحقق من استقرارية السلاسل، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل مشترك أي التقارب بين سيرورات السلاسل الزمنية.[1]

إن التكامل المشترك يشير إلى العلاقة بين السيرورة غير المستقرة و السيرورة ذات الجذر الأحادي، فعندما يكون المتغيران متكملان بطريقة مشتركة فان المتغيرين يحافظان على علاقة توازنية طويلة الأمد، حتى و إن كان غير مستقرين أصلا، ويتم تمثيل هذه العلاقة التوازنية طويلة الأمد من خلال التوليفة الخطية المتضمنة في التكامل المشترك. و في النظرية الاقتصادية هناك العديد من الأمثلة على العلاقة التوازنية طويلة الأمد، ومنها علاقة الاستهلاك مع الدخل[2].

الفرع الأول: خصائص درجة تكامل سلسلة زمنية وشروط التكامل المشترك

كما رأينا سابقا، تكون السلسلة زمنية معينة متكاملة من الدرجة d: $X_t \rightarrow I(d)$ ، اذا تم حساب الفروقات d مرة من أجل جعل السلسلة مستقرة.

لتكن سلسلة زمنية X_{1t} مستقرة و سلسلة اخرى X_{2t} متكاملة من الدرجة (1) :

تعتبر السلسلة $Y_t = X_{1t} + X_{2t}$ غير مستقرة لأننا قمنا بجمع سلسلتين الأولى مستقرة و الثانية غير مستقرة، تحتوي على اتجاه العام.

نقول أن هناك تكامل مشترك بين السلسلتين X_t و Y_t (the two series are cointregrated) اذا تضمنتا اتجاها عاما عشوائيا بنفس درجة التكامل (d) و توليفة خطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل[3].

---

[1] بختي فريد " **محاضرات وتطبيقات على الحاسوب في السلاسل الزمنية الخطية باستعمال حزمة (EViews 7.0)**" ، جامعة البويرة ، الجزائر، 2014-2015، ص 111

[2] مولاي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 269.

[3] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 289 290.

الفرع الثاني: اختبار علاقة التكامل المشترك

لتحديد عدد علاقات التكامل المشترك، اقترح ((Johansen (1988 اختبارا يعتمد على القيم الذاتية لمصفوفة البواقي و التباين، يتم حسابه باتباع الخطوتين التاليتين [1]:

الخطوة الأولى: حساب البواقي $\hat{v}_t$ ، $\hat{u}_t$ انطلاقا من النموذجين التاليين:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1\Delta Y_{t-1} + A_2\Delta Y_{t-2} + \cdots + A_p\Delta Y_{t-p} + u_t$$
$$Y_{t-1} = A_0 + A_1\Delta Y_{t-1} + A_2\Delta Y_{t-2} + \cdots + A_p\Delta Y_{t-p} + v_t$$

مع:

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \vdots \\ Y_{k,t} \end{bmatrix}$$

u_t و v_t هي مصفوفات البواقي ذات بعد (k ;T) حيث (K) هو عدد المتغيرات و (T) عدد المشاهدات.

الخطوة الثانية: حساب مصفوفات التباين – التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية، ثم نقوم بحساب الإحصائية $\left(\lambda_{trace} = -\sum_{i=r+1}^{k} ln(1-\lambda_i)\right)$ ، حيث أن (λ)القيمة الذاتية رقم i للمصفوفة (M)، (K) عدد المتغيرات و (r) رتبة مصفوفة.

تبع هذه الإحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع (χ^2) مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها ((Johansen and Juselius (1990 يكون اختبار (Johansen) على الشكل التالي:

- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر $(r = 0)$، أي $(H_0: r = 0)$ ضد الفرضية $(H_1: r > 0)$ إذا رفضناH_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ (Johansen and Juselius)، فإننا نرفضH_0).
- رتبة المصفوفة π تساوي الواحد $(r = 1)$، ، أي $(H_0: r = 1)$ ضد الفرضية $(H_1: r > 1)$. إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ (Johansen and Juselius)، فإننا نرفضH_0).
- رتبة المصفوفة π تساوي 2 $(r = 2)$، أي $(H_0: r = 2)$ ضد الفرضية $(H_1: r > 2)$. إذا رفضنا H_0، نمر إلى الاختبار الموالي (إذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ (Johansen and Juselius)، فإننا نرفض H_0).وهكذا...

إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف واختبرنا بعدها الفرضية $(H_0: r = k - 1)$ ضد $(H_1: r = k)$ وقمنا برفض H_0، فان رتبة المصفوفة هي (r=k) وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي I(0).

للقيام بهذا الاختبار، اقترح (Johansen) خمس صيغ تتعلق بأشعة التكامل:

[1] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 301 302

1) في حالة عدم وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

- غياب الاتجاه الخطي في السلاسل و غياب الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك؛
- غياب الاتجاه الخطي في السلاسل ووجود الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك.

2) في حالة وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

- وجود الاتجاه الخطي في السلاسل و الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك؛
- وجود الاتجاه الخطي في السلاسل و في علاقات التكامل المشترك.

3) في حالة وجود اتجاه عام كثير الحدود من درجة الثانية في المعطيات:

وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في السلاسل و اتجاه خطي في علاقات التكامل المشترك.

الفرع الثالث: اختبار جوهنسون لمتغيرات الدراسة

حسب النتائج التي تحصلنا عليها سابقا (أي اختبارات DF)، وجدنا أن السلاسل تحتوي على مركبة الاتجاه العام والحد الثابت موجود في إحداهما، هذا الاختلاف في نوعية السلاسل الزمنية يؤدي إلى اختلاف وتعدد اختبارات جوهنسون، وفي ظل المعطيات والنتائج السابقة سنركز على الفرضية التالية:

الفرضية رقم : 04 وجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE) وغياب الثابت في VAR وهذا الاختبار هو الآخر يتم على مجموعة من المراحل وهي:

المرحلة الأولى :تحديد درجة التأخير، قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-11): تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار جوهنسون

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-17,38808	NA	0,137709	0,85259	0,896218	0,870364
1	98,87283	221,7068	0,000647	-4,505713	-4,423797	-4,475505
2	103,5138	8,634403*	0,000546	-4,675061	-4,423797*	-4,629749*
3	104,7608	2,262005	0,000540*	-4,686550*	-4,522717	4,626133
4	104,7951	0,060595	0,000565	-4,641633	-4,436842	-4,566112

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (06)

* تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار

نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي(P=2).

المرحلة الثانية :اختبار جوهنسون

في المرحلة السابقة وجدنا أن فترة الإبطاء المقبولة هي (P=2) ، ومنه سنجري الاختبار بالاعتماد على الفرضية السابقة، وجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE) وغياب الثابت في VAR والجدول التالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (4–12): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهنسون للفترة (1970–2016)

إحصائية الأثر Trace	القيمة الحرجة عند 5%	الاحتمال	H_0: فرضية العدم
76,84497	69,81889	0,0123	لا يوجد تكامل مشترك r =0
40,44909	47,85613	0,2068	يوجد متجه واحد على الأكثر $r \leq 1$
17,4542	29,79707	0,6065	يوجد متجهان على الأكثر $r \leq 2$

المصدر:من اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (06)

دلت نتائج تحليل التكامل المشترك التي تم الحصول عليها بأن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك قد رفضت بمستوى دلالة 5% ($H_0: r = 0 / H_1: r > 0$)لأن إحصائية جوهنسون المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة ($\lambda(0) = 76,84497 > 69,81889$) كما هو موضح في الجدول أعلاه، وتشير النتائج كذلك إلى أنّ الفرضية الصفرية القائلة بوجود متجه تكاملي واحد على الأكثر($H_1: r = 0 / H_1: r > 1$) أنها مقبولة لأن إحصائية جوهنسون أقل من القيمة الحرجة ($\lambda(0) = 40,44909 < 47,85613$) مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة وهذا يعني أنّ المتغيرات المقترحة تتحرك معا في الفترة الزمنية الطويلة الأجل.

ووفقا للنتائج المتحصل عليها نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) في حالة وجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في المعطيات وفي ظل وجود علاقة وحيدة للتكامل المشترك.

المطلب الثاني : تقدير و اختبار نموذج تصحيح الخطأ المتعدد VECM:

الفرع الأول: تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)

يمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات المستعملة وهي: (LGDP , LUNEM) كمتغيرات داخلية أما باقي المتغيرات (LCPI , LGDI , LLF) متغيرات خارجية.

من خلال الملحق رقم (06) و الجداول رقم (01) (02) نقوم بتلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم(4–13): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) عند P=1

المعادلة الأولى لـ DLGDP				المعادلة الثانية لـ DLUNEM			
المتغير التابع DLGDP	المعامل Coefficient	إحصائية t.stat	إحتمال Prob	المتغير التابع DLUNEM	المعامل Coefficient	إحصائية t.stat	إحتمال Prob
CoinEq1	-0,235	$-5,115^{***}$	0,000	CoinEq1	0,467	1,19	0,241
D($LGDP_{(-1)}$)	-0,331	$-4,199^{***}$	0,0002	D($LGDP_{(-1)}$)	-1,224	$-1,82^{*}$	0,076
D($LUNEM_{(-1)}$)	-0,04	$-2,235^{**}$	0,031	D($LUNEM_{(-1)}$)	0,003	0,01	0,984
C	-3,527	$-3,953^{***}$	0,0003	C	9,746	1,282	0,207
LGDI	0,09	$5,397^{***}$	0,000	LGDI	-0,233	-1,532	0,133
LLF	0,206	$3,794^{***}$	0,0005	LLF	-0,563	-1,215	0,231
LCPI	-0,01	$-3,568^{***}$	0,001	LCPI	0,005	0,15	0,88
R-Squared	0,739			R-Squared	0,162		
Adj.R- Squared	0,698			Adj.R- Squared	0,029		
F-Statistic	18,01			F-Statistic	1,22		

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على من خلال الملحق رقم (06) و الجداول رقم (01) (02)

- (***) تعني أن: علاقة معنوية عند مستوى معنوية $\alpha = 1\%$
- (**) عند: $\alpha = 5\%$
- (*) عند: $\alpha = 10\%$

المعادلة الأولى :

يبين الجدول أعلاه نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد ، ومن هذا الجدول نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى الدلالة 1% وسالبة، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من معدل البطالة، النمو الاقتصادي، نسبة تراكم أرس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي القوة العاملة ومعدل التضخم.

وقد بلغت قيمة معامل التحديد المصحح $\overline{R^2} = 0,698$ وهو ما يدل على وجود توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 69,8% من التغيرات في المتغير التابع، و لقد استعمل معامل التحديد المصحح $\overline{R^2}$ بدلا من معامل التحديد R^2 لأنه أكثر دقة و صحة في إعطاء النتائج.

كما أن قيمة إحصائية (F) البالغة 18,01 معنوية عند مستوى 1% ، و توضح أن هناك علاقة طويلة الأجل ، بين متغيرات النموذج المفسرة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

نلاحظ من خلال النموذج معنوية معاملات التأخير حيث D($LGDP_{(-1)}$) معنوي عند 1%و D($LUNEM_{(-1)}$) معنوي عند 5% ، وقد وجاءت إشارات المعاملات معنوية كما هو متوقع لها طبقا للنظرية الاقتصادية ، ففيما يخص معلمة معدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 5 % وبإشارة

سالبة (0,04-) أي علاقة عكسية، وهذا ما تؤكده النظرية الاقتصادية (قانون أوكن)، مما يعني أن تخفيض معدل البطالة بفترة إبطاء واحدة يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي ، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

نلاحظ أن معاملات المتغيرات(LLF, LGDI ,LCPI) معنوية عند 1% ، ويدل وجود إشارة سالبة لمتغيرة (LCPI) على التأثير العكسي لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي، في حين أن الإشارة الموجبة لمتغيرة تراكم رأس المال الإجمالي(LGDI) و متغيرة إجمالي القوى العاملة (LLF) تدل على وجود علاقة طردية بينهما وبين النمو الاقتصادي، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأن التوسع في رأس المال الثابت يتيح إمكانية تحسين إنتاجية العمل، وزيادة الإنتاج و توسع السوق الوطنية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

المعادلة الثانية :

نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ غير معنوية عند مستوى الدلالة 1% و 5% و 10 % ومعاملها موجب $(coeff = 0{,}467)$ و هذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة، أما فيما يخص إحصائية فيشر (F) البالغة 1,22 فهي غير معنوية لأن $(P = 0{,}31 > P = 0{,}05)$ و توضح عدم معنوية المعلمات مجتمعة عند مستوى الدلالة 5 % أي ليس هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المفسرة و معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: اختبارات تشخيص نموذج VECM

1) نتائج اختبار(Ljung-box) لبواقي التقدير:

يتمثل هذا الاختبار في دراسة الاستقرارية و الارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة لبواقي معادلات النموذج، من خلال تحليل دوال الارتباط الذاتي و الارتباط الجزئي ، و الجدول التالي يلخص نتائج هذا الاختبار بالاعتماد على الملحق رقم (07) و الشكل رقم (01)

الجدول رقم (4–14): نتائج اختبار(Ljung-box) لبواقي التقدير

بواقي المعادلة الأولى $LGDP$	الإحصائية Q_{20}	الاحتمال الحرج
	17,80	0,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الشكل رقم (01) من الملحق رقم (07)

بواقي المعادلة LGDP :

من خلال النتائج المدرجة في الجدول أعلاه لدالة الارتباط الكلي و الجزئي لبواقي معادلة (LGDP)، يتبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي داخل مجال الثقة، و نلاحظ أن إحصائية **(Ljung-box)** أقل تماما من القيمة الحرجة لتوزيع (χ^2) ، حيث أن $(P(\alpha) = 0{,}6 > 0{,}05)$ ومنه نقبل الفرضية H_0 و عليه فإن البواقي تشكل شوشرة بيضاء، فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا .

2) نتائج اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي:

Langrange Multiplier Test of Residual [Breusch –Godfery(BG)]

يسمح هذا الاختبار بكشف الارتباط الذاتي في البواقي من الدرجة (P) أكبر من1 ، وهو الاختبار المشهور عندما يكون في النموذج متغيرات متأخرة زمنيا ، ومن نتائج الاختبار المدرج في الجدول رقم(03) من الملحق رقم(07) حيث يشير الاختبار إلى عدم احتواء النموذج على مشكلة الارتباط التسلسلي ، لأن $(P(F) = 0{,}97 > 0{,}05)$ ومنه نقبل الفرضية H_0 أي استقلالية الأخطاء.

3) اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين (Heteroskedasticity test : ARCH)

من خلال الجدول رقم (04) من الملحق رقم (07) ، نجد أن كل معاملات النموذج لا تختلف معنويا عن الصفر كل الاحتمالات المقابلة للمعاملات أكبر من 0,05 ، كما أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 0,05 أي $(P(F) = 0{,}629 > 0{,}05)$ وعليه توضح إحصائية اختبار عدم ثبات التباين المشروط ،بالانحدار الذاتي قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

4) اختبار " جاك ـ بيرا " (Jarque Bera)، للتوزيع الطبيعي للبواقي:

من أجل اختبار فرضية العدم التي تفترض أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي حيث نقوم بحساب إحصائية جاك بيرا (JB) التي تتبع توزيع $(X^2{}_{1-a})$:

$$JB = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2 \rightarrow X^2{}_{1-a}$$

من خلال الشكل رقم (02) من الملحق رقم (07) ، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية (JB) أكبر من 0,05 أي $(P(JB) = 0{,}99 > 0{,}05)$ ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي H_0 عند 5% ، بتوقع معدوم وتباين ثابت.

الفرع الثالث: دوال الاستجابة و تحليل التباين

أولا: دوال الاستجابة

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات، حيث تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات لداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء[1].

و بتطبيقنا لصدمة على (LGDP) بمقدار انحراف معياري واحد (0,021) في الفترة الأولى لاحظنا من خلال الجدول رقم (01) للصدمات المدرجة في الملحق رقم (08) أن المتغير (LUNEM) بقيت على حالها، و لكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي: (0,012) بالنسبة لمتغيرة (LGDP) ، (0,0083-)بالنسبة لمتغيرة (LUNEM) وقد أثرت عليها سلبا كاستجابة فورية في الفترة الثانية ونلاحظ أيضا أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى ثم تؤول

[1] شيخي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 281.

التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات (الشكل رقم (01) مدرج ضمن ملحق رقم (08)). إلا أن المتغير (LUNEM) تؤول إلى الثبات من الفترة الخامسة إلى العاشرة.

و بتطبيقنا لصدمة على (LUNEM) بمقدار انحراف معياري واحد (0,177) في الفترة الأولى لاحظنا من خلال الجدول رقم (01) للصدمات المدرجة في الملحق رقم (08) أن المتغير (LGDP) سجلت (0,057-)، و لكن هناك تغير في الفترة الموالية كالتالي: (0,18) بالنسبة لمتغيرة (LUNEM) ، (0,075-)بالنسبة لمتغيرة (LGDP) ، ونلاحظ أيضا أن الصدمات تكون قوية في المراحل الأولى ثم تؤول التلاشي مع مرور الزمن وهذا ما يظهر جليا من خلال منحنيات الصدمات (الشكل رقم (01) مدرج ضمن ملحق رقم (08)). إلا أن المتغير (LGDP) تبدأ بالارتفاع من الفترة الثالثة إلى العاشرة، وهذا ما يؤكد العلاقة العكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي.

ثانيا: تحليل التباين (Variance Decomposition)

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب و تحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ[1]. أي معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، ومن خلال الجدول رقم (02) المدرج في الملحق رقم (08) نلاحظ أن تباين خطأ التنبؤ الخاص بـ (LGDP) يعادل تقريبا 78% من أخطاء هذا المتغير، و 22% من تلك المتعلقة بـ (LUNEM).

كما نلاحظ أن تباين خطأ التنبؤ لـ (LUNEM) يساهم بنسبة 93% من أخطاء هذا المتغير، و 7% من تلك المتعلقة بـ (LGDP).

[1] شيخي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 283.

خلاصة:

تم في هذا الفصل تحليل العلاقة بين معدل التضخم ، معدل البطالة ،تراكم رأس المال الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي ، إجمالي القوة العاملة ، و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2016).

إذ تم اللجوء في البداية إلى التعريف بمتغيرات الدراسة، و بعدها اختبار العلاقة السببية بين مختلف هذه المتغيرات حيث تم التوصل إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل التضخم (LCPI) و نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (LGDI) ، وكذا بين نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (LGDI) و معدل البطالة (LUNEM) ، و بين إجمالي القوى العاملة (LLF) و إجمالي القوى العاملة (LLF) ، و وجود علاقة سببية متبادلة بين كل من متغيرة إجمالي الناتج المحلي (LGDP) و متغيرة معدل البطالة (LUNEM) .

ولبيان فيما إذا كانت السلاسل مستقرة من عدمها، تم القيام باختبار جذر الوحدة، كما تم تحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، وتبين أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى ،

أدى ذلك إلى شكنا حول احتمال وجود تكامل مشترك بين هذه السلاسل، وبعد إجراء اختبار جوهنسون تبين أنه هناك تكامل مشترك، لذا اعتمدنا على نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) لاستخراج معادلات النموذج، وذلك من خلال تقسيم متغيرات إلى: متغيرات داخلية (LUNEM ,LGDP)، متغيرات خارجية (LCPI, LGDI,LLF). ثم تأكدنا من صلاحية النموذج عن طريق اختبار(Ljung-Box) الذي أثبت أن البواقي لا تتبع القانون الطبيعي، وبالتالي تعتبر شوشرة بيضاء فهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

لنلخص في الأخير إلى إحداث صدمات في المتغيرات الداخلية و نتبع تأثيرها على متغيرات الأخرى، حيث اختلف التأثير عليها في المدى القصير، لكن في المدى الطويل بدأت هذه الصدمات تذهب، و أخذت هذه السلاسل تستقر عبر الزمن.

خاتمة

تنشأ الظواهر الاقتصادية نتيجة عوامل مختلفة تتأثر و تؤثر في ما بينها، وقد تكون متداخلة ، فهي ليست بمعزل عن التأثير و التأثر في ما حولها و كل ما يربطها، و على غرارها ظاهرة النمو الاقتصادي التي تعد من أهم الظواهر التي تسعى لها جميع دول العالم و تذلل العقبات التي تحول بينها و بين تحقيق هذه الغاية.

و بين أكبر العقبات و المؤثرات نجد ظاهرتي التضخم و البطالة، هذه الظواهر احتلت حيزا واسعا في بحوث و دراسات الاقتصاديين، لما لهما من أثر سلبي على تقدم الدول و تطورها و ذلك للأثر الذي يظهر على معدلات النمو الاقتصادي و بالتالي على معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

و تعتبر أزمتي البطالة و التضخم أحد أهم التحديات الراهنة ، فنسب هذه الأخيرة تعبر عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في أي بلد، و تعتبر الجزائر في الآونة الأخيرة من ضمن الدول التي تسعى بكل الطرق لتحقيق تنمية شاملة لمختلف الميادين، وذلك بتوظيفها لكل ما تتوفر عليه من إمكانيات، مؤهلات و مقومات كما أنها تبنت برامج إصلاحية مكثفة من أجل إعادة النظر في سياستها الاقتصادية حيث قامت بتبني بعض السياسات التي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكبرى بغرض الحد من الضغوط التضخمية.

و قد هدفت هذا الدراسة إلى تحليل ظاهرتي التضخم و البطالة في الجزائر و دراسة أثرهما على تحقيق النمو الاقتصادي وقد خلصت هذه الدراسة لمجموعة من النتائج تمثلت في ما يلي:

I. نتائج الدراسة

من خلال تحليل مختلف متغيرات الدراسة التي استخدمت في هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي نسردها فيما يلي:

فيما يخص الجانب النظري:

1) تميّز النمو الاقتصادي في الجزائر بتوليد أعداد كبيرة من الوظائف ذات الجودة المتدنية والتي لا تتوافر فيها شروط العمل المناسب وفق المعايير الدولية، حيث تتميز هذه الوظائف بهشاشتها وعدم استفادتها من التغطية الاجتماعية.
2) شهدت سوق العمل الجزائرية انخفاضا في الطلب على الوظائف بناء على الاتجاهات الديموغرافية، إضافة إلى زيادة في الضغوط على سوق العمل، و قد تمكنت الجزائر من خفض معدلات البطالة المرتفعة التي سادت خلال عشرية التسعينات، وقد خفضت نسبة البطالة فيها بأكثر من النصف بين عامي 1987 و 2008 ، غير أن هذا التخفيض أتى على حساب جودة فرص العمل المتاحة.
3) تحدث البطالة في الجزائر نتيجة عدة أسباب أهمها زيادة معدل النمو السكاني، تدهور شروط التبادل في الدول الصناعية الكبرى، انخفاض أسعار المحروقات، عدم توافق عدد المتخرجين من الجامعات المعاهد مع متطلبات سوق العمل، سوء تخطيط القوى العاملة، قدرات وموارد الشباب المحدودة لإنشاء شركات صغرى والحفاظ على استمراريتها، النزوح الريفي والهجرة الداخلية، قوانين العمل وتشريعاته.بالإضافة إلى نقص ديناميكية ومرونة القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا.

4) من أهم أسباب حدوث التضخم في الجزائر بالإضافة إلى توسع المعروض النقدي والإنفاق العام ، ارتفاع التكاليف الإنتاجية التي أهمها الزيادة في الأجور للتعويض عن انخفاض القدرة الشرائية مما أثر سلبا على إنتاجية عنصر العمل، اتساع الفجوة بين الطلب والعرض الكليين، هشاشة البنية الاقتصادية واختلال الأسواق الداخلية التي تتميز بالاحتكارات التي تجمد التحليل الاقتصادي القائم على التوازن بين الطلب والعرض الكليين، التطور السريع في قيمة الواردات وحجمها، تفرد الاقتصاد الوطني بنوع وحيد من الصادرات وهي الصادرات البترولية، تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات.

5) تخفيض معدل البطالة عن طريق الإنفاق العام، واستعمال المشاريع ذات الكثافة العمالية العالية، وعليه وبمجرد انتهاء هذه المشاريع والمرتبطة بهذه البرامج الإنعاشية ستعود معدلات البطالة إلى الارتفاع، لأن مناصب الشغل المتوفرة حاليا أغلبها مناصب مؤقتة، وأغلبها في قطاع الخدمات، خاصة التجارة والنقل والتوزيع.

6) إن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية، وهو قطاع لا يوفر قيمة حقيقية إضافية يمكن للجزائر الاعتماد عليها، كما أنه تأثير ظرفي وغير مستدام، في حين لم يتم تسجيل أي انعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي بسبب المشاكل الهيكلية التي يعاني منها، مع العلم أنه القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة وتحقيق معدلات نمو اقتصادي.

فيما يخص الجانب التطبيقي:

1) معامل ارتباط مؤشر معدل التراكم الرأسمالي بمعدل البطالة هو عكسي، فطبيعة هذه العلاقة العكسية تتوافق مع متطلبات النظرية الاقتصادية في كون أن زيادة الاستثمار في رأس المال الثابت تؤدي إلى زيادة العمالة بدرجات متفاوتة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي انخفاض معدل البطالة.

2) أثبتت نتائج التحليل القياسي عدم وجود علاقة بين البطالة و التضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما أظهرت نتائج اختبار السببية لجرانجر عدم وجود سببية بين المتغيرين، ما يعني عدم تطابق منحنى فيليبس مع حالة الاقتصاد الجزائري.

3) عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة، وعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المفسرة و معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري.

II. اختبار فرضيات الدراسة

1) ينشأ التضخم وفق النظرية الكلاسيكية (النقدية)نتيجة لزيادة كمية النقود مع افتراض ثبات الإنتاج الحقيقي وسرعة دوران النقود، في حين يرى كينز أن الزيادة في المعروض النقدي تؤدي لزيادة الإنتاج، مع ارتفاع ضئيل في الأسعار، وتزيد حدة هذا الارتفاع مع اقتراب الاقتصاد من مرحلة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي تتفق الرؤية النقدية و الكينزية على أن التضخم ظاهرة نقدية تصيب الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل نتيجة زيادة المعروض النقدي، مما يثبت أهمية عرض النقود في تفسير التضخم، أما فيما يخص البطالة فالكلاسيك يرون بأن سوق العمل في

حالة توازن دائم، ولا يعترفون إلا بوجود البطالة الاختيارية، أما النظرية الكينزية فقد اعتبرت حالة البطالة إجبارية و ناجمة عن نقص الطلب الفعال وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2) انتهجت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن النتائج المحققة منها تبقى متواضعة نسبيا، على الرغم من ضخامة الموارد المالية المخصصة، إذ لم تستطع السلطات العمومية تحقيق هدف تنشيط الجهاز الإنتاجي وتنويع مصادره .على أساس أن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب، لم تستطع هذه البرامج دعم النمو على الصعيد الهيكلي، فما زال الاقتصاد مرتبط وبصفة مطلقة بقطاع المحروقات، حيث أن حجم النفقات لم تؤثر إلا على القطاعات غير المنتجة، أما القطاعات المنتجة فإن نموها لم يكن مرتبط بهذه البرامج وهذا ما يعني خطأ الفرضية الثانية.

3) يتضح أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية لها علاقة ارتباط و سببية فيما بينها، وهذا ما يدل على الاختيار الجيد للمتغيرات المفسرة، حيث نجد :أن معدل التضخم و معدل البطالة يرتبطان ارتباط سالب مع النمو الاقتصادي، ووجود سببية في اتجاه واحد بين التضخم و النمو في حين يوجد سببية متبادلة بين البطالة و النمو ، أما بالنسبة لمتغيرتي تراكم رأس المال الإجمالي و إجمالي القوى العاملة فهي مرتبطة ارتباط موجب مع متغيرة النمو الاقتصادي أي وجود علاقة طردية بين تراكم رأس المال الإجمالي و إجمالي القوى العاملة و بين النمو الاقتصادي، هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأن التوسع في رأس المال الثابت يتيح إمكانية تحسين إنتاجية العمل، وزيادة الإنتاج و توسع السوق الوطنية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، هذا ما يعني صحة الفرضية الثالثة .

III. الاقتراحات:

1) ينبغي على الحكومة تفعيل السياسة الكلية بشقيّها المالي والنقدي، مع التركيز على السياسية النقدية للتحكم في معدل التضخم والحد من آثاره السلبي، وحصره ضمن الحدود المقبولة، و هذا عبر عدة أدوات منها إعادة النظر في سياسة سعر صرف العملات الأجنبية، و امتصاص السيولة من السوق المحلي،و تفعيل الرقابة على الأسعار المحلية، وضبط معدل نمو السيولة بما لا يزيد على مجموع معدل نمو الدخل.

2) دعم النمو الاقتصادي بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة المنافسة في السوق المحلية، مما يؤدي إلى تطوير أساليب الإنتاج و التسيير داخل المؤسسات وخاصة من خلال تطوير التكنولوجيا و تبادلها ,كما تؤدي المنافسة إلى زيادة كفاءة العنصر البشري عن طريق التوسع في التدريب و تأهيل العمالة المحلية.

3) دعم وتشجيع القطاعات الإنتاجية وخاصة في المجالات كثيفة العمالة كالقطاع الزراعي والسياحي والصناعي، شريطة أن تتناسب المزايا والحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.

4) إدخال بعض التعديلات على تعريف الفئة العاطلة، منها اعتبار كل من يعمل عمل مؤقت، شباب الخدمة الوطنية، المتربصون، كعاطلين عن العمل، و السعي لتوفير معلومات و قاعدة بيانات و إحصاءات دقيقة عن سوق العمل بالجزائر، حتى يتم التقليل من التشوهات التي تسود سوق العمل.

5) مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر هي بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، و يجب التأكيد أيضا على ضرورة قبول معدل طبيعي للبطالة لا يؤثر تأثيرا مباشرا على الاقتصاد وهي النسبة التي يفترض أن يتم الحد من آثارها عبر السياسات الحكومة المستقبلية لتحفيز خلق فرص العمل والتشغيل.

رابعا: آفاق الدراسة

بعد معالجة إشكالية بحثنا ومن خلال مسار التحليل الذي ركز عليه بحثنا، ظهرت لنا العديد من الجوانب و الإشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية منها:

1) دراسة قياسية لأثر التضخم على إعادة توزيع الدخل في الجزائر.

2) دراسة تحليلية لعتبة التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر.

3) مدى مساهمة سوق العمل غير الرسمي في التخفيف من مشكلة البطالة في الجزائر.

4) السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة و مكافحتها.

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

1) الكتب:

1. إبراهيم مشورب" الاقتصاد السياسي مبادئ، مدارس، أنظمة" دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002
2. أسامة بشير الدباغ" البطالة والتضخم، المقومات النظرية ومناهج السياسات الاقتصادية" الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007
3. أكرم حداد، مشهور هذلول" النقود والمصارف ، مدخل تحليلي ونظري" دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005
4. بسام الحجار" الاقتصاد النقدي و المصرفي" دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006
5. بكري كامل " التنمية الاقتصادية " دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1986
6. بكري كامل " التنمية الاقتصادية" دار الجامعات المصرية، مصر، الطبعة الثانية، 1977
7. بكري كامل وآخرون" مبادئ الاقتصاد الكلي" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003/2002
8. بول آ. ساموبلسون و آخرون، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامة الدباغ" الاقتصاد" الدار الأهلية للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006
9. ثامر علوان المصلح " علم الاقتصاد الجزئي و الكلي" دار الأيام للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة العربية، 2015
10. جمال حلاوة رضا " مدخل إلى علم التنمية " دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009
11. الجيوسي وليد " أسس التنمية الاقتصادية " دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة الأولى، 2009
12. حربي مُحَمَّد عريقات " مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي "دار الكرمل للنشر و التوزيع، الأردن، 1997
13. حربي مُحَمَّد موسى عريقات" مبادئ الاقتصاد ، التحليل الكلي "دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006
14. حسام علي داود" مبادئ الاقتصاد الكلي" دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة 2013،
15. حسين بن سالم جابر الزبيدي " التضخم و الكساد" مؤسسة الوراقة للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى

16. حياة عمر البرهماتي " أسباب التضخم في الأوراق النقدية وعلاجه من منظور الفقه الإسلامي " دار القلم ، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2015
17. رواء زكي الطويل " محاضرات في الاقتصاد السياسي" دار زهران للنشر و التوزيع ،عمان، الأردن ،الطبعة الأولى، 2013
18. زينب حسين عوض الله ،سوزي عدلي ناشد "مبادئ الاقتصاد السياسي" منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ،2005
19. سوزي عدلي ناشر" مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ،الطبعة الأولى، 2015
20. السيد مُحَّد أحمد السيرتي، على عبد الوهاب نجا "مبادئ الاقتصاد الكلي " الدار الجامعية ، مصر ، 2008
21. الشرفات علي " التنمية الاقتصادية في العالم العربي / الواقع العوائق سبل النهوض" دار جليس الزمان للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
22. شعيب بونوة ، زهرة بن يخلف " مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010
23. شيخي مُحَّد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2012
24. صالح الخصاونة " مبادئ الاقتصاد الكلي " دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، الطبعة الثانية، 1999
25. صلاح مُحَّد عبد الحميد" أزمة البطالة، دراسة مقارنة : مصر ، السعودية ،الكويت" هبة النيل العربية للنشر و التوزيع، 2007.
26. ضياء مجيد الموسوي" أسس علم الاقتصاد" ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 2011
27. ضياء مجيد الموسوي" الاقتصاد النقدي , المؤسسة النقدية, البنوك التجارية, البنوك المركزية" مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر ، 2008
28. ضياء مجيد الموسوي" النظرية الاقتصادية ، التحليل الكلي" ديوان المطبوعات الجامعة ، بن عكنون، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2009
29. طالب مُحَّد عوض " مدخل إلى الاقتصاد الكلي " معهد الدراسات الأجنبية ، الأردن ،2004
30. طالب مُحَّد عوض وراد" مدخل إلى الاقتصاد الكلي " دار وائل للنشر، الأردن ،الطبعة الخامسة، ،2015
31. عبد الحميد عبد المطلب" السياسات النقدية واستقلالية البنك المركزي" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر
32. عبد الرحمان تومي " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق" دار الخلدونية للنشر و التوزيع، القبة ، الجزائر ، 2011.

33. عبد الرزاق بني هاني " مبادئ الاقتصاد الكلي " دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة ، 2014
34. عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية "النظرية الاقتصادية الكلية " الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية،1997
35. عبد القادر مُحَّد عبد القادر عطية" الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق" الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2000،
36. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى "النقود و المصارف و الأسواق المالية" دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى، 2004
37. علي عبد الوهاب نجا " مشكلة البطالة و أثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، الطبعة الثانية، 2015
38. علي عبد الوهاب نجا, السيد مُحَّد السيرتي" مبادئ الاقتصاد الكلي "الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2013
39. عمر صخري " التحليل الاقتصادي الكلي " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008
40. فتحي عطية السيد مصطفى "الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر" مطابع الشرطة للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر 2012
41. فليح حسن خلف " التنمية والتخطيط الاقتصادي " جدار العالمي للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2006
42. القريشي مدحت مُحَّد " التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات وموضوعات " دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن ،الطبعة الأولى، 2007
43. لؤي أديب العيسى" الفساد الاداري و البطالة " دار ومكتبة الكندي للنشر و التوزيع، عمان ،الاردن ،الطبعة الأولى، 2014
44. مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار سعيد" مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي" دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004
45. مجيد على حسين، عفاف عبد الجبار سعيد" مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي" دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004
46. مُحَّد أحمد الأفندي " مبادئ الاقتصاد الكلي" دار الكتاب الجامعي، صنعاء ، الطبعة الثانية، 2012
47. مُحَّد صالح تركي القريشي " علم اقتصاد التنمية" إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن، الطبعة الأولى، 2010
48. مُحَّد عبد العزيز عجمية " التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية " الدار الجامعية، مصر، 2006
49. مُحَّد عزيز، مُحَّد عبد الجليل أبو سنينة " مبادئ الاقتصاد" جامعة قاز يونس، بنغازي، ليبيا، طبعة الأولى، 2002.
50. مُحَّد علي الليثي " التنمية الاقتصادية " دار الجامعات المصرية، مصر، 1977

51. محمود حسين الوادي و آخرون " الاقتصاد الكلي" دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2013
52. مدحت القريشي" تطور الفكر الاقتصادي" دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، 2008
53. مدني بن شهرة " الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، التجربة الجزائرية" دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ، 2009
54. مدني بن شهرة" سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات الدولية" دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008
55. مصطفى أحمد حامد رضوان " التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو و التنمية في العالم" الدار الجامعية ، الإسكندرية مصر، 2011
56. ميشل ب تودارو تعريب محمود حسن حسني ،محمود حامد محمود عبد الرزاق " التنمية الاقتصادية " دار المريخ للنشر، الرياض ،المملكة العربية السعودية، 2006
57. ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب " البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد – من خلال حالة الجزائر–" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
58. ناصف إيمان عطية " النظرية الاقتصادية الكلية" دار الجامعة الجديدة للنشر، الأزاريطة، 2008
59. ناصف إيمان عطية، "مبادئ الاقتصاد الكلي" الدار الجامعية الجديدة ، الأزاريطة، مصر، 2007
60. هوشيار معروف " تحليل الاقتصاد الكلي" دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2005
61. وديع طوروس" مبادئ اقتصادية" المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الأولى، 2010
62. وضاح نجيب رجب " التضخم والكساد الأسباب و الحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي" دار النفساء للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى 2011
63. وليد عبد الحميد عايب" الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي" مكتبة حسن العصرية لطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، 2010

2) الرسائل و الأطروحات الجامعية:

1. أحمد مُحَّد صالح الجلال" دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990 -2013)" مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،-2006 2005
2. إسحاق كواشخية " النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر – تحليل مدى ملائمة قانون أوكين–"مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2015

3. إيمان حملاوي " دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر -2012) (1990" مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2014
4. بطاهر علي " اصلاحات النظام المصرفي في الجزائر و أثرها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006
5. بلقلة براهيم" آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر" مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الشلف، الجزائر، 2009
6. بن فايزة نوال "إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة :1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل« ANEM»" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009
7. بن يوسف نوة " تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012 " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2016
8. خضرة عثمانية ، خولة سراج" تداعيات أسعار النفط في الأسواق المالية على السياسة النقدية للجزائر" مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة تبسة ، الجزائر، 2016
9. دحماني مُحَّد ادرويش " إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر 2013
10. دليلة عامر ، علي ذهب " تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2009 - 2014 " مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2015
11. سعيد هتهات" دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر "مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر 2006
12. سليم عقون " قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة : دراسة قياسية تحليلية ، حالة الجزائر " ماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة، سطيف، الجزائر ،2010
13. سمية بلقاسمي" إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، الجزائر ، 2016
14. شادي جمال الغرباوي " أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين" أطروحة ماجستير في اقتصاديات التنمية ، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2015
15. شلالي فارس" دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر 2005

16. صحراوي مُحَّد نجيب" دراسة العلاقة السببية بين مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2014" مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2015-2016
17. ضيف احمد " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015
18. العايبي منيرة " دراسة قياسية لبعض محددات معدل التضخم في الجزائر دارسة قياسية للفترة (1980-2014)" مذكرة ماستر أكاديمي، الطور الثاني ، ورقلة ، الجزائر 2015-2016
19. عبد الجليل شبلق" استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر 1990-2009" مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012
20. عدة أسماء" أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر" مذكرة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة وهران 2 ،الجزائر، 2016
21. عز الدين تمار " دراسة قياسية لأثر التضخم على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية للفترة 1990-2013 " مذكرة ماستر أكاديمي في اقتصاد قياسي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015
22. عمران وليد" دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم ، دراسة حالة الجزائر" مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014
23. العمري علي " دراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر (1970-2006) لمذكرة، ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008
24. كبداني سيد أحمد " أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013
25. محي الدين حمداني " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل – دراسة حالة الجزائر- " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009
26. مراد عبد القادر " دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003 " مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة ، الجزائر، 2011
27. معط الله أمال" آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2015
28. مولاي بوعلام " البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2014 " أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المدية, الجزائر، 2016
29. ميهوب المسعود" دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-2015 " أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر ، 2016

30. ناصر الدين قريبي " أثر الصادرات على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر- " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2014
31. وجدي جميلة "السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2001)"مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تلمسان ،الجزائر، 2015-2016
32. وعيل ميلود " المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها. حالة : الجزائر مصر السعودية" أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2014

3) الدوريات و المجلات:

1. أحمد ضيف ، نسيمة بن يحي " تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019 " المجلة الجزائرية للاقتصاد و التنمية، جامعة البويرة ، الجزائر، العدد 07، 2017
2. بهناس العباس، بن أحمد لخضر" النظام المصرفي الجزائري في ظل الأمر 11/03 المتعلق بالنقد و القرض و التحديات الراهنة له" مجلة دفاتر اقتصادية، العدد14 ، جامعة الجلفة 2013، الجزائر.
3. دادن عبد الغني، بن طجين مُحَّد عبد الرحمان "دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 " مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد العاشر،2012
4. رغد جلال عمي وآخرون" تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول الذرة الصفراء في العراق باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للمدة 1980-2014 "، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية ، العدد 1 ، العراق، 2017
5. سليمان كعوان" تحليل العلاقة بين معدل التضخم و معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار السببية و التكامل المشترك" مجلة الباحث، جامعة سكيكدة، العدد السابع، 2017.
6. سميرة العابد، زهية عباز" ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات" مجلة الباحث ، جامعة باتنة ، الجزائر، عدد 11/ 2012
7. شيبي عبد الرحيم ، شكوري مُحَّد" سوق العمل بالجزائر و أثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة" مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المعهد الوطني للتخطيط بالكويت، المجلد 10، العدد 2 ،2008
8. طالب سمية شهيناز، لبيق مُحَّد البشير" أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1990-2012) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016
9. مجدي الشوربجي" أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة مصر للعلوم الاقتصادية ، مصر، العدد السادس، بدون سنة.
10. ناصر مراد " الإصلاحات الضريبية في الجزائر" مجلة الباحث ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، الجزائر، العدد 02، 2003

4) التقارير و القوانين و المراسم و القرارات:

1. بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2011، " التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر"
2. بنك الجزائر التقرير السنوي 2005
3. البنك الدولي (word bank indicators) من خلال الموقع: https://data.albankaldawli.or تاريخ الاطلاع: 2018/06/03
4. صندوق النقد الدولي ،" آفاق الاقتصاد العالمي : العولمة و عدم المساواة" ، واشنطن، أكتوبر 2007
5. هبة عبد المنعم، صندوق النقد العربي " أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح و سياسات الاستقرار" يناير 2012
6. يحي حمود حسن ، حسام الدين زكي" تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية" مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 2012.

5) المؤتمرات و الملتقيات و الندوات:

1) أمال عياري ، أبو بكر خوالد" مداخلة تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية ، دراسة حالة الجزائر" الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر، ماي 2012

2) البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير مداخلة بعنون : قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة لجزائر، منتدى الاقتصاديين المغاربة من الموقع: www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/com_international_albachir/com_8.pdf تاريخ الاطلاع : 2018/05/28، 15:56

3) بن علي بلعزوز ، عاشور كنوش "دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية" مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، جامعة الشلف، الجزائر

4) بوزار صفية" فعالية و انعكاسات سياسات التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) " مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر ، ديسمبر 2014

5) روشو عبد القادر، راتول مُحَّد " دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي الجزائري خلال الفترة 2001-2016" جامعة الشلف ، الجزائر.2017

6) المطبوعات:

1. بختي فريد " محاضرات وتطبيقات على الحاسوب في السلاسل الزمنية الخطية باستعمال حزمة (EViews 7.0)" ، جامعة البويرة ، الجزائر، 2014-2015

2. عبلة عبد الحميد البخاري" التنمية والتخطيط الاقتصادي " قسم الاقتصاد ،كلية الاقتصاد و الإدارة ،جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Gourieroux C : **« Séries temporelles et modèles dynamique »** , Economica , Paris , 1990
2. Hamilton J.D‹‹**Time Séries analysis** ››, Princton Univ , Press, New Jersey, 1994
3. Johnston J : **« Méthodes econométriques »** , Tome 1 ,2 , economica , Paris , 1988
4. Régis Bourbonnais‹‹**Econométrie** ››,Dunod , 3éme edition, Paris, 2000.
5. Sandrine Lardic, Valérie Mignon : **« Econometrie Des Serifs Temporelles Macroeconomiques et Financieres »**, Economica ,Paris ,2002

الملاحق

الملحق رقم (1): معطيات الدراسة

	LCPI	LGDI	LGDP	LLF	LUNEM
1970	1.887069648441688	3.601388021536099	24.39107014297262	15.07680072349736	3.109060958860994
1971	0.9657060917106851	3.563354240351841	24.27080218184585	15.10827687283607	3.186352633162641
1972	1.296453657500038	3.535217977443516	24.51315186476009	15.14002435129454	3.212052599520075
1973	1.820158943547524	3.695959229192144	24.55057458073226	15.17192556922272	2.995732273553991
1974	1.547480038248383	3.68929277389297	24.62284796401847	15.20381040674877	3.122364924487357
1975	2.107824489331945	3.815662466084108	24.67206985985569	15.23559006898542	3.042138646368147
1976	2.243974078831211	3.769313064846786	24.75260558274489	15.26698058095447	3.074543453978281
1977	2.484013194319931	3.848331856801333	24.80385544304759	15.29872861465335	3.104586678466073
1978	2.863567001352319	3.955453165336369	24.8920021692044	15.33042209733727	2.415913778301049
1979	2.429094433197837	3.750584115677106	24.96411654488775	15.36225945919572	2.406945108318288
1980	2.253166303515382	3.665532099512463	24.97199152537867	15.39414673002917	2.484072969039423
1981	2.684770836212205	3.610663685707628	25.00155028965755	15.43380035659789	2.582486978126864
1982	1.878320827408564	3.618543830594277	25.06358571925472	15.47374699643761	2.791165107812717
1983	1.786271760959471	3.626193405365769	25.11617819807126	15.51411986453707	2.572612230207106
1984	2.093886453674941	3.560034857671822	25.17066635049406	15.55479603605662	2.163323025660538
1985	2.349686885259918	3.542962228741891	25.20699825325532	15.5942937482726	2.272125885509337
1986	2.515404263903281	3.513213424698569	25.21099028450492	15.63027614527925	2.43361335540045
1987	2.007040312086304	3.316234079868683	25.20396569449785	15.66652115718095	3.063390922027806
1988	1.776907211658119	3.319245308230788	25.19391530317735	15.70117121483323	3.020424886144363
1989	2.230483243206489	3.403635544226296	25.23697481332107	15.73453193678228	2.89591193827178
1990	2.812562420136424	3.353036703560779	25.24494298873329	15.64216424712092	2.980618635743943
1991	3.253717229698767	3.460765070576363	25.23287040158633	15.68721319145004	3.054001181677967
1992	3.455359185118659	3.426133472251574	25.25071034231945	15.73178325311365	3.169685580677429
1993	3.022390081788248	3.370425677305007	25.22948669809468	15.775896567207	3.141994780532243
1994	3.368937795638404	3.403865248443735	25.22044598829654	15.81981952584227	3.192942442841696
1995	3.393824484745812	3.431033046712141	25.25774172282856	15.86361570341812	3.3357695763397
1996	2.927403959413012	3.245650652467167	25.29792349776577	15.90610529587348	3.331847303527362
1997	1.746330132954707	3.111155821556051	25.3088634371916	15.93099758478448	3.273742726309041
1998	1.599420230291749	3.301321179114757	25.35860556342281	15.9559809926731	3.332918540908861
1999	0.9728642919956463	3.267577196201826	25.39010424552922	15.98058228364237	3.377246160839642
2000	-1.081273905295448	3.159716326783718	25.42758959317079	16.00451623021981	3.394172766725191
2001	1.441253162284613	3.289932759920629	25.45722990149435	16.02946266896862	3.306886702190914
2002	0.3494603273102785	3.422742576155171	25.51180637064608	16.05315736992741	3.253856793763446
2003	1.451368822583922	3.412488811225036	25.58134989810005	16.07604467237977	3.165475048141086
2004	1.376698543871689	3.504461975033221	25.62346664700365	16.09857373225979	3.00071981506503
2005	0.3238548036548793	3.454940714856289	25.68086528286827	16.12070574170596	2.72785282839839
2006	0.839204089730559	3.406863321839666	25.69756986439175	16.14122606834717	2.509599262378372
2007	1.301233969621634	3.540074329396496	25.7307422768049	16.16059962216239	2.624668592163159
2008	1.581653584317717	3.620291060921606	25.75406941961751	16.17914192504341	2.424802725718295
2009	1.746471511793266	3.84751563327481	25.77026007903632	16.19725113439557	2.321406847234633
2010	1.364315455827673	3.724012327237129	25.80595675691795	16.22181888700509	2.302585092994046
2011	1.50890232905778	3.638985299528516	25.83446516298157	16.24097235848045	2.302585092994046
2012	2.186051276738094	3.667525596772799	25.86765589237413	16.26135148258773	2.272125885509337
2013	1.193922468472435	3.770870650381943	25.89495621282378	16.3004853720957	2.23001440015921
2014	1.064710736992428	3.818907216186757	25.932147186797	16.27017593184522	2.360854001118022
2015	1.564440546503365	3.925706951716149	25.96909095349366	16.28350271078966	2.415913778301049
2016	1.856297990365626	3.926103409636151	26.0015581436288	16.29516753563801	2.351375257163478

الملحق رقم (2): تطور مؤشرات الاستقرار الكلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)

الجدول رقم (01): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1970-2015)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
معدل البطالة	22,5	23,01	23,25	23,59	21	20,05	19,02	20,87	18,94
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
معدل البطالة	16,3	14,19	13,99	13,64	13,29	13,29	13,59	16,16	21,35
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل البطالة	21,22	17,18	19,7	20,3	21,3	23,1	24,4	28,1	28,2
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل البطالة	28,6	28	29	28,9	27,3	25,7	23,7	17,7	15,3
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	12,3	13,8	11,3	10,2	10	10	11	9,8	10,6
السنة	2015								
معدل البطالة	11,2								

من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS ، منشورات باللغة العربية.

تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

تقارير مختلفة لصندوق النقد العربي.

الجدول رقم (02): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1970-2015)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
معدل التضخم	6,6	2,62	3,65	6,1	4,69	8,23	9,43	11,98	17,52
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
معدل التضخم	11,34	9,51	14,65	6,54	5,96	8,11	10,48	12,37	7,44
السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم	5,91	9,3	16,65	25,88	31,66	20,54	29,04	29,77	18,67
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	5,73	4,95	2,64	0,33	4,22	1,41	4,26	3,96	1,38
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	2,31	3,67	4,86	5,73	3,91	4,52	8,89	3,25	2,91
السنة	2015								
معدل التضخم	4,78								

من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS ، منشورات باللغة العربية.

تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

تقارير مختلفة لصندوق النقد العربي.

الملحق رقم (03): نتائج إختبار السببية

التأخير: 01

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/18 Time: 10:20
Sample: 1970 2016
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDI does not Granger Cause LCPI	46	0.26962	0.6062
LCPI does not Granger Cause LGDI		5.49462	0.0238
LGDP does not Granger Cause LCPI	46	0.48645	0.4893
LCPI does not Granger Cause LGDP		4.17565	0.0472
LLF does not Granger Cause LCPI	46	1.25005	0.2698
LCPI does not Granger Cause LLF		1.58895	0.2143
LUNEM does not Granger Cause LCPI	46	0.21599	0.6445
LCPI does not Granger Cause LUNEM		2.60257	0.1140
LGDP does not Granger Cause LGDI	46	0.52197	0.4739
LGDI does not Granger Cause LGDP		1.30069	0.2604
LLF does not Granger Cause LGDI	46	0.56348	0.4570
LGDI does not Granger Cause LLF		0.33940	0.5632
LUNEM does not Granger Cause LGDI	46	0.00622	0.9375
LGDI does not Granger Cause LUNEM		4.16378	0.0475
LLF does not Granger Cause LGDP	46	2.45833	0.1242
LGDP does not Granger Cause LLF		0.10350	0.7492
LUNEM does not Granger Cause LGDP	46	0.00906	0.9246
LGDP does not Granger Cause LUNEM		0.69252	0.4099
LUNEM does not Granger Cause LLF	46	0.16086	0.6903
LLF does not Granger Cause LUNEM		0.35826	0.5526

التأخير: 02

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/18 Time: 10:22
Sample: 1970 2016
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDI does not Granger Cause LCPI	45	0.44904	0.6414
LCPI does not Granger Cause LGDI		5.28891	0.0092
LGDP does not Granger Cause LCPI	45	0.52589	0.5951
LCPI does not Granger Cause LGDP		9.39092	0.0005
LLF does not Granger Cause LCPI	45	1.84108	0.1718
LCPI does not Granger Cause LLF		0.90112	0.4142
LUNEM does not Granger Cause LCPI	45	0.13851	0.8711
LCPI does not Granger Cause LUNEM		1.11911	0.3366
LGDP does not Granger Cause LGDI	45	0.72452	0.4908
LGDI does not Granger Cause LGDP		4.06024	0.0248
LLF does not Granger Cause LGDI	45	2.16738	0.1277
LGDI does not Granger Cause LLF		0.74115	0.4830
LUNEM does not Granger Cause LGDI	45	0.11191	0.8944
LGDI does not Granger Cause LUNEM		2.09481	0.1364
LLF does not Granger Cause LGDP	45	2.91616	0.0657
LGDP does not Granger Cause LLF		0.37984	0.6864
LUNEM does not Granger Cause LGDP	45	2.30548	0.1128
LGDP does not Granger Cause LUNEM		2.29846	0.1135
LUNEM does not Granger Cause LLF	45	0.46145	0.6337
LLF does not Granger Cause LUNEM		0.11711	0.8898

التأخير: 03

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/18 Time: 10:23
Sample: 1970 2016
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LGDI does not Granger Cause LCPI	44	0.75578	0.5261
LCPI does not Granger Cause LGDI		3.78923	0.0182
LGDP does not Granger Cause LCPI	44	1.36755	0.2678
LCPI does not Granger Cause LGDP		0.95334	0.4249
LLF does not Granger Cause LCPI	44	1.78689	0.1666
LCPI does not Granger Cause LLF		0.55965	0.6450
LUNEM does not Granger Cause LCPI	44	0.07984	0.9706
LCPI does not Granger Cause LUNEM		0.97779	0.4137
LGDP does not Granger Cause LGDI	44	0.96358	0.4202
LGDI does not Granger Cause LGDP		4.29532	0.0107
LLF does not Granger Cause LGDI	44	1.88031	0.1498
LGDI does not Granger Cause LLF		0.72220	0.5452
LUNEM does not Granger Cause LGDI	44	0.10980	0.9538
LGDI does not Granger Cause LUNEM		1.44508	0.2453
LLF does not Granger Cause LGDP	44	1.11861	0.3540
LGDP does not Granger Cause LLF		0.49532	0.6878
LUNEM does not Granger Cause LGDP	44	2.86068	0.0499
LGDP does not Granger Cause LUNEM		3.00534	0.0425
LUNEM does not Granger Cause LLF	44	0.35262	0.7875
LLF does not Granger Cause LUNEM		0.05477	0.9829

الملحق رقم (04): منهجية ديكي فولر

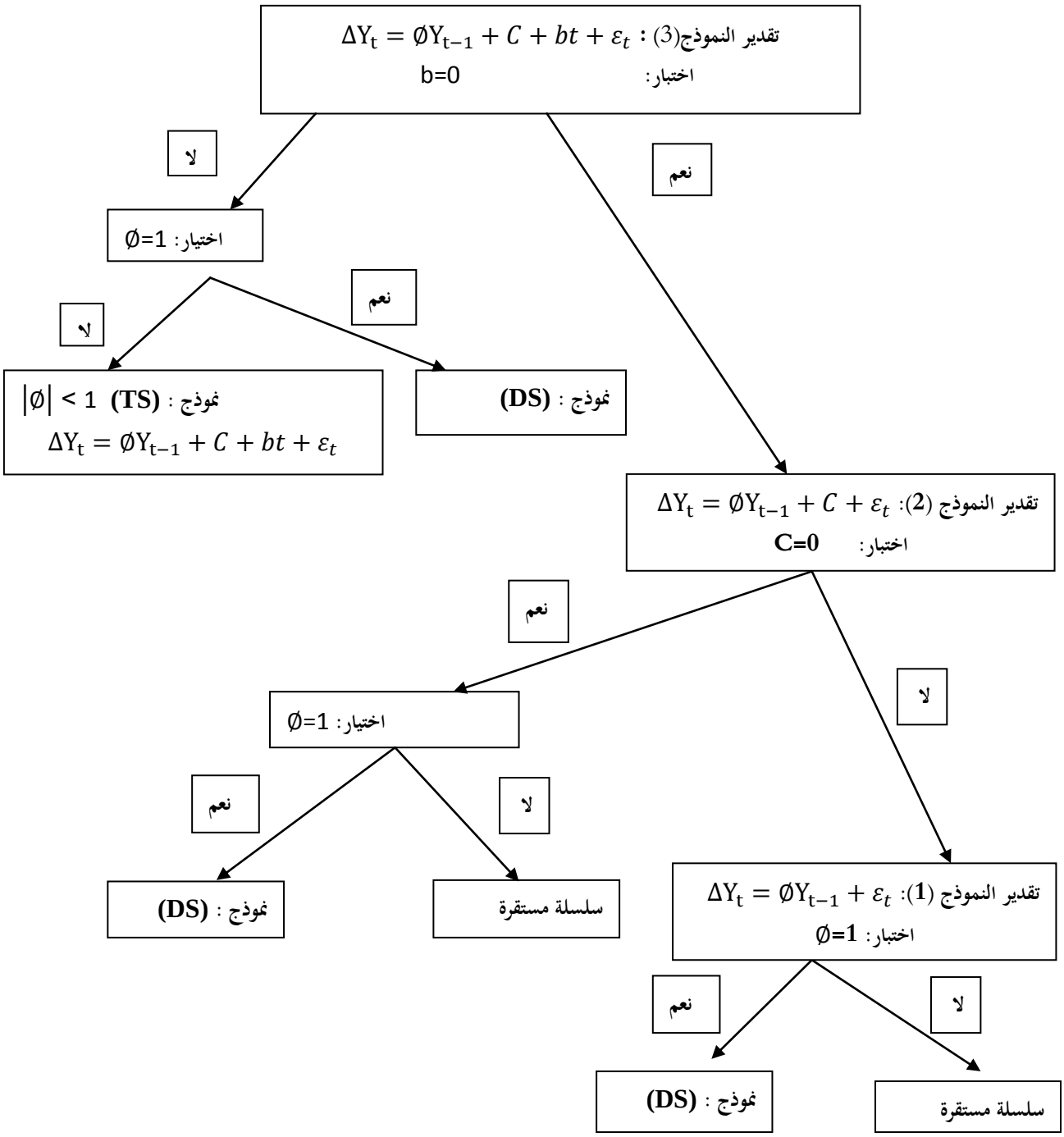

المصدر: شيخي مُحَمَّد، مرجع سبق ذكره، ص 211

الملحق رقم (05): نتائج اختبار الجذر الأحادي

- **النمو الاقتصادي (LGDP) عند المستوى**

الشكل رقم (01):

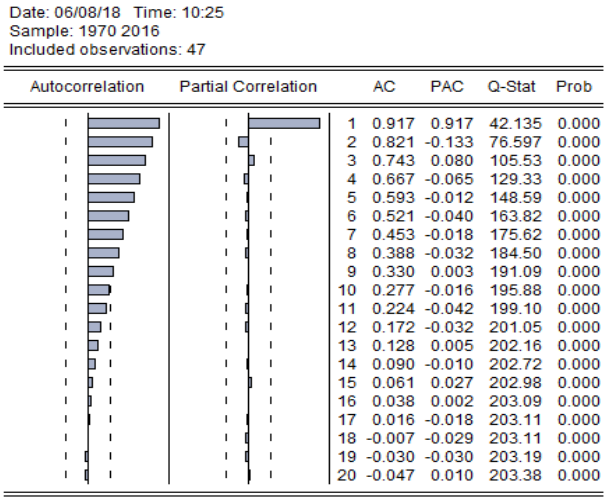

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.917	0.917	42.135	0.000
2	0.821	-0.133	76.597	0.000
3	0.743	0.080	105.53	0.000
4	0.667	-0.065	129.33	0.000
5	0.593	-0.012	148.59	0.000
6	0.521	-0.040	163.82	0.000
7	0.453	-0.018	175.62	0.000
8	0.388	-0.032	184.50	0.000
9	0.330	0.003	191.09	0.000
10	0.277	-0.016	195.88	0.000
11	0.224	-0.042	199.10	0.000
12	0.172	-0.032	201.05	0.000
13	0.128	0.005	202.16	0.000
14	0.090	-0.010	202.72	0.000
15	0.061	0.027	202.98	0.000
16	0.038	0.002	203.09	0.000
17	0.016	-0.018	203.11	0.000
18	-0.007	-0.029	203.11	0.000
19	-0.030	-0.030	203.19	0.000
20	-0.047	0.010	203.38	0.000

الجدول رقم (01)

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.677078	0.0026
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:26
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.231726	0.049545	-4.677078	0.0000
D(LGDP(-1))	-0.167289	0.100308	-1.667752	0.1030
C	5.758094	1.215430	4.737493	0.0000
@TREND("1970")	0.006044	0.001569	3.852076	0.0004

R-squared	0.468018	Mean dependent var	0.038461
Adjusted R-squared	0.429093	S.D. dependent var	0.039856
S.E. of regression	0.030115	Akaike info criterion	-4.082907
Sum squared resid	0.037183	Schwarz criterion	-3.922315
Log likelihood	95.86541	Hannan-Quinn criter.	-4.023040
F-statistic	12.02344	Durbin-Watson stat	0.798543
Prob(F-statistic)	0.000009		

الجدول رقم (02):

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.201172	0.4776
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:28
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.151061	0.068628	-2.201172	0.0331
C	3.751923	1.683502	2.228642	0.0311
@TREND("1970")	0.004233	0.002198	1.926286	0.0607

R-squared	0.119244	Mean dependent var	0.035011
Adjusted R-squared	0.078279	S.D. dependent var	0.045836
S.E. of regression	0.044006	Akaike info criterion	-3.346007
Sum squared resid	0.083269	Schwarz criterion	-3.226748
Log likelihood	79.95817	Hannan-Quinn criter.	-3.301332
F-statistic	2.910859	Durbin-Watson stat	2.050380
Prob(F-statistic)	0.065222		

الجدول رقم (03):

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.410189	0.5692
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:30
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.022175	0.015725	-1.410189	0.1655
C	0.595242	0.397330	1.498104	0.1412

R-squared	0.043242	Mean dependent var	0.035011
Adjusted R-squared	0.021497	S.D. dependent var	0.045836
S.E. of regression	0.045341	Akaike info criterion	-3.306715
Sum squared resid	0.090455	Schwarz criterion	-3.227209
Log likelihood	78.05445	Hannan-Quinn criter.	-3.276932
F-statistic	1.988634	Durbin-Watson stat	2.185734
Prob(F-statistic)	0.165514		

الجدول رقم (04):

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.142010	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:31
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.001379	0.000268	5.142010	0.0000

R-squared	-0.005560	Mean dependent var	0.035011
Adjusted R-squared	-0.005560	S.D. dependent var	0.045836
S.E. of regression	0.045963	Akaike info criterion	-3.300444
Sum squared resid	0.095068	Schwarz criterion	-3.260691
Log likelihood	76.91022	Hannan-Quinn criter.	-3.285553
Durbin-Watson stat	2.132359		

- **الفرق الأول للنمو الاقتصادي (DLGDP)**

الشكل رقم (02): **الجدول رقم (05):**

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.26819	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:33
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-1.243484	0.121101	-10.26819	0.0000
C	0.073644	0.012883	5.716496	0.0000
@TREND("1970")	-0.001110	0.000427	-2.597552	0.0129

R-squared	0.717579	Mean dependent var	0.003394
Adjusted R-squared	0.704131	S.D. dependent var	0.067740
S.E. of regression	0.036846	Akaike info criterion	-3.699774
Sum squared resid	0.057022	Schwarz criterion	-3.579330
Log likelihood	86.24491	Hannan-Quinn criter.	-3.654874
F-statistic	53.35715	Durbin-Watson stat	0.662996
Prob(F-statistic)	0.000000		

Date: 06/08/18 Time: 10:33
Sample: 1970 2016
Included observations: 46

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.198	-0.198	1.9252	0.165
		2	0.173	0.139	3.4195	0.181
		3	0.060	0.124	3.6031	0.308
		4	0.125	0.144	4.4267	0.351
		5	0.012	0.036	4.4349	0.489
		6	0.142	0.111	5.5510	0.475
		7	0.039	0.062	5.6362	0.583
		8	-0.151	-0.210	6.9560	0.541
		9	-0.046	-0.195	7.0849	0.628
		10	-0.008	-0.061	7.0891	0.717
		11	-0.081	-0.056	7.4981	0.757
		12	-0.090	-0.079	8.0230	0.783
		13	-0.076	-0.066	8.4135	0.816
		14	-0.136	-0.068	9.6825	0.785
		15	-0.129	-0.081	10.860	0.762
		16	-0.087	-0.099	11.422	0.783
		17	0.028	0.062	11.483	0.830
		18	-0.103	0.025	12.327	0.830
		19	-0.071	-0.051	12.743	0.851
		20	0.058	0.080	13.023	0.876

الجدول رقم (06):

Null Hypothesis: DLGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.390473	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDP)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:35
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDP(-1)	-1.198188	0.127596	-9.390473	0.0000
C	0.045411	0.007364	6.166937	0.0000

R-squared	0.672209	Mean dependent var	0.003394
Adjusted R-squared	0.664586	S.D. dependent var	0.067740
S.E. of regression	0.039232	Akaike info criterion	-3.595239
Sum squared resid	0.066182	Schwarz criterion	-3.514943
Log likelihood	82.89287	Hannan-Quinn criter.	-3.565305
F-statistic	88.18098	Durbin-Watson stat	0.640905
Prob(F-statistic)	0.000000		

- **معدل التضخم (LCPI) عند المستوى**

الشكل رقم (03): **الجدول رقم (07):**

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.508870	0.3226
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:47
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.319631	0.127400	-2.508870	0.0162
D(LCPI(-1))	-0.185577	0.147871	-1.254997	0.2166
C	0.864989	0.368295	2.348629	0.0237
@TREND("1970")	-0.010382	0.007929	-1.309479	0.1977

R-squared	0.241477	Mean dependent var	0.019791
Adjusted R-squared	0.185975	S.D. dependent var	0.711946
S.E. of regression	0.642341	Akaike info criterion	2.037293
Sum squared resid	16.91669	Schwarz criterion	2.197885
Log likelihood	-41.83909	Hannan-Quinn criter.	2.097160
F-statistic	4.350801	Durbin-Watson stat	2.020012
Prob(F-statistic)	0.009458		

Date: 06/08/18 Time: 10:47
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.671	0.671	22.539	0.000
		2	0.567	0.213	39.015	0.000
		3	0.437	-0.010	49.030	0.000
		4	0.231	-0.225	51.889	0.000
		5	0.189	0.078	53.842	0.000
		6	0.038	-0.131	53.923	0.000
		7	-0.073	-0.112	54.227	0.000
		8	-0.085	0.042	54.652	0.000
		9	-0.119	0.053	55.512	0.000
		10	-0.150	-0.092	56.909	0.000
		11	-0.081	0.108	57.330	0.000
		12	-0.086	-0.002	57.815	0.000
		13	-0.032	0.030	57.882	0.000
		14	-0.024	-0.090	57.923	0.000
		15	-0.043	-0.018	58.056	0.000
		16	-0.033	-0.044	58.137	0.000
		17	-0.014	0.064	58.152	0.000
		18	-0.106	-0.205	59.037	0.000
		19	-0.242	-0.286	63.844	0.000
		20	-0.249	0.059	69.145	0.000

الجدول رقم (08):

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.121922	0.1135
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:49
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.369642	0.118402	-3.121922	0.0032
C	0.879851	0.345085	2.549664	0.0144
@TREND("1970")	-0.008066	0.007803	-1.033811	0.3070

R-squared	0.184778	Mean dependent var	-0.000669
Adjusted R-squared	0.146861	S.D. dependent var	0.717537
S.E. of regression	0.662757	Akaike info criterion	2.078175
Sum squared resid	18.88759	Schwarz criterion	2.197435
Log likelihood	-44.79803	Hannan-Quinn criter.	2.122851
F-statistic	4.873200	Durbin-Watson stat	2.197412
Prob(F-statistic)	0.012372		

الجدول رقم (09):

Null Hypothesis: LCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.943484	0.0481
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:50
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCPI(-1)	-0.329030	0.111782	-2.943484	0.0052
C	0.614376	0.230704	2.663047	0.0108

R-squared	0.164516	Mean dependent var	-0.000669
Adjusted R-squared	0.145528	S.D. dependent var	0.717537
S.E. of regression	0.663274	Akaike info criterion	2.059248
Sum squared resid	19.35704	Schwarz criterion	2.138754
Log likelihood	-45.36271	Hannan-Quinn criter.	2.089032
F-statistic	8.664095	Durbin-Watson stat	2.239336
Prob(F-statistic)	0.005165		

- الفرق الأول لمعدل التضخم (***DLCPI***)

الشكل رقم (04):

Date: 06/08/18 Time: 10:51
Sample: 1970 2016
Included observations: 46

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.342	-0.342	5.7404	0.017
		2	0.040	-0.088	5.8190	0.055
		3	0.116	0.115	6.5067	0.089
		4	-0.248	-0.192	9.7528	0.045
		5	0.164	0.022	11.203	0.047
		6	-0.062	-0.013	11.412	0.076
		7	-0.149	-0.159	12.676	0.080
		8	0.033	-0.149	12.740	0.121
		9	-0.005	0.001	12.742	0.175
		10	-0.151	-0.190	14.140	0.167
		11	0.111	-0.068	14.911	0.187
		12	-0.088	-0.092	15.417	0.219
		13	0.071	0.028	15.755	0.263
		14	0.039	-0.048	15.862	0.322
		15	-0.044	-0.022	15.999	0.382
		16	-0.015	-0.126	16.016	0.452
		17	0.170	0.141	18.223	0.375
		18	0.068	0.191	18.585	0.418
		19	-0.196	-0.169	21.716	0.299
		20	0.054	-0.153	21.967	0.342

الجدول رقم (10):

Null Hypothesis: DLCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.699995	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.180911	
	5% level	-3.515523	
	10% level	-3.188259	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:53
Sample (adjusted): 1973 2016
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCPI(-1)	-1.480666	0.259766	-5.699995	0.0000
D(DLCPI(-1))	0.097574	0.156240	0.624517	0.5358
C	0.106651	0.228602	0.466533	0.6434
@TREND("1970")	-0.003695	0.008293	-0.445602	0.6583

R-squared	0.676310	Mean dependent var	-0.000884
Adjusted R-squared	0.652033	S.D. dependent var	1.178149
S.E. of regression	0.694976	Akaike info criterion	2.196628
Sum squared resid	19.31964	Schwarz criterion	2.358827
Log likelihood	-44.32581	Hannan-Quinn criter.	2.256779
F-statistic	27.85828	Durbin-Watson stat	1.945793
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (11):

Null Hypothesis: DLCPI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.471405	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:54
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCPI(-1)	-1.343957	0.141896	-9.471405	0.0000
C	0.091065	0.213513	0.426506	0.6719
@TREND("1970")	-0.003072	0.007825	-0.392655	0.6966

R-squared	0.681255	Mean dependent var	0.026960
Adjusted R-squared	0.666076	S.D. dependent var	1.179567
S.E. of regression	0.681626	Akaike info criterion	2.135669
Sum squared resid	19.51379	Schwarz criterion	2.256113
Log likelihood	-45.05255	Hannan-Quinn criter.	2.180569
F-statistic	44.88335	Durbin-Watson stat	2.060577
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (12):

Null Hypothesis: DLCPI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.560889	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:55
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCPI(-1)	-1.343079	0.140476	-9.560889	0.0000
C	0.017331	0.100612	0.172259	0.8640

R-squared	0.680085	Mean dependent var	0.026960
Adjusted R-squared	0.672645	S.D. dependent var	1.179567
S.E. of regression	0.674889	Akaike info criterion	2.094889
Sum squared resid	19.58542	Schwarz criterion	2.175185
Log likelihood	-45.13500	Hannan-Quinn criter.	2.124822
F-statistic	91.41060	Durbin-Watson stat	2.054477
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (13):

Null Hypothesis: DLCPI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.670316	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLCPI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:56
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLCPI(-1)	-1.343321	0.138912	-9.670316	0.0000

R-squared	0.679864	Mean dependent var	0.026960
Adjusted R-squared	0.679864	S.D. dependent var	1.179567
S.E. of regression	0.667406	Akaike info criterion	2.051134
Sum squared resid	19.59893	Schwarz criterion	2.091282
Log likelihood	-45.15052	Hannan-Quinn criter.	2.066101
Durbin-Watson stat	2.052620		

- **معدل البطالة (LUNEM) عند المستوى**

الشكل رقم (05):

Date: 06/08/18 Time: 10:37
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.868	0.868	37.731	0.000
		2	0.713	-0.163	63.779	0.000
		3	0.585	0.024	81.667	0.000
		4	0.483	0.015	94.178	0.000
		5	0.404	0.014	103.14	0.000
		6	0.240	-0.415	106.39	0.000
		7	0.038	-0.231	106.47	0.000
		8	-0.146	-0.137	107.73	0.000
		9	-0.291	-0.108	112.86	0.000
		10	-0.353	0.104	120.60	0.000
		11	-0.418	-0.082	131.79	0.000
		12	-0.489	-0.003	147.53	0.000
		13	-0.532	0.034	166.70	0.000
		14	-0.553	-0.050	188.05	0.000
		15	-0.509	0.003	206.71	0.000
		16	-0.462	-0.145	222.57	0.000
		17	-0.413	-0.027	235.64	0.000
		18	-0.362	-0.109	246.04	0.000
		19	-0.285	0.114	252.72	0.000
		20	-0.191	-0.081	255.85	0.000

الجدول رقم (14):

Null Hypothesis: LUNEM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.834599	0.6712
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LUNEM)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:37
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LUNEM(-1)	-0.140261	0.076453	-1.834599	0.0738
D(LUNEM(-1))	0.174046	0.154253	1.128316	0.2657
C	0.415032	0.238922	1.737100	0.0899
@TREND("1970")	-0.001377	0.002231	-0.617301	0.5404

R-squared	0.085929	Mean dependent var	-0.018555
Adjusted R-squared	0.019046	S.D. dependent var	0.189177
S.E. of regression	0.187366	Akaike info criterion	-0.426813
Sum squared resid	1.439354	Schwarz criterion	-0.266221
Log likelihood	13.60330	Hannan-Quinn criter.	-0.366946
F-statistic	1.284765	Durbin-Watson stat	1.969779
Prob(F-statistic)	0.292388		

الجدول رقم (15):

Null Hypothesis: LUNEM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.591235	0.7812
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LUNEM)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:39
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LUNEM(-1)	-0.116861	0.073441	-1.591235	0.1189
C	0.352090	0.229796	1.532184	0.1328
@TREND("1970")	-0.001548	0.002155	-0.718449	0.4764

R-squared	0.057293	Mean dependent var	-0.016471
Adjusted R-squared	0.013447	S.D. dependent var	0.187596
S.E. of regression	0.186330	Akaike info criterion	-0.459597
Sum squared resid	1.492918	Schwarz criterion	-0.340338
Log likelihood	13.57074	Hannan-Quinn criter.	-0.414922
F-statistic	1.306672	Durbin-Watson stat	1.690207
Prob(F-statistic)	0.281252		

الجدول رقم (16):

Null Hypothesis: LUNEM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.456191	0.5466
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LUNEM)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:40
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LUNEM(-1)	-0.102117	0.070126	-1.456191	0.1524
C	0.273793	0.201195	1.360834	0.1805

R-squared	0.045977	Mean dependent var	-0.016471
Adjusted R-squared	0.024295	S.D. dependent var	0.187596
S.E. of regression	0.185303	Akaike info criterion	-0.491143
Sum squared resid	1.510839	Schwarz criterion	-0.411637
Log likelihood	13.29629	Hannan-Quinn criter.	-0.461360
F-statistic	2.120492	Durbin-Watson stat	1.694811
Prob(F-statistic)	0.152439		

الجدول رقم (17):

Null Hypothesis: LUNEM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.787616	0.3694
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LUNEM)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:41
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LUNEM(-1)	-0.007571	0.009613	-0.787616	0.4351

R-squared	0.005824	Mean dependent var	-0.016471
Adjusted R-squared	0.005824	S.D. dependent var	0.187596
S.E. of regression	0.187049	Akaike info criterion	-0.493395
Sum squared resid	1.574427	Schwarz criterion	-0.453642
Log likelihood	12.34808	Hannan-Quinn criter.	-0.478503
Durbin-Watson stat	1.786140		

- **الفرق الأول لمعدل البطالة (DLUNEM)**

الشكل رقم (06):

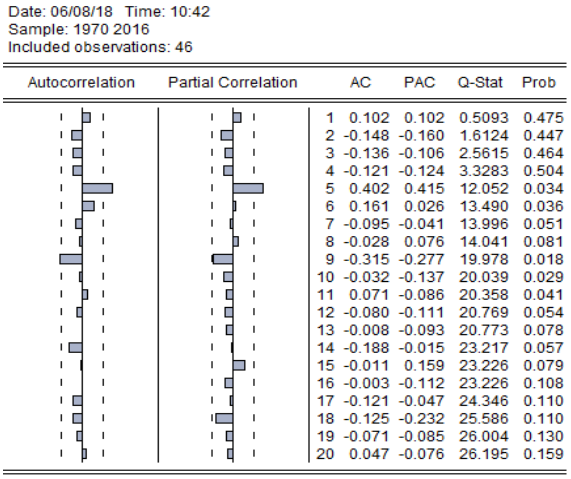

الجدول رقم (18):

Null Hypothesis: DLUNEM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.864551	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLUNEM)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:43
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLUNEM(-1)	-0.898598	0.153225	-5.864551	0.0000
C	-0.009864	0.060321	-0.163521	0.8709
@TREND("1970")	-0.000297	0.002212	-0.134314	0.8938

R-squared	0.450239	Mean dependent var	-0.003152
Adjusted R-squared	0.424060	S.D. dependent var	0.253748
S.E. of regression	0.192571	Akaike info criterion	-0.392362
Sum squared resid	1.557513	Schwarz criterion	-0.271918
Log likelihood	11.82815	Hannan-Quinn criter.	-0.347462
F-statistic	17.19844	Durbin-Watson stat	1.968373
Prob(F-statistic)	0.000003		

الجدول رقم (19):

Null Hypothesis: DLUNEM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.931465	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLUNEM)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:45
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLUNEM(-1)	-0.897907	0.151380	-5.931465	0.0000
C	-0.016982	0.028473	-0.596446	0.5540

R-squared	0.450003	Mean dependent var	-0.003152
Adjusted R-squared	0.437213	S.D. dependent var	0.253748
S.E. of regression	0.190360	Akaike info criterion	-0.436377
Sum squared resid	1.558182	Schwarz criterion	-0.356081
Log likelihood	11.81848	Hannan-Quinn criter.	-0.406443
F-statistic	35.18227	Durbin-Watson stat	1.968714
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (20):

Null Hypothesis: DLUNEM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.946138	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLUNEM)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:45
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLUNEM(-1)	-0.890512	0.149763	-5.946138	0.0000

R-squared	0.445453	Mean dependent var	-0.003152
Adjusted R-squared	0.445453	S.D. dependent var	0.253748
S.E. of regression	0.188961	Akaike info criterion	-0.472582
Sum squared resid	1.571073	Schwarz criterion	-0.432434
Log likelihood	11.63310	Hannan-Quinn criter.	-0.457616
Durbin-Watson stat	1.964927		

- نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (LGDI) عند المستوى

الشكل رقم (07):

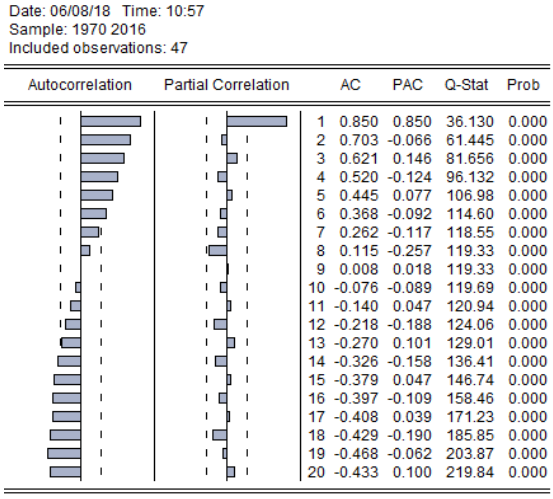

		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		0.850	0.850	36.130	0.000
2		0.703	-0.066	61.445	0.000
3		0.621	0.146	81.656	0.000
4		0.520	-0.124	96.132	0.000
5		0.445	0.077	106.98	0.000
6		0.368	-0.092	114.60	0.000
7		0.262	-0.117	118.55	0.000
8		0.115	-0.257	119.33	0.000
9		0.008	0.018	119.33	0.000
10		-0.076	-0.089	119.69	0.000
11		-0.140	0.047	120.94	0.000
12		-0.218	-0.188	124.06	0.000
13		-0.270	0.101	129.01	0.000
14		-0.326	-0.158	136.41	0.000
15		-0.379	0.047	146.74	0.000
16		-0.397	-0.109	158.46	0.000
17		-0.408	0.039	171.23	0.000
18		-0.429	-0.190	185.85	0.000
19		-0.468	-0.062	203.87	0.000
20		-0.433	0.100	219.84	0.000

الجدول رقم (21):

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.959176	0.9395
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 10:59
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDI(-1)	-0.077969	0.081288	-0.959176	0.3431
D(LGDI(-1))	0.008581	0.165142	0.051960	0.9588
C	0.259361	0.294551	0.880530	0.3837
@TREND("1970")	0.001033	0.001220	0.846008	0.4025

R-squared	0.046738	Mean dependent var	0.008061
Adjusted R-squared	-0.023013	S.D. dependent var	0.101863
S.E. of regression	0.103029	Akaike info criterion	-1.622934
Sum squared resid	0.435210	Schwarz criterion	-1.462342
Log likelihood	40.51601	Hannan-Quinn criter.	-1.563067
F-statistic	0.670065	Durbin-Watson stat	1.997559
Prob(F-statistic)	0.575304		

الجدول رقم (22):

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.032220	0.9292
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:00
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDI(-1)	-0.076644	0.074252	-1.032220	0.3077
C	0.252882	0.267915	0.943889	0.3505
@TREND("1970")	0.001095	0.001126	0.972542	0.3362

R-squared	0.050387	Mean dependent var	0.007059
Adjusted R-squared	0.006219	S.D. dependent var	0.100954
S.E. of regression	0.100640	Akaike info criterion	-1.691549
Sum squared resid	0.435518	Schwarz criterion	-1.572290
Log likelihood	41.90563	Hannan-Quinn criter.	-1.646874
F-statistic	1.140803	Durbin-Watson stat	1.984908
Prob(F-statistic)	0.329043		

الجدول رقم (23):

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.156466	0.6852
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:03
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDI(-1)	-0.085211	0.073682	-1.156466	0.2537
C	0.308959	0.261475	1.181602	0.2437

R-squared	0.029499	Mean dependent var	0.007059
Adjusted R-squared	0.007442	S.D. dependent var	0.100954
S.E. of regression	0.100578	Akaike info criterion	-1.713270
Sum squared resid	0.445098	Schwarz criterion	-1.633763
Log likelihood	41.40520	Hannan-Quinn criter.	-1.683486
F-statistic	1.337414	Durbin-Watson stat	1.925818
Prob(F-statistic)	0.253731		

الجدول رقم (24):

Null Hypothesis: LGDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.407871	0.7970
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:05
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDI(-1)	0.001712	0.004197	0.407871	0.6853

R-squared	-0.001296	Mean dependent var	0.007059
Adjusted R-squared	-0.001296	S.D. dependent var	0.100954
S.E. of regression	0.101019	Akaike info criterion	-1.725509
Sum squared resid	0.459221	Schwarz criterion	-1.685756
Log likelihood	40.68672	Hannan-Quinn criter.	-1.710618
Durbin-Watson stat	2.036273		

- **الفرق الأول لنسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (DLGDI)**

الشكل رقم (08):

Date: 06/08/18 Time: 11:07
Sample: 1970 2016
Included observations: 46

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.020	-0.020	0.0196	0.889
		2	-0.196	-0.196	1.9383	0.379
		3	0.106	0.101	2.5160	0.472
		4	-0.030	-0.069	2.5639	0.633
		5	0.016	0.060	2.5781	0.765
		6	0.069	0.040	2.8381	0.829
		7	0.066	0.097	3.0820	0.877
		8	0.004	0.017	3.0830	0.929
		9	-0.012	0.014	3.0915	0.961
		10	0.035	0.029	3.1677	0.977
		11	0.030	0.031	3.2231	0.987
		12	-0.154	-0.160	4.7586	0.966
		13	0.089	0.093	5.2880	0.968
		14	-0.009	-0.097	5.2940	0.981
		15	-0.040	0.036	5.4075	0.988
		16	0.080	0.017	5.8739	0.989
		17	-0.021	0.006	5.9071	0.994
		18	0.047	0.077	6.0816	0.996
		19	-0.176	-0.200	8.6148	0.979
		20	0.007	0.059	8.6191	0.987

الجدول رقم (25):

Null Hypothesis: DLGDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.788921	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:08
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDI(-1)	-1.047504	0.154296	-6.788921	0.0000
C	-0.021440	0.032468	-0.660336	0.5126
@TREND("1970")	0.001243	0.001199	1.036801	0.3058

R-squared	0.523307	Mean dependent var	0.000854
Adjusted R-squared	0.500608	S.D. dependent var	0.145654
S.E. of regression	0.102930	Akaike info criterion	-1.645187
Sum squared resid	0.444976	Schwarz criterion	-1.524743
Log likelihood	40.01671	Hannan-Quinn criter.	-1.600287
F-statistic	23.05354	Durbin-Watson stat	2.019832
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (26):

Null Hypothesis: DLGDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.704756	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:09
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDI(-1)	-1.019992	0.152130	-6.704756	0.0000
C	0.008205	0.015396	0.532928	0.5968

R-squared	0.511107	Mean dependent var	0.000854
Adjusted R-squared	0.499737	S.D. dependent var	0.145654
S.E. of regression	0.103020	Akaike info criterion	-1.664359
Sum squared resid	0.456365	Schwarz criterion	-1.584063
Log likelihood	39.44808	Hannan-Quinn criter.	-1.634426
F-statistic	44.95375	Durbin-Watson stat	2.012272
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (27):

Null Hypothesis: DLGDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.738827	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.617364	
	5% level	-1.948313	
	10% level	-1.612229	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLGDI)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:10
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLGDI(-1)	-1.014218	0.150504	-6.738827	0.0000

R-squared	0.507878	Mean dependent var	0.000854
Adjusted R-squared	0.507878	S.D. dependent var	0.145654
S.E. of regression	0.102178	Akaike info criterion	-1.702220
Sum squared resid	0.459379	Schwarz criterion	-1.662072
Log likelihood	39.29996	Hannan-Quinn criter.	-1.687254
Durbin-Watson stat	2.008377		

- **إجمالي القوة العاملة (LLF) عند المستوى**

الشكل رقم (09):

Date: 06/08/18 Time: 11:11
Sample: 1970 2016
Included observations: 47

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.940	0.940	44.197	0.000
		2	0.878	-0.037	83.694	0.000
		3	0.817	-0.036	118.63	0.000
		4	0.752	-0.066	148.89	0.000
		5	0.688	-0.021	174.85	0.000
		6	0.625	-0.033	196.81	0.000
		7	0.563	-0.033	215.05	0.000
		8	0.501	-0.034	229.90	0.000
		9	0.440	-0.038	241.64	0.000
		10	0.380	-0.038	250.61	0.000
		11	0.320	-0.039	257.14	0.000
		12	0.261	-0.031	261.63	0.000
		13	0.205	-0.029	264.47	0.000
		14	0.151	-0.028	266.06	0.000
		15	0.099	-0.027	266.77	0.000
		16	0.050	-0.026	266.96	0.000
		17	0.004	-0.027	266.96	0.000
		18	-0.040	-0.027	267.08	0.000
		19	-0.081	-0.025	267.62	0.000
		20	-0.119	-0.025	268.84	0.000

الجدول رقم (28):

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.809018	0.9571
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:12
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLF(-1)	-0.069913	0.086417	-0.809018	0.4232
D(LLF(-1))	-0.019082	0.166549	-0.114574	0.9093
C	1.095017	1.302968	0.840402	0.4056
@TREND("1970")	0.001439	0.002446	0.588455	0.5595

R-squared	0.105127	Mean dependent var	0.026375
Adjusted R-squared	0.039648	S.D. dependent var	0.022157
S.E. of regression	0.021713	Akaike info criterion	-4.737080
Sum squared resid	0.019330	Schwarz criterion	-4.576487
Log likelihood	110.5843	Hannan-Quinn criter.	-4.677212
F-statistic	1.605514	Durbin-Watson stat	1.999360
Prob(F-statistic)	0.202817		

الجدول رقم (29):

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.865361	0.9513
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:13
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLF(-1)	-0.066634	0.077002	-0.865361	0.3916
C	1.043900	1.162734	0.897798	0.3743
@TREND("1970")	0.001385	0.002166	0.639323	0.5260

R-squared	0.101475	Mean dependent var	0.026486
Adjusted R-squared	0.059683	S.D. dependent var	0.021922
S.E. of regression	0.021258	Akaike info criterion	-4.801151
Sum squared resid	0.019432	Schwarz criterion	-4.681892
Log likelihood	113.4265	Hannan-Quinn criter.	-4.756476
F-statistic	2.428097	Durbin-Watson stat	2.034232
Prob(F-statistic)	0.100208		

الجدول رقم (30):

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.123214	0.2368
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:15
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLF(-1)	-0.017699	0.008336	-2.123214	0.0394
C	0.305363	0.131384	2.324213	0.0248

R-squared	0.092934	Mean dependent var	0.026486
Adjusted R-squared	0.072319	S.D. dependent var	0.021922
S.E. of regression	0.021115	Akaike info criterion	-4.835169
Sum squared resid	0.019617	Schwarz criterion	-4.755663
Log likelihood	113.2089	Hannan-Quinn criter.	-4.805385
F-statistic	4.508038	Durbin-Watson stat	2.115438
Prob(F-statistic)	0.039397		

الجدول رقم (31):

Null Hypothesis: LLF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		8.069475	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLF)
Method: Least Squares
Date: 06/09/18 Time: 10:24
Sample (adjusted): 1971 2016
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLF(-1)	0.001670	0.000207	8.069475	0.0000

R-squared	-0.018428	Mean dependent var	0.026486
Adjusted R-squared	-0.018428	S.D. dependent var	0.021922
S.E. of regression	0.022124	Akaike info criterion	-4.762847
Sum squared resid	0.022025	Schwarz criterion	-4.723094
Log likelihood	110.5455	Hannan-Quinn criter.	-4.747955
Durbin-Watson stat	1.921263		

- **الفرق الأول لإجمالي القوة العاملة (DLLF)**

الشكل رقم (10):

Date: 06/08/18 Time: 11:17
Sample: 1970 2016
Included observations: 46

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.018	0.018	0.0153	0.901
		2	0.034	0.034	0.0734	0.964
		3	-0.016	-0.017	0.0870	0.993
		4	-0.034	-0.034	0.1472	0.997
		5	-0.054	-0.052	0.3032	0.998
		6	-0.066	-0.062	0.5426	0.997
		7	0.038	0.043	0.6249	0.999
		8	0.035	0.036	0.6956	1.000
		9	0.030	0.021	0.7506	1.000
		10	0.071	0.063	1.0565	1.000
		11	0.050	0.044	1.2147	1.000
		12	0.040	0.038	1.3208	1.000
		13	0.023	0.032	1.3562	1.000
		14	0.018	0.026	1.3775	1.000
		15	0.001	0.010	1.3775	1.000
		16	-0.003	0.009	1.3780	1.000
		17	0.014	0.019	1.3933	1.000
		18	-0.024	-0.025	1.4405	1.000
		19	-0.033	-0.038	1.5275	1.000
		20	-0.056	-0.064	1.7945	1.000

الجدول رقم (32):

Null Hypothesis: DLLF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.950579	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.175640	
	5% level	-3.513075	
	10% level	-3.186854	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLLF)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:18
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLLF(-1)	-1.069408	0.153859	-6.950579	0.0000
C	0.040917	0.008948	4.572708	0.0000
@TREND("1970")	-0.000528	0.000258	-2.044950	0.0472

R-squared	0.535012	Mean dependent var	-0.000440
Adjusted R-squared	0.512870	S.D. dependent var	0.030982
S.E. of regression	0.021624	Akaike info criterion	-4.765687
Sum squared resid	0.019639	Schwarz criterion	-4.645242
Log likelihood	110.2279	Hannan-Quinn criter.	-4.720786
F-statistic	24.16248	Durbin-Watson stat	2.008375
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (33):

Null Hypothesis: DLLF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.411067	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.584743	
	5% level	-2.928142	
	10% level	-2.602225	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLLF)
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 11:19
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLLF(-1)	-0.982059	0.153182	-6.411067	0.0000
C	0.025894	0.005295	4.890687	0.0000

R-squared	0.488715	Mean dependent var	-0.000440
Adjusted R-squared	0.476824	S.D. dependent var	0.030982
S.E. of regression	0.022410	Akaike info criterion	-4.715214
Sum squared resid	0.021594	Schwarz criterion	-4.634918
Log likelihood	108.0923	Hannan-Quinn criter.	-4.685281
F-statistic	41.10178	Durbin-Watson stat	1.992735
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (06): تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)

الجدول رقم (01):تحديد درجة التأخير المثلى لاختبار جوهنسون:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP
Exogenous variables: C
Date: 06/08/18 Time: 11:27
Sample: 1970 2016
Included observations: 43

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-17.38808	NA	0.137709	0.855259	0.896218	0.870364
1	98.87283	221.7068	0.000647	-4.505713	-4.423797	-4.475505
2	103.5138	8.634403*	0.000546	-4.675061	-4.552187*	-4.629749*
3	104.7608	2.262005	0.000540*	-4.686550*	-4.522717	-4.626133
4	104.7951	0.060595	0.000565	-4.641633	-4.436842	-4.566112

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الجدول رقم (02):نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهنسون: (Johannsen System Cointegrtion test)

Date: 06/08/18 Time: 11:28
Sample (adjusted): 1973 2016
Included observations: 44 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LUNEM LLF LGDP LGDI LCPI
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.562719	76.84497	69.81889	0.0123
At most 1	0.407029	40.44909	47.85613	0.2068
At most 2	0.212790	17.45426	29.79707	0.6065
At most 3	0.120975	6.926825	15.49471	0.5862
At most 4	0.028083	1.253357	3.841466	0.2629

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (*VECM*):

Vector Error Correction Estimates
Date: 06/08/18 Time: 11:51
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LGDP(-1)	1.000000
LUNEM(-1)	0.029190 (0.04674) [0.62455]
C	-25.36613

Error Correction:	D(LGDP)	D(LUNEM)
CointEq1	-0.235879 (0.04611) [-5.11514]	0.467553 (0.39282) [1.19023]
D(LGDP(-1))	-0.331608 (0.07896) [-4.19955]	-1.224888 (0.67265) [-1.82099]
D(LUNEM(-1))	-0.040394 (0.01807) [-2.23565]	0.003047 (0.15392) [0.01980]
C	-3.527207 (0.89217) [-3.95350]	9.746502 (7.60003) [1.28243]

LGDI	0.096502 (0.01788) [5.39778]	-0.233411 (0.15229) [-1.53262]
LLF	0.206600 (0.05445) [3.79459]	-0.563610 (0.46380) [-1.21520]
LCPI	-0.015813 (0.00443) [-3.56855]	0.005677 (0.03775) [0.15039]
R-squared	0.739840	0.162018
Adj. R-squared	0.698763	0.029706
Sum sq. resids	0.018184	1.319539
S.E. equation	0.021875	0.186346
F-statistic	18.01070	1.224510
Log likelihood	111.9600	15.55882
Akaike AIC	-4.664887	-0.380392
Schwarz SC	-4.383851	-0.099356
Mean dependent	0.038461	-0.018555
S.D. dependent	0.039856	0.189177
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.50E-05
Determinant resid covariance		1.07E-05
Log likelihood		129.8017
Akaike information criterion		-5.057855
Schwarz criterion		-4.415486

الملحق رقم (07): إختبار جودة أداء النموذج (VECM)

1-نتائج اختبار (Ljung-box) لبواقي التقدير:

الجدول رقم (01): تقدير المعادلة الأولى لـ (*DLGDP*) الشكل رقم (01): دالة بواقي المعادلة الأولى

Date: 06/08/18 Time: 12:23
Sample: 1970 2016
Included observations: 45

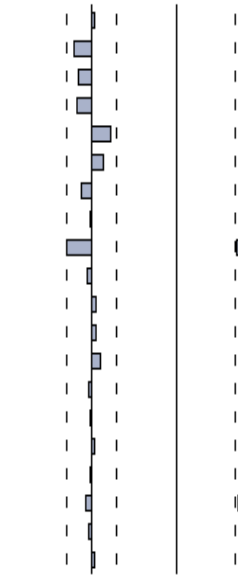

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.025	0.025	0.0293	0.864
		2	-0.221	-0.222	2.4417	0.295
		3	-0.167	-0.163	3.8521	0.278
		4	-0.175	-0.238	5.4291	0.246
		5	0.231	0.169	8.2434	0.143
		6	0.147	0.036	9.4150	0.152
		7	-0.118	-0.098	10.188	0.178
		8	-0.012	0.053	10.197	0.251
		9	-0.299	-0.289	15.462	0.079
		10	-0.058	-0.098	15.668	0.110
		11	0.044	-0.198	15.788	0.149
		12	0.064	-0.017	16.048	0.189
		13	0.114	-0.039	16.908	0.204
		14	-0.042	0.001	17.030	0.255
		15	-0.014	0.095	17.044	0.316
		16	0.030	-0.001	17.109	0.379
		17	-0.020	0.014	17.138	0.445
		18	-0.076	-0.263	17.593	0.483
		19	-0.030	-0.104	17.665	0.545
		20	0.041	-0.133	17.806	0.600

Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/08/18 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments
D(LGDP) = C(1)*(LGDP(-1) + 0.0291899489281*LUNEM(-1) - 25.3661262696) +C(2)*D(LGDP(-1)) +C(3)*D(LUNEM(-1)) +C(4) + C(5)*LGDI +C(6)*LLF +C(7)*LCPI

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.235879	0.046114	-5.115137	0.0000
C(2)	-0.331608	0.078963	-4.199553	0.0002
C(3)	-0.040394	0.018068	-2.235650	0.0313
C(4)	-3.527207	0.892172	-3.953503	0.0003
C(5)	0.096502	0.017878	5.397778	0.0000
C(6)	0.206600	0.054446	3.794588	0.0005
C(7)	-0.015813	0.004431	-3.568548	0.0010

R-squared	0.739840	Mean dependent var	0.038461
Adjusted R-squared	0.698763	S.D. dependent var	0.039856
S.E. of regression	0.021875	Akaike info criterion	-4.664887
Sum squared resid	0.018184	Schwarz criterion	-4.383851
Log likelihood	111.9600	Hannan-Quinn criter.	-4.560120
F-statistic	18.01070	Durbin-Watson stat	1.352590
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (02):تقدير المعادلة الثانية لـ(DLUNEM) الجدول رقم (03):نتائج اختبار(BG) للمعالة الأولى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.031685	Prob. F(2,36)	0.3667
Obs*R-squared	2.439397	Prob. Chi-Square(2)	0.2953

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 12:28
Sample: 1972 2016
Included observations: 45
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.072062	0.402105	-0.179211	0.8588
C(2)	-0.079091	0.674556	-0.117249	0.9073
C(3)	-0.111450	0.488558	-0.228120	0.8208
C(4)	-1.236709	7.806622	-0.158418	0.8750
C(5)	0.004267	0.186602	0.022867	0.9819
C(6)	0.077103	0.473118	0.162967	0.8715
C(7)	0.001993	0.040659	0.049021	0.9612
RESID(-1)	0.137146	0.522619	0.262420	0.7945
RESID(-2)	-0.229490	0.169712	-1.352229	0.1847

R-squared	0.054209	Mean dependent var	3.75E-15
Adjusted R-squared	-0.155967	S.D. dependent var	0.173175
S.E. of regression	0.186190	Akaike info criterion	-0.347237
Sum squared resid	1.248008	Schwarz criterion	0.014096
Log likelihood	16.81282	Hannan-Quinn criter.	-0.212535
F-statistic	0.257921	Durbin-Watson stat	2.081625
Prob(F-statistic)	0.975378		

Dependent Variable: D(LUNEM)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/08/18 Time: 12:13
Sample (adjusted): 1972 2016
Included observations: 45 after adjustments
D(LUNEM) = C(1)*(LGDP(-1) + 0.0291899489281*LUNEM(-1) - 25.3661262696) +C(2)*D(LGDP(-1)) + C(3)*D(LUNEM(-1)) + C(4) +C(5)*LGDI +C(6)*LLF + C(7)*LCPI

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.467553	0.392825	1.190232	0.2413
C(2)	-1.224888	0.672650	-1.820990	0.0765
C(3)	0.003047	0.153916	0.019797	0.9843
C(4)	9.746502	7.600028	1.282430	0.2075
C(5)	-0.233411	0.152295	-1.532622	0.1337
C(6)	-0.563610	0.463801	-1.215197	0.2318
C(7)	0.005677	0.037747	0.150390	0.8813

R-squared	0.162018	Mean dependent var	-0.018555
Adjusted R-squared	0.029706	S.D. dependent var	0.189177
S.E. of regression	0.186346	Akaike info criterion	-0.380392
Sum squared resid	1.319539	Schwarz criterion	-0.099356
Log likelihood	15.55882	Hannan-Quinn criter.	-0.275624
F-statistic	1.224510	Durbin-Watson stat	1.948772
Prob(F-statistic)	0.315401		

2- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين (Heteroskedasticity test : ARCH)

الجدول رقم (04):

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.236187	Prob. F(1,42)	0.6295
Obs*R-squared	0.246050	Prob. Chi-Square(1)	0.6199

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/08/18 Time: 12:29
Sample (adjusted): 1973 2016
Included observations: 44 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000388	9.44E-05	4.106763	0.0002
RESID^2(-1)	-0.064966	0.133678	-0.485991	0.6295

R-squared	0.005592	Mean dependent var	0.000361
Adjusted R-squared	-0.018084	S.D. dependent var	0.000508
S.E. of regression	0.000512	Akaike info criterion	-12.27175
Sum squared resid	1.10E-05	Schwarz criterion	-12.19065
Log likelihood	271.9785	Hannan-Quinn criter.	-12.24168
F-statistic	0.236187	Durbin-Watson stat	1.910085
Prob(F-statistic)	0.629500		

3- اختبار " جاك ـ بيرا " (Jarque Bera)، للتوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (02):

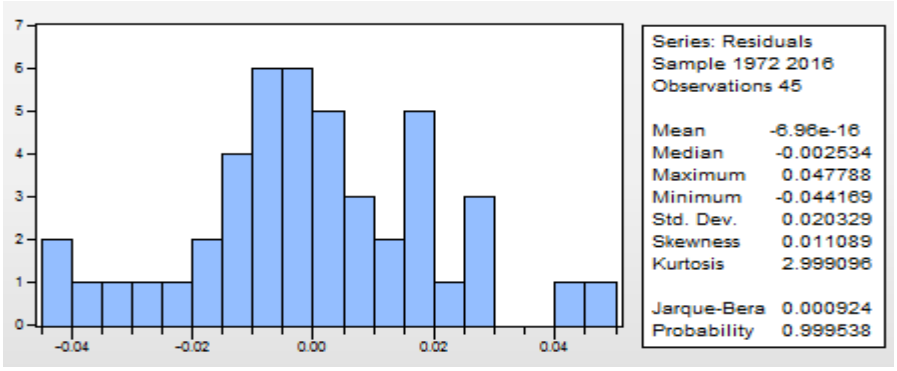

الملحق رقم (08): دوال الإستجابة وتحليل التباين

1-دوال الإستجابة:

الجدول رقم (01):

Response of LGDP: Period	LGDP	LUNEM
1	0.021875	0.000000
2	0.012198	-0.008375
3	0.013757	-0.004981
4	0.009736	-0.006588
5	0.009000	-0.005618
6	0.007088	-0.005955
7	0.006157	-0.005662
8	0.005061	-0.005706
9	0.004317	-0.005599
10	0.003621	-0.005582
Response of LUNEM: Period	**LGDP**	**LUNEM**
1	-0.057883	0.177128
2	-0.075416	0.180085
3	-0.058942	0.188894
4	-0.055174	0.185014
5	-0.046438	0.186414
6	-0.041936	0.185148
7	-0.036838	0.185299
8	-0.033307	0.184823
9	-0.030042	0.184729
10	-0.027512	0.184501
Cholesky Ordering: LGDP LUNEM		

الشكل رقم (01):

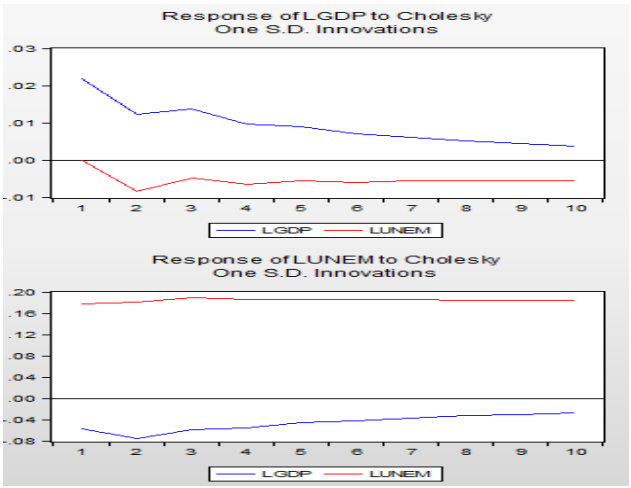

تحليل التباين:

الجدول رقم (02):

Variance Decomposition of LGDP: Period	S.E.	LGDP	LUNEM
1	0.021875	100.0000	0.000000
2	0.026409	89.94436	10.05564
3	0.030192	89.58362	10.41638
4	0.032399	86.82012	13.17988
5	0.034092	85.38075	14.61925
6	0.035327	83.54331	16.45669
7	0.036304	81.98435	18.01565
8	0.037096	80.38027	19.61973
9	0.037764	78.86997	21.13003
10	0.038346	77.38722	22.61278
Variance Decomposition of LUNEM: Period	**S.E.**	**LGDP**	**LUNEM**
1	0.186346	9.648662	90.35134
2	0.269894	12.40768	87.59232
3	0.334661	11.17192	88.82808
4	0.386358	10.42159	89.57841
5	0.431485	9.513965	90.48604
6	0.471400	8.762435	91.23756
7	0.507849	8.075961	91.92404
8	0.541460	7.482824	92.51718
9	0.572893	6.959211	93.04079
10	0.602498	6.500614	93.49939
Cholesky Ordering: LGDP LUNEM			

الشكل رقم (01):